د. جون قاي نوت يوه

ثورة جبال الإستوائية

وأثرها على السياسة السودانية

1955 - 1972

ترجمة

محمد علي جادين

الطبعة الثالثة



ثورة جبال الأستوائية وأثرها على السياسة السودانية

هذا الكتاب يتناول تمرد توريت، الذي قادته فرقة الأستوائية (القوات الجنوبية في قوة دفاع السودان) في أغسطس 1955، وذلك عشية إعلان الاستقلال في مطلع يناير 1956. الكاتب يتابع أحداث التمرد في توريت وفي مدن ومراكز المديريات الجنوبية الثلاث ويناقش أسبابه وتداعياته وتأثيراته في الجنوب وفي السياسة السودانية في الفترة اللاحقة، حتى إتفاقية أديس أبابا في 1972 بين حكومة نميري العسكرية وحركة تحرير جنوب السودان، بقيادة الجنرال جوزيف لاقو. وهذا الحدث يشكل نقطة انعطاف وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الشمالية / الجنوبية وله تأثيرات كبيرة على حركة التطور الوطني طوال الفترات اللاحقة. فقد أدى إلى ظهور ما يسمى بمشكلة جنوب السودان وميلاد الحركة الجنوبية المسلحة التي تحوّلت إلى عامل أساسي في السياسة السودانية، وفي فشل الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، في استكمال تحقيق أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الموحدة حتى الآن والمفارقة أن مشكلة الجنوب ظلت تشكل أهم العوامل، التي أدت إلى الانقلابات والأنظمة العسكرية الثلاثة التي سيطرت على معظم سنوات فترة ما بعد الاستقلال، وإلى إسقاط النظامين العسكريين، الأول والثاني، بانتفاضة شعبية شاملة ودعم مباشر من القوات المسلحة وإلى أحداث تغييرات أساسية في النظام العسكري الثالث من خلال اتفاقية السلام الشامل 2005، وتكوين حكومة الوحدة الوطنية الحالية. ومع ذلك، لم يجد هذا الحدث الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والأكادميين والسياسيين. وذلك دون التقليل من شأن جهودهم في هذا المجال. ويحمد لحكومة الحكم الذاتي برئاسة الأزهري أنها أوكلت التحقيق في ما جرى إلى لجنة مستقلة، وقامت اللجنة فعلاً بإعداد تقرير مفصل نشرته في 1956، وقام مركز الدراسات السودانية بالقاهرة بإعادة نشره في 1999. وهو يشكل المصدر الأساسي لأحداث التمرد وتطوراته. المهم أننا قد نتفق أو نختلف مع أطروحة الكاتب. ولكن يكفيه أن يعيد مناقشة الموضوع من جديد، بعد مرور أكثر من خمسين عاماً، من وجهة نظر أكاديمية متوازنة وفي ظروف لا تزال تعكس آثاره البعيدة المدى والممتدة حتى الآن. وهو بذلك يقتحم موضوعاً مسكوتاً عنه، رغم تأثيره الكبير في تاريخنا المعاصر. وهنا تثار أسئلة مشروعة حول: موقع التمرد في مجرى حركة التطور الوطني؟ وتأثيره في العلاقات الشمالية / الجنوبية؟ وفي إعادة طرح مشكلة الهوية الوطنية وبناء الدولة السودانية الموحدة؟ وكيف واجهت القوى السياسية المختلفة، الجنوبية والشمالية، تداعياته وتأثيراته المستمرة؟ الكتاب يجيب على مثل هذه السئلة وغيرها. وهناك بالطبع إجابات أخرى. ومن خلال الحوار والنقاش الموضوعي والمنتج يمكن الوصول إلى فهم مشترك لمصلحة بناء سودان ديمقراطي موحد وفاعل في محيطه العربي والأفريقي والدولي.

جون قاي يوه

ثورة جبال الإستوائية وأثرها على السياسة السودانية

1955- 1972

ترجمة

محمد علي جادين



رفيقي للطباعة و النشر
اطلع برة A (سوق رجال مافي) عمارة
رفيقي جوبا -جمهورية جنوب السودان
موبايل 211956069905+
+211912230704
rafiki.com11@gmail.com
Www.rafikigroup.com

2016
الطبعة الثالثة

الغلاف والإخراج الفني:
معمر مكي عمر





ثورة جبال الإستوائية

وآثرها على السياسة السودانية

الإهـداء إلى:

- الأب ساترنينو لوهيرو
- أقري جادين
- جوزيف لاقو
- صموئيل قاي توت
- جوزيف أدودهو
- وليام دينق نيال
- فيليب بيداك ليث
- قوردون مورتات دي مايان
- أزبوني منديري قاونزا

المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إهداء	5
شكر وعرفان	9
مقدمة المترجم	11
مقدمة	21
الفصل الأوَّل	
قوَّة دفاع السُّودان 1924-1955م	23
تنظيم قوَّة دفاع السُّودان	29
- التجنيد	31
- نظام التدرج والترقي..	32
الواجبات الداخليَّة	33
الواجبات الخارجيَّة	34
سودنة قوَّة دفاع السُّودان	36
قوات الإستوائيَّة	35
الفصل الثاني	
تمرُّد قوات الإستوائيَّة أغسطس 1955م	47
الأحداث التي جرت في مدينة توريت	52
ردّ فعل حكومة السُّودان	58
ردّ فعل الحكومة البريطانيَّة	61
ردّ فعل الحكومة المصريَّة	64
انتشار التمرُّد في مديريات الجنوب	66
- نهاية التمرُّد	70
الفصل الثالث	
أسباب تمرُّد توريت	81
الفصل الرابع	
الآثار البعيدة المدى	109
الفصل الخامس	
خلاصة واستنتاجات	145

شكر وعرفان

الشكر لأسرة المرحوم نبيه فارس لما قدمته لي مِنْ خدمات ـ عن طريق شعبة التاريخ والآثار ـ جعلتني استفيد مِنْ (صندوق وقفية نبيه فارس) لفترة امتدت أكثر مِنْ عامين. والشكر بشكلٍ خاص لمشرفي البروفسير سمير سيكالي، البروفسير عبدالرحيم أبو حسين، البروفسير كمال س. صليبي، البروفسير ناديا ماريا الشيخ وكل العاملين في شعبة التاريخ والآثار، الذين ساعدوني في كلِّ مشكلاتي الأكاديمية والمالية الكبيرة والمتواصلة. وشكري أيضاً لمكتب شئون الطلاب، القنصلية، MECC، شعبة PSPA وإدارة AUB لمساعداتهم السخية خلال إقامتي الطويلة في مباني الجامعة، وشكري وتقديري للسادة ياك تيني Yak Teny، ويو كون Wiu Kuen، ماكوث ملوال Makuoth Malwal، ديفيد ثوك David Thok، طلال أفندي ولوكمان ميهو Lockman Meho، لصداقتهم وتشجيعهم خلال فترة إعداد البحث. والشكر والتقدير للآنسة ماري بوزويان Mary Bozoian التي قامت بطبع المسودة الأولية والنهائية بكلِّ صبر وسماحة دون كلل أو ملل مِنَ المراجعات والتغييرات الكثيرة في مجمل فصول الكتاب. والشكر موصول بالطبع، للمهندس فاروق جاتكوث كام Farouk Gatkuoth Kam الذي لو لا تشجيعه وملاحظاته القيمة لما صدر الكتاب بشكله هذا، وأرجو أنْ يواصل تشجيعي ومساعدتي.

ولا يمكنني أنْ أنسى الدعم والمساعدات التي قدمها لي دوبوني Dobouny ونياكوث Nyakuoth وكلّ الأخوان طوال فترة البحث. وشكري الخاص للسادة دانيال هوث Daniel Hoth ونياهوك نيوت Nyahok Nyuot اللذان علَّماني (أسرار الكفاح مِنْ أجل البقاء).

المؤلف ،،

مقدمة المترجم

هذا الكتاب يتناول تمرُّد توريت، الذي قادته فرقة الإستوائيَّة (القوات الجنوبيَّة في قوَّة دفاع السُّودان) في أغسطس 1955م، وذلك عشية إعلان الاستقلال في مطلع يناير 1956م. الكاتب يتابع أحداث التمرُّد في توريت وفي مدن ومراكز المديريات الجنوبيَّة الثلاث؛ ويناقش أسبابه وتداعياته وتأثيراته في الجنوب وفي السِّياسَة السُّودانيَّة في الفترة اللاحقة، حَتَّى اتفاقية أديس أبابا في 1972م، بين حكومة(نميري) العسكريَّة وحركة تحرير جنوب السُّودان؛ بقيادة اللواء (جوزيف لاقو). وهذا الحدث يُشكِّل نقطة انعطاف وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة وله تأثيرات كبيرة على حركة التطوُّر الوطنيّ طوال الفترات اللاحقة. فقد أدَّى إلى ظهور ما يُسمَّى بمشكلة جنوب السُّودان وميلاد الحركة الجنوبيَّة المسلَّحة التي تحوَّلت إلى عامل أساسي في السِّياسَة السُّودانيَّة، وفي فشل الحكومات المتعاقبة - المدنيَّة والعسكريَّة - في استكمال تحقيق أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة الوطنيَّة الموحدة حَتَّى الآن. والمفارقة أنَّ مشكلة الجنوب ظلَّت تُشكِّل أهمّ العوامل، التي أدَّت إلى الانقلابات والأنظمة العسكريَّة الثلاثة التي سيطرت على مُعظم سنوات فترة ما بعد الاستقلال، وإلى إسقاط النظامْين العسكريْين ــ الأوَّل والثاني ــ بانتفاضة شعبيَّة شاملة ودعم مباشر مِنَ القوات المسلَّحة وإلى إحداث تغييرات أساسيَّة في النظام العسكري الثالث مِنْ خلال اتفاقية السَّلام الشامل 2005م، وتكوين حكومة الوحدة الوطنيَّة الحاليَّة. ومع ذلك، لَمْ يجد هذا الحدث الاهتمام الكافي مِنْ قبل الباحثين والأكاديميين والسياسيين. وذلك دون التقليل مِنْ شأن جهودهم في هذا المجال. ويُحمد لحكومة الحكم الذاتي برئاسة (الأزهري)

أنَّها أوكلت التحقيق في ما جرى إلى لجنة مستقلة، وقامت اللجنة فعلاً بإعداد تقرير مُفصَّل نشرته في 1956م، وقام مركز الدراسات السُّودانيَّة بالقاهرة بإعادة نشره في 1999م. وهو يُشكِّل المصدر الأساسي لأحداث التمرُّد وتطوراته. المهم أنَّنا قد نتَّفق أو نختلف مع أطروحة الكاتب. ولكن يكفيه أنْ يعيد مناقشة الموضوع مِنْ جديد ـ بعد مرور أكثر مِنْ خمسين عاماً ـ مِنْ وجهة نظر أكاديميَّة متوازنة وفي ظروف لا تزال تعكس آثاره البعيدة المدى والممتدة حَتَّى الآن. وهو بذلك يقتحم موضوعاً مسكوتاً عنه، رغم تأثيره الكبير في تاريخنا المعاصر. وهنا تثار أسئلة مشروعة حول: موقع التمرُّد في مجرى حركة التطوُّر الوطنيّ؟ وتأثيره في العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة؟ وفي إعادة طرح مشكلة الهُويَّة الوطنيَّة وبناء الدولة السُّودانيَّة الموحَّدة؟ وكيف واجهت القوى السِّياسيَّة المختلِّفة، الجنوبيَّة والشماليَّة، تداعياته وتأثيراته المستمرة؟ الكتاب يجيب على مثل هذه الأسئلة وغيرها. وهناك بالطبع إجابات أُخرى. ومن خلال الحوار والنقاش الموضوعي والمنتج يمكن الوصول إلى فهم مشترك لمصلحة بناء سودان ديمقراطي موحَّد وفاعل في محيطه العربي والإفريقي والدولي.

يشير الكاتب إلى أنَّ الكُتَّاب والسياسيين الشماليين يقلِّلون مِنْ شأن الحدث ويعتبرونه (تمرُّداً معزولاً ونموذجاً للوحشيَّة التي تُميِّز عدم النضج السياسي..)، وفي الوقت نفسه يرى أنَّ الجنوبيين يتجهون إلى (تضخيمه واعتباره رمزاً يُجسِّد نضالهم الطويل والممتد مِنْ أجل استقلالهم والدفاع عن هُويتهم العرقيَّة والأثنيَّة أيّ (الإفريقيَّة..) ويرى أنَّ النظرتيْن ترتبطان بظروفهما التاريخيَّة، وأنَّ الدراسة العلميَّة تتطلَّب ربط الحدث بسياقه التاريخي بعيداً عن الأوهام والأساطير (...) وبالفعل، فقد اتَّجهت النظرة الشماليَّة إلى اعتبار ما حدث تمرُّداً وعصياناً معزولاً مدفوعاً مِنْ قِبل السِّياسَة البريطانيَّة وبعثات التبشير المسيحي ومدارسها. وهي نظرة ترتبط بالمؤسَّسة الشماليَّة الحاكمة وبصراع المركز والأطراف وبنظرة النخبة السِّياسيَّة الشماليَّة التبسيطيَّة لمسألة الهُويَّة السُّودانيَّة. وترتبط أيضاً بانفجار التمرُّد في ظروف الاستعداد

لإعلان الاستقلال بكلِّ ما كان يحمل مِنْ آمال وأحلام. وفي المقابل اتِّجهت النظرة الجنوبيَّة إلى تحويل الحدث إلى (انتفاضة شاملة) ضد عودة السيطرة الشماليَّة (العربيَّة المسلمة) على الجنوب. وتضمَّن ذلك نظرة معاديَّة للإسلام والعروبة، أهمّ مكونات الهُويَّة السُّودانيَّة الشماليَّة، كما يتَّضح مِنْ أطروحات ثبتها الكاتب في الفصل الرابع والخامس ويمكن ملاحظتها في كتابات بعض السِياسيين الجنوبيين في المنافي في تلك الفترة وحَتَّى اليوم. وهي نظرة سِياسيَّة في المقام الأوَّل، تستهدف تحويل الحدث إلى عامل فعَّال في تنمية وتطوير وتماسُك الهُويَّة الجنوبيَّة (الإفريقيَّة) والمحافظة على ثقافاتها الخاصَّة في مواجهة الثقافة العربيَّة الإسلاميَّة الشماليَّة المسيطرة .. ويبدو أنَّ هاتيْن النظرتيْن تعكسان فهميْن متعارضيْن للهُويَّة السُّودانيَّة، ولكنَّهما متشابهتان في إصرار كلٍّ منهما على نفي الآخر وإقصائه مِنَ المسرح السِياسِي والثقافي، وبالتالي في تعارضهما مع حقائق الواقع السُّوداني المتعدِّد والمتنوِّع، وذلك بدلاً مِنَ العمل على تركيز نظرة متسامحة، تعترف بواقع التمايُز التاريخي والثقافي بين الشمال والجنوب وتعمل على بناء الوحدة في إطار التنوُّع والتمايُز الثقافي والديني والأثني الماثل. والمفارقة أنَّ تقرير لجنة التحقيق في أحداث الجنوب أشار بشكلٍ واضح ومحدَّد إلى هذه المشكلة وحدَّدها في خمسِ مقولات، هي:

أ- هناك القليل مِنَ العوامل المشتركة بين الشمال والجنوب .. عرقياً: الشمال عربي بشكلٍ عام والجنوب زنجي ... دينياً: الشمال مسلم والجنوب له معتقداته الدينيَّة التقليديَّة.. لغوياً: الشمال يتحدَّث العربيَّة والجنوب يتحدَّث أكثر مِنْ ثمانين لغة مُختلِّفة.. وذلك بعيداً عن الاختلافات التاريخيَّة والجغرافيَّة والثقافيَّة بين المنطقتيْن.

ب- لأسباب تاريخيَّة يعتبر الجنوبيون الشماليين أعداءهم التاريخييْن (تدخل هنا تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر ومسائل أُخرى).

ج- السِّياسَة البريطانيَّة حَتَّى 1947م ظلَّت تعمل على ترك الجنوب لأنْ

(يتطوَّر في خطوط زنجيَّة إفريقيَّة) والارتباط بمستعمراتها في شرق إفريقيا. وعن طريق قانون المناطق المقفولة والسِّياسَة الجنوبيَّة مُنع السُّودانيون مِنْ معرفة بعضهم والتعلُّم مِنْ بعضهم بعضا. وفي الجانب الأخر قامت الإرساليات ـ مِنْ خلال سيطرتها على النظام التعليمي في الجنوب ـ بفرض نفوذها وتوسيع تأثيرها لمصلحة السِّياسَة البريطانيَّة في الإقليم (وزراعة روح العداء والكراهية لكلِّ ما هو عربي إسلامي وشمالي).

د- لأسباب سِياسيَّة وماليَّة وجغرافيَّة واقتصاديَّة شهد شمال السُّودان تطوُّراً سريعاً في مختلف المجالات، بينما ظلَّ الجنوب في تخلُّفه المزري. وأدَّى ذلك إلى تفاوت بارز في مستوى التطوُّر الاقتصادي الاجتماعي بين (مجموعتيْن مختلفتيْن تعيشان في وطن واحد) الأمر الذي أدَّى إلى خلق شعور وسط المجموعة الجنوبيَّة ـ الأكثر تخلُّفاً ـ بأنَّها ضحية لعملية خداع واستغلال وهيمنة مِنْ قبل الشمال.

هـ- كلُّ هذه العوامل مجتمعة لَمْ تُساعد في خلق شعور وسط الجنوبيين بالمواطنة المشتركة مع الشماليين أو شعور بالوطنيَّة والانتماء للسودان ككلّ، بل ظلَّ ولاؤهم ـ كما كان في السابق ـ لمجموعاتهم القبليَّة الخاصَّة. وفي العام السابق (1954م) فقط بدأ الوعي السِياسِي يتفتَّح في أوساطهم. ولكنَّه ظلَّ محكوماً بظروفه، وكان وعياً إقليمياً وليس وطنياً (تقرير اللجنة ص 81).

هكذا يحدِّد التقرير الاختلافات التاريخيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة بين الشمال والجنوب، ويعتبرها أحد العوامل الأساسيَّة التي أدَّت إلى انفجار التمرُّد وأحداث العنف في توريت ومُعظم مناطق الجنوب في عشية إعلان الاستقلال. ومن هنا يمكن القول إنَّ ما حدث كان انفجاراً لاختناقات ماثلة وتعبيراً عن خيبة الأمل في تحقيق مطالب الجنوب المشروعة وعن تمسُّكه بخصوصيته في إطار سودان موحد. ولكن المشكلة تمثَّلت في أنَّ قيادات التمرُّد لَمْ تكن قادرة على تحديد أهدافها ومطالبها بشكلٍ واضح كما يشير الكاتب. والقيادات السِّياسِيَّة الجنوبيَّة، هي الأخرى، لَمْ

تكن مؤهلة للقيام بأيِّ دورٍ إيجابي في هذا الاتِّجاه، بسبب تعقيدات الوضع السِياسي عشية إعلان الاستقلال، وضعف الخبرة الناتجة مِنْ حداثة الحركة السِّياسِيَّة الجنوبيَّة وضعف قاعدتها الاجتماعيَّة. فقد خضع الجنوب، في إطار السِّياسَة الجنوبيَّة لحكومة السُّودان (البريطانيَّة أساساً) لعزلة سِياسِيَّة كاملة عن الشمال طوال ما يُقارب الخمسين عاماً. وفجأة قرَّرت الحكومة، في مؤتمر جوبا 1947م، دمجه في سودان موحَّد مع الشمال ومشاركته في الجمعية التشريعيَّة المُزمع إنشاؤها في عام 1948م. ولكن وقتها كانت الحركة الوطنيَّة الشماليَّة منقسمة على نفسها بين الاتِّحاديين والاستقلاليين، وكان الصراع في ذروته بين بريطانيا ومصر حول السيطرة على السُّودان، وكانت السِّياسَة التعليميَّة والإداريَّة البريطانيَّة في الجنوب قد نجحت في تكوين (صفوة جنوبيَّة) مختلِّفة في تركيبتها الثقافية وتوجُّهها السِياسِي عن (الصفوة الشماليَّة) و(حركتها السِّياسِيَّة) التي نَمت وتطوَّرت وقادت البلاد إلى الاستقلال في مطلع الخمسينات. وفوق كلِّ ذلك كان التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الشمال والجنوب قد قطع شوطاً كبيراً وأصبح يعكس حقيقةً بارزةً لا يُمكن معالجتها بسهولة كما يشير د. عبدالغفار محمد أحمد في كتابه (السُّودان بين عروبته وإفريقيته). ومع كلِّ هذه التعقيدات جاء نشؤ الحركة السِّياسِيَّة الجنوبيَّة مُتأخِّراً (في بداية الخمسينات) وكرد فعل للحركة السِّياسِيَّة الشماليَّة، بل وفي مواجهتها، كما يشير نشاطها خلال سنوات الحكم الذاتي وبعد الاستقلال حَتَّى 1958م. ومن جهة أخرى، كانت الحركة الوطنيَّة الشماليَّة غير قادرة على مواجهة المشكلة عن طريق الاعتراف بخصوصيَّة الجنوب في إطار السُّودان الموحَّد والاستجابة لمطالبه المشروعة في حماية هذه الخصوصيَّة والحياة الكريمة. وذلك لأنَّها كانت أسيرة نظرة تبسيطية لمشكلة الهُوِيَّة السُّودانيَّة وقضية الجنوب، تربط الأخيرة فقط بالسِّياسَة البريطانيَّة والبعثات التَبشيريَّة دون تقدير لأسبابها الموضوعيَّة ولتخوُّفات الجنوبيين المشروعة حول حماية ثقافتهم وكيانهم الخاص. ولذلك كانت ترى إمكانية معالجتها بسياسات (معاكسة للسياسة البريطانيَّة) تعمل على دمج الجنوب في الشمال وهُوِيته

العربيَّة الإسلاميَّة. وكان يمكن تطوير هذه النظرة التبسيطية بعد مؤتمر جوبا 1947م في اتِّجاه التعبير عن الهُويَّة الوطنيَّة (المزدوجة) باستيعاب الجنوب وتطلُّعاته في إطار الحركة الوطنيَّة العامَّة. ولكن ذلك لَمْ يحدث، نتيجة تأخُّر نشؤ الحركة السِّياسِيَّة الجنوبيَّة حَتَّى بداية الخمسينات وضعفها وعدم مشاركتها في النضال مِنْ أجل الاستقلال، إضافة إلى ضيق أُفق القيادات السِّياسِيَّة الشماليَّة وقتذاك، وتسارع الخطوات نحو الاستقلال وما تضمَّنه ذلك مِنْ صراعات حول السُّلطة ومنافعها. بدلاً عن ذلك، سارت التطوُّرات الواقعيَّة في اتِّجاه استبعاد الجنوب وتهميش دوره في الحياة السِّياسِيَّة ودولة الاستقلال - تماماً كما كان الحال في فترة الحكم الثنائي - ولكن بصورة أُخرى. وفي ظلِّ هذه الظروف - في مجموعها - كان لا بُدَّ مِنْ انفجار الصدام الشمالي /الجنوبي، عشية إعلان الاستقلال. وكانت قوات الإستوائيَّة هي المؤهلة - أكثر مِنْ غيرها - بحكم تنظيمها وقدراتها وتوجُّهاتها العامَّة، للقيام بذلك، كما حدث فعلاً.

إضافة لكلِّ ذلك، قامت دولتا الحكم الثنائي باستبعاد السِياسِيين الجنوبيين مِنَ المفاوضات والمناقشات التي أدَّت إلى اتفاقية الحكم الذاتي في بداية 1953م. وسارت الأحزاب الأساسيَّة في نفس الاتِّجاه، ولَمْ تبذل أيَّ جهد لتدارك الموقف، بل أرتكبت أخطاء كبيرة في فترة الحكم الذاتي ومناورات إعلان الاستقلال في نهاية 1955م. وعند سودنة الوظائف تنكَّر السِياسِيون لوعود أطلقوها في انتخابات 1953م، بمنح المتعلِّمين الجنوبيين أولوية في الوظائف الإداريَّة في الجنوب ومواقع مُعتَبرة في الشمال[1]، حيث لَمْ يجدوا سوى ست وظائف فقط، مِنْ أكثر مِنْ 800

1. في بداية الحكم الذاتي أصدر الحزب الوطنيّ الاتِّحادي بياناً عاماً بدون تاريخ، بتوقيع السَيِّد (إسماعيل الأزهري)، يحدّد فيه سياسته في الجنوب ونشير هنا إلى هاتين الفقرتين:

*إنَّ الظروف السِياسِية الحاضرة قد أظهرت إلى الوجود مختلف المشاكل ولكن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب احتلت الصدارة في الأهمِّيَّة. نعلم أنَّ الجنوب يفتقد إلى الغذاء والخدمات الصحية والمواصلات والتعليم والمقومات التي تنهض بالمجتمع. إنَّ الإدارة البريطانية الحاضرة هي المسئولة عن هذه الحالة المحزنة في الجنوب، لأنَّ سياساتها طوال الخمس والخمسين عاماً الماضية تمثَّلت في عزل الجنوب وجعله متخلِّفاً عن ركب الحضارة. وسوف نبذل عناية خاصَّة للنهوض بالجنوب اقتصادياً واجتماعياً حتى يلحق بالشمال المتقدِّم نسبياً.

*موضوع السودنة سيتم دائماً بروح العدالة والديمقراطية وسوف لا تقتصر سياسة الحزب على تفضيل الجنوبيين على الشماليين في سودنة الوظائف في الجنوب فحسب، بل سيعمل الحزب أيضاً على تمكين الجنوبيين من ملء الوظائف الكبرى في الحكومة المركزية. وفي الشمال سوف لا يقتصر عمل الجنوبيين على ملء الوظائف الحكومية، بل أنَّ عضوية مؤسسات الحكومة المحليَّة ولجان التعمير سوف تكون إلى أقصى حدّ في أيدي الأكفاء مِنَ الجنوبيين في المديريات الجنوبية. وفي نفس الوقت سوف لا يسمح بأنْ تكون اللغة العربية عائقاً في سبيل استخدام الجنوبيين أو حصولهم على التعليم العالي. إذ إنَّ التحوُّل

وظيفة متوسِّطة وعليا كان يشغلها بريطانيون. وذلك لأنَّ لجنة السودنة اعتمدت في ملء هذه الوظائف على شروط الخبرة والمؤهلات التي كانوا يفتقدونها، ولم تراعِ الحسابات السِّياسيَّة والوعود الانتخابيَّة أو مستلزمات بناء الثقة بين الجنوب والشَمال. ولذلك أُصيبت القيادات السِّياسيَّة الجنوبيَّة بخيبة الأمل والأحباط وازدادت شكوكها في موقف الشماليين مِنْ مَطالبها المشروعة وبدأت تنظر لسودنة الوظائف الإداريَّة في الجنوب كتوجُّه لعودةَ (الاستعمار الداخلي الشمالي) للسيطرة على إقليمها بعد رحيل البريطانيين. وأدَّى ذلك ــ كما يشير الكاتب ــ إلى تُصاعد نشاط الحركة السِّياسيَّة الجنوبيَّة الناشئة ومطالبتها بوضعية فيدراليَّة للمديريات الجنوبيَّة، ولكنَّها كانتَ تجد رفض القوى السِّياسيَّة المسيطرة. ولذلك انقلبت خيبة الأمل والأحباط والشكوك في مواقف السياسيين الشماليين إلى توجُّه معادي للشمال بشكل عام، وبالتالي تعميق روح العداء والكراهية التي زرعتها الإدارة البريطانيَّة ومدارس الإرساليات في أوساط المتعلِّمين الجنوبيين. ومع اتِّساع حالة التذمر والسخط في مختلف مدن الجنوب وأوساط الجنوبيين، وانشغال الأحزاب الشماليَّة الكبيرة بإجراءات إعلان الاستقلال وصراعاتها الداخليَّة ومع بعضها حول السُّلطة، انفجر تمرُّد الفرقة العسكريَّة الجنوبيَّة في توريت في أغسطس 1955م، قبيل شهور معدودة مِنْ إعلان الاستقلال. وأحدث ذلك صدمة قويَّة وردود أفعال واسعة وحادَّة وسط الطَرفين. وبذلك شهدت علاقات الشمال والجنوب، هزَّة عنيفة، أدَّت إلى ولادة البذور الأولى لحركة المقاومة الجنوبيَّة المسلَّحة، وإلى وضع الطرفيْن، لأوَّل مرَّة في تاريخهما، في مجرى الصراع والاقتتال، بدلاً مِنَ التعايش السلمي الديمقراطي. وفي نوفمبر 1958م، بعد ثلاث سنوات فقط، جاء الحكم العسكري الأوَّل ليقطع الطريق أمام تطلُّعات الجنوب في الحكم الذاتي الإقليمي (الفيدرالي) كما برزت في توجُّهات مؤتمر جوبا 1947م، ووعود البرلمان الأوَّل بوضع (الاعتبار الكافي لمطالب الجنوب بوضعية فيدراليَّة). وأدَّى كلُّ ذلك إلى توسيع عمليات العنف وتحويل الحركة السِّياسيَّة الجنوبيَّة الناشئة إلى حركة مقاومة مسلَّحة طوال مُعظم سنوات فترة ما بعد الاَستقلال. وطوال هذه السنوات ظلَّت تطرح شعارات

مِنَ اللغة الإنجليزية إلى العربية سوف يتمُّ تدريجياً وسوف تبذل مجهودات خاصَّة لتعليم الجنوبيين اللغة العربية ..إلخ. (ملحوظات المترجم).

الانفصال والفيدراليَّة والاستقلال والتمايُز التاريخي والثقافي عن الشمال. وأدَّى ذلك ـ بمرور الزمن ـ إلى إحداث تطوُّرات هامَّة في فهم الحركة السِّياسِيَّة الشماليَّة لمشكلة الجنوب وأسبابها الموضوعيَّة، تمثَّل أهمّها في بيان حكومة 21 أكتوبر الانتقاليَّة وانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في 1965م، وقرارات لجنة الأثنى عشر في 1968م، وبيان 9 يونيو 1969م. واتفاقية أديس أبابا 1972م كانت نتاج هذه التطوُّرات، وتطوُّرات مماثلة وسط الحركة الجنوبيَّة المسلَّحة. وإذا كانت الحركة السِّياسيَّة الجنوبيَّة قد ظلَّت ترفع شعارات الانفصال والفيدراليَّة الدستوريَّة، فإنَّ (الحكمَ الذاتي الإقليمي)، الذي حقَّقته الاتفاقية للإقليم، لمْ يكن مُجرِد حكم إقليمي ـ كما يقول الكاتب ـ بل كان مركزاً هامّاً في إطار نظام سياسي لمْ تشهد البلاد مثله منْ قبل. والواقع أنَّه كان حُكماً (فيدراليا ديمقراطياً) في محيط نظام شمولي مركزي، لَكنَّه كان يفتقد الموارد والحركة السِّياسِيَّة المقتدرة وتحويل النظام الديكتاتوري في الخرطوم إلى نظام ديمقراطي.

محمد علي جادين

الخرطوم - نوفمبر 2008م

مقدمة

هذه الدراسة تتناول التمرُّد الذي حدث في أغسطس 1955 في مدينة توريت، مركز رئاسة قوات الإستوائيَّة، إحدى الفرق الخمسة التي تكوِّن قوَّة دفاع السُّودان. وإذا كانت الفترة الأخيرة قد شهدت نشر دراسات عديدة حول تاريخ السُّودان الحديث وتطوُّراته السِّياسِيَّة، فإنَّ الثورة، التي تفجَّرت في جبال الإستوائيَّة في أغسطس 1955م، لَمْ تجد الاهتمام المطلوب. فالكُتَّاب الشماليون وأنصارهم يقلِّلون مِنْ شأنَّها ويعتبرونها تمرُّداً معزولاً ونموذجاً للوحشيَّة التي تميِّز الانتهازيَّة وعدم النضج السِياسِي. أمَّا الكُتَّاب الجنوبيون والمتعاطفون معهم، فإنَّهم يتّجهون إلى تضخيمها واعتبارها رمزاً وأسطورة تُجسِّد نضالهم الطويل والممتد مِنْ أجل الاستقلال وهويتهم العرقيَّة والأثنيَّة. وفي الحالتيْن، ترتبط مثل هذه النظرة بظروفها التاريخيَّة وتحتاج إلى الفحص والتدقيق. وهذا ما سوف تتناوله هذه الدراسة، بهدف ربط تمرُّد توريت بسياقه التاريخي وكشف حقيقته وتحريره مِنَ الأساطير والخرافات التي لحقت به. وبكلمات أخرى، سوف تَتَّجه هذه الدراسة إلى ربط تمرُّد توريت بإطاره التاريخي، بهدف استقصاء أسبابه ومتابعة تطوُّره الواقعي وتحليل آثاره الملموسة والمحدَّدة، وسوف تعتمد الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المصادر الأصليَّة التي لَمْ تجد الاهتمام الكافي مِنَ الباحثين في الفترات السابقة. فالمصدر الأكثر أهمّية، المتمثِّل في (تقرير لجنة قطران) المنشور باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة، تمَّ استخدامه، بشكلٍ واسع، في هذه الدراسة. وهو مصدر مُهم، لكنَّه لَمْ يشمل كلَّ الوقائع المرتبطة بالتمرُّد، وكان انتقائياً في اختيار المادَّة التي اعتمد عليها، وركَّز على تحليلات أعضاء لجنة التحقيق أكثر مِنْ جمع الحقائق وتوثيقها. وهذه الحقائق، التي اعتمد عليها التقرير، لَمْ تُستخدم كثيراً. وهي ليست متوفِّرة في الوقت الحالي للرجوع إليها بهدف الفحص والتدقيق. وهذه المادَّة الإرشيفية الكبيرة تُشكِّل الأساس في تحليل التمرُّد وتطوُّراته

بشكلٍ كامل ودقيق ـ وحَتَّى ننجح في توفير ذلك ـ يبقى مِنَ الضروري استخدام المَصادر الثانويَّة، وبالذات الصُحف المحليَّة والإقليميَّة والدوليَّة. ولذلك اعتمدنا ـ بشكلٍ واسع ـ على هذه المصادر. ولكن الصُحف المحليَّة، وبالذات صُحف الأيَّام والرأي العام والـ Morning News ـ لسوء الحظ ـ ليست متوفِّرة في مكتبة Nafet، بينما تتوفَّر الصُحف الإقليميَّة، وبالذات الصُحف والمجلات المصريَّة، مثل الأهرام وروز اليوسف والمصوّر. وفي هذا الإطار، يجب ملاحظة أنَّ مصر لَمْ تكن مُحايدة في متابعة الأحداث التي تفجَّرت في السُّودان في أغسطس 1955م، بل كانت فاعلاً أساسياً في تفجُّرها وتطوُّرها. ولذلك، كان مِنَ الطبيعي أنْ تتابع صُحفها، الخاضعة للسيطرة الحكوميَّة في تلك الفترة، تطوُّرات السِّياسَة السُّودانيَّة بشكلٍ واسع، ولكن مِنْ وجهة نظر الحكومة المصريَّة. أمَّا الصُحف العربيَّة في بيروت في تلك الفترة، فقد تابعت خطوات مسيرة السُّودان نحو الاستقلال والتوترات التي شهدها الجنوب في تلك الفترة، كما هو واضح في صحيفتي النّهار والحياة. وبجانب ذلك هناك الصُحف العالميَّة، وركَّزنا على صحيفة Times اللندنيَّة. ولكن توجُّه بريطانيا للانسحاب مِنَ القارة الإفريقيَّة بشكلٍ عام، والسُّودان بشكلٍ خاص، جعل هذه الصحيفة أقلَّ اهتماماً بتطوُّرات القطر الذي احتلته بريطانيا العظمى في 1898م وأنشأت فيه حكماً ثنائياً مشتركاً مع مصر. ومع ذلك قامت بتغطيَّة أحداث تمرُّد 1955م، وآثاره بقدرٍ مِنَ التفاصيل، شملت فشله ومحاكمة الجنود والمدنيين الجنوبيين أمام محاكم عسكريَّة قضت بإعدام وسجن أعداد كبيرة منهم.. على أساس ما وفَّرته هذه المصادر مِنْ حقائق ومعلومات، إضافة إلى المصادر الأساسيَّة والثانويَّة الأُخرى ـ المُشار إليها في نهاية الكتاب ـ قامت الدراسة بإعادة ترتيب الأحداث التي قادت إلى تمرُّد توريت 1955م، وتحديد أسبابه، والدور الذي قامت به القوى المحليَّة والإقليميَّة، إضافة إلى متابعة آثاره المباشرة والبعيدة المدى في تاريخ السُّودان والصراع الذي انفجر بين شماله وجنوبه.

الفصل الأوَّل مِنَ الكتاب يتابع إنشاء قوَّة دفاع السُّودان ـ كقوَّة عسكريَّة منفصلة ـ لتحلّ مكان القوات المصريَّة، التابعة لجيش الحكم الثنائي الإنجليزي / المصري، والتي تمَّ طردها مِنَ البلاد بعد اغتيال السير لي ستاك ـ حاكم عام السُّودان ـ في نوفمبر 1924م. ويركِّز هذا الفصل على تكوين قوات الإستوائيَّة وتنظيمها وتطوُّرها ومهامها العسكريَّة.

الفصل الثاني يتابع انفجار التمرُّد في مدينة توريت في الفترة مِنْ 18 إلى 30 أغسطس 1955م، وانتشاره في مناطق الجنوب الأُخرى، وبالتحديد في مديريات بحر الغزال والإستوائيَّة وأعالي النِّيل. ويناقش ردود فعل إدارات حكومة السُّودان في المنطقة والجنوب والخرطوم، ويتابع أيضاً ردود فعل طرفي الحكم الثنائي (الحكومة المصريَّة وحكومة بريطانيا العظمى).

الفصل الثالث يتابع ويناقش الأسباب الأساسيَّة التي أدَّت إلى انفجار التمرُّد، كما حدَّدها تقرير (لجنة قطران) للتحقيق في الأحداث. ومع تركيزه على هذا التقرير، فإنَّ هذا الفصل يضيف احتمال تدخُّل الحكومة المصريَّة، التي كان يُمثِّلها الصاغ (صلاح سالم).

الفصل الأخير يركِّز على تحليل الآثار البعيدة المدى للتمرُّد وأثاره المباشرة في التطوُّرات الوطنيَّة اللاحقة، على المستوى السِياسِي العام ومستوى انفجار الصراع المسلَّح بين الجنوب والحكومة المركزيَّة في الخرطوم.

المؤلف،

الفصل الأول
قوَّة دفاع السُّودان
نظرة تاريخية 24- 1955

الفصل الأوّل
قوّة دفاع السُّودان
نظرة تاريخيّة 24-1955

البدايات:

تنصُّ اتفاقية الحكم الثنائي أو الاتفاقية البريطانيَّة-المصريَّة (19 يناير 1899م) على تركيز السُّلطات العسكريَّة والمدنيَّة في السُّودان في أيدي الحاكم العام البريطاني. وكان أيضاً يتولَّى منصب القائد العام أو سردار الجيش المصري في مصر والسُّودان[1] وهذه الاتفاقية تنصُّ على قيام الوحدات العسكريَّة البريطانيَّة في السُّودان، وبعض وحدات الجيش المصري، بمسؤليات حماية الأمن المحلي. وفي الوقت نفسه تمَّ تقسيم السُّودان إلى تسع مديريات، وكان حكامها مِنَ الضُّبَّاط العسكريين البريطانيين، وكانوا يقومون بقيادة الوحدات العسكريَّة المسئولة عن شئون الأمن. ومع أنَّ الخديوي كان يُمثِّل القائد الأعلى للجيش المصري، فقد كانت قيادته الفعليَّة في أيدي السردار بمساعدة اثنين مِنْ مديري الاستخبارات، أحدهما في الخرطوم والثاني في القاهرة.[2]

لقد تمَّ بناء هذا التركيب الإداري بطريقة تجعل الحاكم العام ـ كقائد عام ـ تحت إدارة وزارة الحربيَّة المصريَّة[3]. وهذه الوضعية لا تخلق أيَّ مشكلة، طالما كلّ البريطانيون يتمتّعون بنفوذهم الطاغي في مصر. وفي الفترة 1899-1954م كان كلُّ الوزراء، الذين تولّوا وزارة الحربيَّة في مصر، يقبلون ترك المسئوليات العسكريَّة في أيدي سردار الجيش المصري. ولكن صعود حزب الوفد إلى السُّلطة في فبراير 1924م، وضع وزارة الحربيَّة في أيدي وزير أعلن صراحة رفضه لذلك، وربط كلَّ ما

يتعلَّق بالشئون العسكريَّة بوزارته[4]. وهكذا أدَّى الاعتراف بمصر كدولة مستقلة في عام 1922م، إلى ظهور وضعية جديدة في العلاقات البريطانيَّة-المصريَّة السِّياسِيَّة والعسكريَّة والدستوريَّة[5]، وفرض ذلك على البريطانيين ضرورة البحث عن طريقة تمكِّنهم مِنَ السيطرة الكاملة على القوات العسكريَّة في السُّودان، وذلك عن طريق تكوين ما سُمِّي قوات دفاع السُّودان[6]. ونتيجة لذلك، قام الحاكم العام (السير لي ستاك Lee Stack) في عام 1924م، برفع مذكرة لسُّلطات الحُكم الثنائي تضمَّنت خُطَّة إنشاء هذه القوَّة[7]. وكانت تستهدف استبدال الوحدات المصريَّة في السُّودان بقوات تتكوَّن ـ بشكل كُلِّي ـ مِنَ السُّودانيين، وتكون تحت سُلطة الحاكم العام الذي يجب أنْ يستقيل مِنْ منصبه كسردار للجيش المصري، وعند تكوِّينها، ستؤدِّي القسم بالولاء لحاكم عام السُّودان وليس الخديوي، كما كان حال قوات الجيش المصري[8]. ولكن السير لي ستاك تمَّ اغتياله في 19 نوفمبر 1924م، أثناء تواجده في القاهرة لمناقشة المسئوليين هناك حول خطّته الجديدة، بواسطة أحد الشباب الوطنيين المصريين[9].

وفي 22 مِنْ نفس الشهر، قام السفير البريطاني في مصر (اللورد اللبني Lord Allenby) بتسليم إنذار لرئيس الوزراء المصري، زعيم حزب (الوفد) سعد باشا زغلول، يطالب فيه، مع أشياء أُخرى، أنْ (تقوم الحكومة المصريَّة، خلال 24 ساعة، بسحب جميع القوات المصريَّة العاملة في جيش السُّودان مِنَ السُّودان، وسيؤدِّي ذلك إلى إجراء تغييرات تُعلن لاحقاً)، وأكَّد الإنذار أنَّ (فشل الحكومة المصريَّة في الاستجابة السريعة لهذه المطالب، سيجعل حكومة جلالة الملكة تتَّخذ الإجراءات المناسبة لحماية مصالحها في مصر)[10]. وفي إنذار آخر، حمل تفاصيل أكثر تحديداً، أشار السفير البريطاني إلى أنَّه (في حالة انسحاب القوات المصريَّة مِنَ السُّودان، فإنَّ الوحدات السُّودانيَّة في الجيش المصري سوف تحوَّل إلى: أ- قوَّة دفاع السُّودان التي سيكون قَسمها وولاؤها لحكومة السُّودان فقط، وسيكون الحاكم العام قائدها

الأعلى، وباسمه تصدر كلّ الأوامر والسُّلطات)[11]. وفي نفس اليوم الذي صدر فيه الإنذار صدرت الأوامر لحاكم عام السُّودان بالإنابة بإخلاء القوات المصريَّة مِنَ السُّودان. ووفقاً للإنذار، قام الأخير بإصدار أوامره بانسحاب القوات خلال 24 ساعة[12]. وفي 24 نوفمبر أعلنت القوات المصريَّة في الخرطوم بحري رفض تنفيذ تلك الأوامر، بحكم أنَّها يجب أنْ تصدر مِنَ الخدوي شخصياً. وفي الحال قامت القوات البريطانيَّة بمحاصرتها. وأدَّى ذلك، في 27 مِنْ نفس الشهر، إلى تمرُّد ستة مِنَ الضُبَّاط السُّودانيين وبلتونيْن مِنَ الأورطة السُّودانيَّة، بالتعاون والتنسيق مع الوحدات المصريَّة المحاصرة في الخرطوم بحري[13]. وحاولت القوات البريطانيَّة التفاوض مع الوحدات المحاصرة، لكنَّها فشلت في ذلك، ومن ثمَّ بدأت في إطلاق النَّار على المحاصرين. وردَّت الوحدات المحاصرة بإطلاق النَّار على الوحدات البريطانيَّة والمستشفى العسكري البريطاني. وأدَّى ذلك إلى قتل بريطاني وضابطيْن لبنانييْن يعملان في المجال الطبي وضابط صف وثلاثة جنود مصريين[14]. وفي 29 نوفمبر تمَّ القضاء على التمرُّد وإجلاء كلَّ الوحدات المصريَّة إلى خارج البلاد. أمَّا الضُبَّاط السُّودانيون المتمرِّدون، فقد تحوَّل أحدهم إلى جانب الحكومة، وقُتِل آخر خلال تبادل إطلاق النَّار بين الطرفين، وجُرِح ثالث وانضم إلى الوحدات المصريَّة، وحُكِم على الثلاثة الآخرين بالإعدام. وشارك في التمرُّد حوالي مائة جندي، استسلم بعضهم وبعضهم هرب إلى داخل مدينة الخرطوم، وظلَّ يقاوم حَتَّى تمكَّنت القوات الحكوميَّة مِنَ القبض عليهم. وهناك آخرون تمكَّنوا مِنَ الهروب إلى مصر أو إلى مناطقهم داخل السُّودان[15].

نشير إلى أنَّ القوات السُّودانيَّة في الجيش المصري كانت حوالي 1،300 جندي قُبيل انسحاب القوات المصريَّة. وبجانب 106 ضابط بريطاني، كان هناك 233 ضابطاً سودانياً(16). وبعد اكتمال الانسحاب المصري، بُذِلت جهود مقدَّرة لتنفيذ خطَّة اللورد اللنبي حول قوَّة دفاع السُّودان، والتي كانت عبارة عن تطوير لخطَّة السير

لي ستاك الأصليَّة. وعلى أيِّ حال، ظلَّ تنظيم وتوزيع القوَّة الجديدة دون أيِّ تغيير حَتَّى منتصف ثلاثينات القرن الماضي. والواقع أنَّ تنظيمها تمَّ على نفس خطوط الجيش المصري ـ باستثناء المستويات العليا ـ حيث أصبح القائد العام مسئولاً لدى الحاكم العام.[17] وأولى المشاكل التي واجهت الحكومة البريطانيَّة تمثَّلت في أنَّ مُعظم صغار الضُبَّاط في قوَّة دفاع السُّودان ظلّوا ملتزمين ـ لحدود كبيرة ـ بالولاء للملك فؤاد. وأبدت وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة اهتماماً ملحوظاً بهذا الموضوع، وقامت بتوجيه حكومة السُّودان للاهتمام به ومعالجته بالسرعة اللازمة. وبعد مشاورات مع لندن والقاهرة، قرَّر الحاكم العام (السير جيوفرى آرثر) أنْ تؤدِّي القوَّة الجديدة قَسمها بالولاء للحاكم العام وليس للملك جورج. وهذا يتماشى مع الاتفاقية البريطانيَّة المصريَّة لسنة 1899م، والقَسم الذي تمَّ اختياره للضُبَّاط والجنود كان كما يلي: (1- أقسم بالله ثلاثاً، وبكتبه المقدسة، وبرسله، بكامل وعي ومسئوليتي، بأنْ أكون مُخلصاً وأميناً لسعادة حاكم عام السُّودان وحكومته، وبأنْ أطيع جميع أوامره وكلَّ التعليمات القانونيَّة التي تصلني مِنْ خلال رؤسائي.. وأقسم بأنَّني سأكون أميناً ومُخلصاً في تنفيذ الواجبات التي تُسند لي..)[18].

وفي يوم عيد الملك 17 يناير 1925م، أعلن السير (جيوفرى آرثر) تدشين قوَّة دفاع السُّودان. وهكذا جاء بناء هذه القوَّة العسكريَّة ليمثل سيطرة الحكومة البريطانيَّة الكاملة على القوات العسكريَّة في السُّودان. وبذلك أُلغي منصب السردار واستبدل بمنصب (القائد العام) الذي تولَّاه لأوَّل مرَّة الكولونيل (هيربرت هدلستون) في 11 يونيو 1925م.[19]

تنظيم قوَّة دفاع السُّودان:

قُسِمت قوَّة دفاع السُّودان إلى خمس وحدات، تتكوَّن كلّ واحدة منها مِنْ

ثلاثة بلتونات أو مجموعات هي: سلاح الفرسان، وحملة البنادق، والاحتياطي الاستراتيجي، والقوات الشرقيَّة والقوات الغربيَّة، الهجانة، وقوات الإستوائيَّة(20). وذلك إضافة إلى: وحدة المدفعيَّة المكوَّنة مِنْ ثلاث مجموعات، اثنتان في العاصمة والثالثة في الفاشر. وهناك وحدات أُخرى مركَّزة في الخرطوم تحت إدارة القيادة العامَّة لقوَّة دفاع السُّودان، تشمل الآتي[21]:

(أ) سلاح المهندسين: في الرئاسة وتتكوَّن مِنْ مجموعتيْن ومجموعة متدربين.

(ب) المركز الشمالي للتدريب: يقوم بتدريب مُعلمي ضُبَّاط الصف في شئون البنادق والمدفعيَّة وتدريب الضُبَّاط المحليين.

(ج) مصلحة النقل الميكانيكي: مسئولة عن توفير الآليات التابعة لقوَّة دفاع السُّودان وصيانتها. وتتبع لها فروع في رئاسات القوات المختلفة.

(د) وحدة النقل بالحيوانات، النقل والامدادات: مسئولة عن توفير وسائل النقل والامدادت في عمليات الدوريات والمسافات البعيدة.

(هـ) مصلحة المخازن والمهات: توفِّر الملابس والمعدات المطلوبة لقوَّة دفاع السُّودان ــ عن طريق الشراء مِنْ بريطانيا أو بتصنيعها في ورشها الخاصَّة. ويُشار إلى أنَّ قوَّة دفاع السُّودان لها وحدات طبيَّة خاصَّة يديرها ضُبَّاط بريطانيون بمساعدة ضُبَّاط سوريين وسودانيين.

وفي ما يتعلق بتوزيع القوات على المديريات المختلفة، فقد كان كالآتي[22]:

مديرية كردفان: رئاسة قوات الهجانة، تتركَّز في مدينة الأبيض، بجانب كتيبتي مشاة. وهناك وحدتان في مدينة بارا، إضافة إلى وحدة مشاة في الدلنج وأخرى في كادوقلي.

مديرية كسلا: تتركَّز رئاسة القوات الشرقيَّة في القضارف، وكذلك وحدة مشاة. وهناك وحدة هجانة في كسلا وأخرى في القلابات.

مديرية دارفور: تتركَّز رئاسة القوات الغربيَّة في مدينة الفاشر، وكذلك محطّة بنادق آليَّة، ووحدة مشاة، ووحدة مشاة آليَّة. وفي منطقة كبكابيَّة كانت هناك وحدة آليات وأخرى في مدينة نيالا ووحدة مشاة في منطقة الجنينة.

شندي (المنطقة الشماليَّة): يتركَّز سلاح الفرسان والاحتياطي الاستراتيجي في مدينة شندي.

قوات الإستوائيَّة: في البداية تركَّزت رئاستها في منقلا، ثمَّ انتقلت إلى منطقة توريت في شرق الإستوائيَّة. كانت هناك وحدة مشاة في توريت وأخرى في كبويتا قرب الحدود السُّودانيَّة/ الكينيَّة. وكانت هناك وحدة في مدينة واو (مديرية بحر الغزال)، إضافة إلى أُخرى في تالي Tali وثالثة في أويل Aweil. وفي الثلاثينات تمَّ توزيع عدَّة وحدات في مديرية أعالي النِّيل وغرب مديرية الإستوائيَّة.

ومن ناحية الحجم، فقد كانت قوَّة دفاع السُّودان في 1926م تتكوَّن مِنْ 126 ضابطاً بريطانياً، 41 ضابط صف بريطاني، 188 ضابطاً سودانياً، و 7،963 جندي سودانيّ. وكان توزيع هذه القوَّة كما يلي[23]: 1،700 جندي في مديرية كردفان، في محطّات في الأبيض، بارا، تلودي، كادقلي والدلنج. وفي المديرية الشماليَّة أكثر مِنْ 1،500 جندي في العاصمة (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان) وشندي. وفي مديرية دارفور أكثر مِنْ 1،100 جندي، في الفاشر وكبكابيَّة والجنينة. وفي مديرية كسلا كان هناك أكثر مِنَ ألف جندي في القضارف وكسلا وسنجة. أمَّا قوات الإستوائيَّة، التي تكوَّنت مِنْ عشر وحدات، فقد كانت في الجنوب، وكانت تضم 300 جندي، وظلَّت تخضع لعمليات تجنيد وتنظيم متعدِّدة ومختلفة.

وكلٌّ مِنْ هذه الوحدات كانت تستقر في معسكر، يتكوَّن مِنْ مباني عديدة محاطة بأسلاك شائكة وحيطان داخليَّة، يمثِّل مركز قيادتها. وكان يُشكِّل منطقة دفاعها، حيث يمكِّن حماية الوحدة بكامها في داخلها[24]. وكلُّ معسكر كان يشمل

غرفة حرس، مكتبها الرئيس، مكتب المحاسبة، ومكتب المترجم المحلي. والأخير كان يُمثِّل عنصراً مُهمَّاً للوحدة، خاصَّة عندما يكون قائدها لا يجيد اللغات المحليَّة. وبالقرب مِنَ المعسكر كانت هناك مخازن الوحدة. وبعد غرفة الحرس هناك علما دولتي الحكم الثنائي (بريطانيا ومصر) رمزا حكومة السُّودان. وقائد الوحدة كان هو المسئول عن التجنيد والتدريب، ويُمثِّل السُّلطة العليا لقواته. وعليه أيضاً أنْ يتأكَّد مِنْ استعداد هذه القوات وتماسُّك روحها المعنويَّة.[25]

التجنيد:

تقوم سياسة قوَّة دفاع السُّودان على تفويض الوحدات المختلِّفة لتقوم بإجراءات تجنيد ما تحتاجه مِنَ الجنود، وذلك انطلاقاً مِنْ أنَّ غالبية المجندين في كلِّ منها ـ إنْ لَمْ يكن كلّهم ـ يأتون مِنْ منطقتها. وبحكم تدني أجور الجنود ــ حوالي جنهين ومائه قرش في الشهر للمجند الجديد ــ فقد كان التجنيد اختيارياً. وبشكلٍ عام كان المجند يوقِّع على عقد خدمة تمتدُّ إلى تسع سنوات، قابلة للتجديد حَتَّى 18 سنة[26]. وإجراءات التدريب للضُبَّاط وضُبَّاط الصف في قوَّة دفاع السُّودان، كانت تحتذي النموذج البريطاني. وكان الضُبَّاط السُّودانيون يُبعثون إلى بريطانيا وباكستان والهند ومصر لاكتساب المزيد مِنَ المعرفة والتدريب المتقدِّم، ومِنَ الناحية المبدئيَّة كانت كليَّة التدريب تقدِّم كورسات تمتدُّ إلى عامينْ وتُخرِّج ضُبَّاطها برتبة ملازم ثانٍ في الجيش. وبعد التخرُّج يخضع هؤلاء إلى اختبار لمدة عامينْ قبل أنْ يُعيَّنوا في الخدمة برتبة ملازم أوَّل. وهذا التقليد ظلَّ مستمرَّاً في القوات المسلَّحة حَتَّى الآن[27]. واختيار المرشحين للكليَّة العسكريَّة كان يستند إلى الأهليَّة والمعايير الموضوعيَّة، حيث يقوم المتقدِّمون بملء طلب الالتحاق بالكليَّة مِنْ كلِّ المديريات. ولكن المتقدِّمين مِنَ المديريات الجنوبيَّة يتمُّ قبولهم فقط إذا كانوا يجيدون معرفة اللغة العربيَّة، وهو شرط يُحرم كثيراً مِنَ الذين تتوفَّر فيهم المؤهلات المطلوبة. وفي

الواقع العملي، كان يُشترط توفُّر الأهليَّة الجسمانيَّة وعدم الزواج، وأنْ يكون مقدِّم الطلب سودانياً، وأنْ لا يتجاوز عمره 21 عاماً، إذا كان مِنْ خريجي المدارس الثانويَّة، و 25 عاماً إذا كان مِنْ خريجي الجامعات. وتدريب ضُبَّاط الصف والضُبَّاط كان يُشرف عليه ضُبَّاط صف بريطانيون، انتدبوا لرئاسة قوَّة دفاع السُّودان للقيام بهذه المُهمة[28].

نظام التدرُّج والترقي:

رتبة الفريق، مقابل Lieutenant General كانت أعلى رتبة في قوَّة دفاع السُّودان [29] . وكلُّ وحدة مِنْ هذه القوَّة، وهي وحدة فرعيَّة تتكون مِنْ 100–150 جندي، كان يقودها ضابط بريطاني برتبة رائد. وتجدر الإشارة إلى أنَّ كلَّ أسماء الرُتب ترجع إلى جذور تركيَّة موروثة مِنَ الجيش المصري. والمعروف أنَّ مصر كانت جزءاً مِنَ الإمبراطوريَّة العثمانيَّة. ولذلك نجد الألقاب التركيَّة سائدة، أمباشي مقابل عريف Corporal، جاويش Sergeant رقيب، باشجاويش مقابل رقيب أوَّل، ملازم مقابل Lieutenant، يوزباشي مقابل Captain نقيب، صاغ مقابل رتبة بين النقيب والرائد، بمباشي تعادل Major رائد، قايمقام Lt Colonel، وأميرالاي تعادل عميد Colonel، لواء Brigadier، فريق Major general [30] وبينما يُمنح القايمقام والأميرالاي لقب (البيه) يُمنح اللواء والفريق لقب (الباشا) وأدنى رتب الضُبَّاط البريطانيين العاملين في السُّودان كانت رتبة الرائد.

كان الضُبَّاط السُّودانيون أو الضُبَّاط المحليون ـ كما كانوا يُسمُّون ـ يعملون كمساعدين للضُبَّاط البريطانيين المسئولين عن الوحدة المعنية. وكان مِنَ الضروري أنْ يرتبط الضابط المحلي بضابط بريطاني ليساعده في معرفة خلفيات قواته، قبائلها وتقاليدها وعاداتها. [31] وفي العادة كانت غالبية هؤلاء تأتي مِنَ الفئات الاجتماعيَّة

العليا والوسطى في المدن. وكانت الترقيات تتمُّ عن طريق الامتحانات، لضمان ملء الدرجات العليا بعناصر مؤهلة كُفؤة. وكانت مُرتَّبات الضُبَّاط تكفي لتوفير مستوى معيشي مريح.[32] وكانت مصلحة المخازن والمهمات توفِّر الملابس العسكريَّة الرسميَّة المشابهة لملابس الجيش البريطاني، ولكن جرى تعديلها لتناسب ظروف المناخ في السُّودان. ويشار إلى أنَّ هذه الملابس كانت تختلف بين الشمال والجنوب. فالجندي في الشمال، مثلاً، كان يلبس الشورت والشرابات، بينما كان زملاؤهم في الجنوب يلبسون البناطلين.

القانون العسكري، الذي كانت تطبِّقه قوَّة دفاع السُّودان، كان نفس القانون الذي كان يطبقه الجيش المصري في السُّودان. وكان يرتكز على القانون العسكري الهندي، أيّ أنَّه كان شبيهاً للقانون العسكري البريطاني، مع بعض الفروقات الصغيرة. فقائد الوحدة، مثلاً، كان يملك سُلطة ترقية أو تخفيض رتبة الجندي واعتقاله لمدة 25 يوماً. وعلى أيِّ حال، لَمْ يكن في صلاحياته اتخاذ القرار النهائي، وإنَّما عليه رفع الحالة إلى قائد القوات المعنية[33] .

الواجبات الداخليَّة:

مِنَ المشاكل الأساسيَّة، التي واجهت وحدات قوَّة دفاع السُّودان، مشكلة بُعد المسافات في قطر واسع كالسُّودان، حيث كان على كلِّ وحدة الاعتماد على نفسها بشكل كبير[34] . ويعني ذلك ـ في الواقع العملي ـ أنَّ على الجيش أنْ يوفِّر لها مؤونتها وسكنها. وكلّ ما تستطيعه الحكومة كان يتمثَّل في توفير مُرتَّباتها وملابسها وأثاثاتها. وفي أوقات الدوريات النشطة والعمليَّات فقط، كانت توفَّر لها المؤن، في شكل كميات مِنْ دقيق الذرة والقمح. ويضاف إلى ذلك أنَّ الوحدات لَمْ تكن تملك ميزاً دائماً. ولذلك كان الجنود غير المتزوِّجين يسكنون في إحدى حجرات المعسكر[35]. وكانت الحكومة تعمل على حصر دور قوَّة دفاع السُّودان في المحافظة

على الأمن الداخلي، حيث إنَّه لَمْ تكن تتوقَّع مواجهة خطر خارجي، على الأقلّ في فترة ما قبل الحرب العالميَّة الثانية. وكانت ترى أنَّ مثل هذا الدور يتطلَّب فقط تشغيل وحدة واحدة أو اثنين في عملية واحدة. لذلك فإنَّ مثل هذه القوَّة كانت تتطلَّب فقط الحدّ الأدنى مِنْ وسائل الاتِّصال (مثل الجمال والخيول) والخدمات الطبيَّة (طبيب واحد فقط) وهكذا ظلَّت قوَّة دفاع السُّودان، في الفترة 1925 – 1930م، تقوم بدوريات وعمليات أمنيَّة داخليَّة ضد بعض القبائل التي رفضت الخضوع لسُلطة الحكومة. وهذه العمليَّات الصغيرة كانت تتمُّ بموافقة ومشاركة مفتش مركز المنطقة المعنية[36] . وخلال العشرينات كانت الدوريات والحملات تتمُّ بالمشي بالأرجل، بسبب عدم وجود طرق مُمهدة. وكانت وحدات قوَّة دفاع السُّودان تقوم بعرض العلم، وكان ذلك يتطلَّب مِنْ كلِّ وحدة المشي عِدَّة مئات مِنَ الأميال، قد تستمر لعِدَّة أسابيع. وذلك بهدف تمديد سُلطة الحكومة في تلك المناطق، التي لَمْ تستقر أحوالها، خاصَّة في المديريات الجنوبيَّة[37] .

الواجبات الخارجيَّة:

أدَّى الغزو الأيطالي لأرتيريا وأثيوبيا في عام 1935م، إلى ظهور خطر كبير للمصالح البريطانيَّة في شرق إفريقيا. وهذا ما دفع قائد قوَّة دفاع السُّودان الفريق (هارولد فرانكلين) لإدخال إصلاحات جديدة في تنظيمها وتركيبها. فقد كان يرى أنَّ تحويلها إلى قوَّة مقاتلة يتطلَّب تقوية بعض وحداتها. وكان ذلك يعني تحويل وحدات الهجانة والمشاة إلى ست وحدات مدافع أوتوماتيكيَّة، وكلٌّ منها يتكوَّن مِنْ بلتون سيارات مسلَّحة وبلتون شاحنات وثلاثة بلتونات مشاة. وتمَّ أيضاً تكوين قوات الخدمات وسلاح الإشارة. وعندما تسلَّم اللواء(وليام بلات William Platt)قيادة قوَّة دفاع السُّودان في 1939م، قام بإدخال المدفعيَّة والأسلحة المضادة للدبابات في آلياتها[38] . وإضافة لهذه الخطوات، تمَّ تكوين الوحدات التاليَّة[39] :

بلتون الحدود: وهو عبارة عن بلتون مشاة يتكوَّن مِنْ خمس وحدات. وتمثَّلت مهامه في مساعدة الإمبراطور هيلاسلاسي في العودة إلى أديس أبابا، وكان يقوده الأميرالاي (هق بوسند بيه Hugh Boustead Bey).

البلتون المُركَّب: كان يتكوَّن مِنْ أربع وحدات مشاة، ويضم ضابطاً بريطانياً وآخر سودانياً. وكان مسئولاً عن تعزيز محطّات الحدود، ويقوده الأميرالاي (ج. جيفورد بيه J. Gifford Bey)

قوات الإستوائيَّة: تحدَّدت مهامها في حماية حدود جنوب السُّودان. وكانت تحت قيادة الأميرالاي (ف. أو. كيف بيه F.O. Cave Bey)

عندما أعلنت أيطاليا الحرب في يونيو 1940م، كان على حكومة السُّودان أنْ تواجه قوَّة عسكريَّة كبيرة، تصل إلى 300،000 جندي، بأقلٍّ مِنْ 6،000 مِنْ قوات دفاع السُّودان. ونتيجة لذلك بدأت في تجنيد المواطنين ـ وبالذات وسط أبناء الجنوب ـ بهدف توسيع قدراتها العسكريَّة. وفي فبراير 1941م، فتحت الباب لتجنيد الأمريكيين واللبنانيين واليونانيين والسوريين المقيمين في السُّودان [40] . ووضِعت قوَّة دفاع السُّودان تحت قيادة أوسع تشمل شمال وشرق إفريقيا، ولها قواعد في القاهرة ونيروبي والخرطوم. وأصبح اللواء (وليام بلات) القائد العام، قائداً عاماً لجميع القوات المتواجدة في السُّودان [41] . وخلال فترة الحرب تمثَّلت مهام قوَّة دفاع السُّودان في مراقبة العدو وعرقلة سيره وتعطيله حَتَّى وصول التعزيزات المتوقَّعة مِنَ القوات الإمبراطوريَّة البريطانيَّة، وفي الوقت نفسه واصلت دورياتها في الحدود وجمع المعلومات حول تحرُّكات الايطاليين. وعندما وصلت تعزيزات القوات البريطانيَّة، بدأت قوَّة دفاع السُّودان تقوم بمهام أُخرى، مثل إعادة احتلال بعض المناطق في شمال *إفريقيا*. وجاء دخولها، *مع القوات البريطانيَّة في أديس أبابا في 5 مايو 1941م*، ليثير أسئلة عديدة حول دورها خارج حدود السُّودان. وبما أنَّها لا تملك لوائح تحدِّد

تحرُّكاتها، فقد كان البريطانيون يرون عدم وجود حدود لعملياتها. ووجودها في أرتيريا فُسِّر باعتباره استمراراً لدورها في الدفاع عن السُّودان. واستخدم نفس التفسير في مشاركتها في الجبهة الليبيَّة [42] . ويشار إلى أنَّ قوَّة دفاع السُّودان وُضِعت تحت إدارة وزارة الحربيَّة البريطانيَّة بعد عام 1940م، وفي نهاية الحرب العالميَّة الثانية في 1945م، وصل حجمها إلى حوالي 25،000 جندي، وعادت إلى ممارسة دورها في حماية الأمِنَ الداخلي. وبعد ذلك بدأت عملية تخفيضها حَتَّى وصلت إلى 7،750 جندي فقط في 1947م. [43]

سودنة قوّة دفاع السُّودان:

كان اللواء (ريجنالد ل. سكونز Reginald L. Scoones) آخر مَنْ تولَّى منصب القائد العام لقوَّة دفاع السُّودان. وفي تقريره للجنة الاستشاريَّة العسكريَّة التابعة للجنة السودنة، أشار سكونز إلى أنَّ مجموع الضُبَّاط البرطانيين والسُّودانيين يصل إلى 215. وفي تقرير آخر أكَّد أنَّ السودنة يمكن أنْ تسير بسهولة ويُسر في الشمال، أمَّا في الجنوب، فإنَّ انسحاب الضُبَّاط البريطانيين منَ القوات الجنوبيَّة، ستكون له نتائج خطيرة [44] . وفي إحدى اجتماعات اللجنة حذَّر أعضاءها بأنْ (لا تعملوا على تحقيق السودنة بضربة واحدة ودون حسابات دقيقة تتحاشى استفزاز الجنوبين [45] ، ولكن، رغم هذا التحذير الواضح، قرَّر مجلس الوزراء في مايو 1954م. استكمال سودنة قوَّة دفاع السُّودان في يوليو مِنْ نفس العام. وكان ذلك يعني عملياً إبعاد الضُبَّاط البريطانيين في يوليو والقائد العام في أغسطس 1955م، والواقع أنَّ السودنة في الشمال لَمْ تُحدث أيُّ مشاكل، حيث قام الضُبَّاط السُّودانيون بملء وظائف البريطانيين في كافة الأسلحة، الهجانة والقوات الشرقيَّة والغربيَّة [46] . أمَّا في الجنوب، فقد كانت سياسة الحكومة تقوم على اعتماد الضُبَّاط البريطانيين فقط للعمل

في قوات الإستوائيَّة، وذلك لأسباب سِياسِيَّة. وجاء إلغاء هذه السِّياسَة في يونيو 1954م، ليؤدِّي إلى تداعيات سِياسِيَّة خطيرة، كما سنشرح في صفحات لاحقة. ففي أغسطس 1954م، تمَّ تعيين اللواء (أحمد باشا محمد) قائداً عاماً في مكان اللواء سكونز.[47] وبذلك تمَّت سودنة قوَّة دفاع السُّودان.

قوات الإستوائيَّة:

الجذور والتكوين:

فكرة إنشاء قوات جنوبيَّة في الجيش الإنجليزي-المصري كانت نتيجة لسببيْن أساسييْن، الأوَّل، تمثَّل في الخوف البريطاني الدائم مِنَ التغلغل الإسلامي في جنوب السُّودان، بينما تمثَّل الثاني، في الصعوبات التي واجهتها القيادة العسكريَّة الإنجليزيَّة / المصريَّة في تجنيد أفراد القبائل الجنوبيَّة.. ففي خطاب إلى (ر.س.ر. أوين R.C.R Owen) حاكم مديرية منقلا، طلب الحاكم العام (ريجينالد ونجت باشا) في ديسمبر 1910م، مِنَ المُشار إليه، بجانب موضوعات أُخرى، وضع خطَّة تساعد على زيادة التجنيد للجيش الحكومي مِنْ أوساط الجنوبيين [48] . وبدلاً عن ذلك اقترح الحاكم ما يشبه تكوين جيش جديد للجنوب، فقد اقترح تكوين قوَّة جديدة، تتكوَّن بشكلٍ كامل مِنَ الجنوبيين المرتبطين بالمسيحيَّة، وتكون الإنجليزيَّة لغتها الرسميَّة ويقودها ضُبَّاط بريطانيون [49] . وإضافة إلى ذلك، وفي اتِّساق كامل مع اللوائح الإداريَّة لسنة 1910م، تمَّ الاتفاق على تركيز التجنيد في الفئات الآتية: العُمَّال الهاربين مِنْ مخدميهم والعُمَّال الرافضين للعمل أو الخاضعين لقانون محاربة العطالة. وعُمَّال اليوميَّة المدانين في جرائم بسيطة، والصبيان المشردين في المدن يمكن تجنيدهم إذا توفَّر شرط اللياقة الصحيَّة [50] . وبالفعل كان يمكن تجنيد هذه الفئات بسهولة ويُسر. ولَّما كانت مُعظم القبائل الجنوبيَّة ترفض التجنيد، فقد أعلنت الحكومة استعدادها لدفع مكافاءات سخيَّة للعملاء والإداريين وضُبَّاط الصف والجنود الذين يساعدون في تجنيد أفراد هذه القبائل للعمل في القوات الحكوميَّة [51] .

لقد كان الحاكم العام (ونجت باشا) ينتقد عدم إقبال الجنوبيين للتجنيد في الجيش الإنجليزي /المصري، ويعتبره نتيجة لموقفهم مِنَ الإسلام. فقد كان 95% مِنَ الجيش الإنجليزي / المصري مِنَ المسلمين والجنوبيين الذين جُندوا قبل إجراءات

1910م، وتحوَّلوا بعد ذلك، وربّما قبله، إلى الإسلام .. ولذلك كان (ونجت باشا) يرى أنَّ تحوُّل المجندين الجنوبيين إلى مسلمين هو السبب الرئيس لرفض القبائل الجنوبيَّة لفكرة التجنيد.[52] ونتيجة لذلك اقترح تبني (نظام إقليمي) بهدف إبقاء المجندين بالقرب مِنْ مناطقهم، ومن ثَمَّ حلّ مشكلة التجنيد في الجنوب. وهذا النظام سوف يوفِّر للحكومة (فرصة للتخلُّص مِنَ التأثير الإسلامي المتمثِّل في الضُبَّاط المصريين وضُبَّاط الصف السُّودانيين المتعصبين لدينهم، وبالتدريج سوف يتمُّ إبعاد العنصر الإسلامي مِنَ الأورطة السُّودانيَّة في الجيش الإنجليزي/المصري..) [53] . وهذا الاقتراح يتطابق تقريباً مع وجهة نظر حاكم مديرية منقلا (ر. أوين) حول القوات الجنوبيَّة، وسوف يصبح جزءاً مِنْ ما سُمِّي سياسة جنوبيَّة شاملة استهدفت بناء (.. كتلة مسيحيَّة كبيرة، يتمُّ ربطها تدريجياً مع يوغندا لتكوين سدّ منيع في وجه انتشار الإسلام في المنطقة، الذي قد ينفجر في أيِّ وقت في شكل موجة تعصُّب ديني مدمرة..) [54] ورغم موافقته على الخطَّة مبدئياً، فقد كانت فكرة بناء جيش مسيحي في الجنوب بعيدة عن تقديرات (ونجت باشا). وفي النهاية، فهو لَمْ يفكر قط في فصل جنوب السُّودان عن سُلطته ناهيك عن ربطه مع يوغندا. ورغم ذلك رحبَّ بالمقترحات المذكورة.[55]

وإضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه، كانت هناك عوامل أُخرى تفرض تكوين قوات الإستوائيَّة - كما أصبحت تسمى فيما بعد. فتكوينها مِنَ المنطقة نفسها سوف لا يكلف أموالاً كثيرة. إذْ يمكن دفع مُرتَّباتها وملابسها وغذاءاتها حسب المستوى المحلي، وليس حسب مستوى الجيش المصري. وأكثر مِنْ ذلك، سوف تتحدث لغة المنطقة وتعرف عاداتها بشكل أفضل مِنَ المجندين القادمين مِنْ مناطق أُخرى. ومن ناحية أخرى، سوف تقوم قوات الإستوائيَّة بالعمل في المحطّات الخارجيَّة، بينما ستكون هناك قوَّة صغيرة مِنَ الجنود المنتظمين في رئاسة المديرية في منقلا.[56] ويشار إلى أنَّ خطَّة أوين الأصليَّة اقترحت تكوين ثلاث وحدات،

واحدة في مديرية بحر الغزال والأخرتان في مديرية منقلا، تتطوَّر بالتدريج إلى ست وحدات، اثنتان في بحر الغزال وأربع في منقلا ـ وكانت الحكومة ترى أنَّها تكفي للجنوب، بحكم أنَّه لَمْ يكن يواجه أيَّ عدو خارجي ـ ولكن المشكلة الأساسيَّة تمثَّلت في صعوبات توفير ضُبَّاط بريطانيين مناسبين. ولذلك قرَّر الحاكم العام (ونجت باشا) أنَّ الحلَّ الوحيد لهذه المشكلة يتمثَّل في تدريب ضُبَّاط للجنوب [57]. وهكذا قرَّر تكوين قوات جنوبيَّة في عام 1911م، وبدأ تجنيد عناصرها مِنْ وسط القبائل الجنوبيَّة، وفي يناير 1914م، كانت الوحدة العملياتية الأولى في قوات الإستوائيَّة، كما أصبحت تُسمَّى، قادرة على استلام مهام الوحدة السُّودانيَّة الثانية عشرة في بانتيو في غرب الإستوائيَّة. وفي 1915م، قامت وحدة أُخرى باستلام نفس المهام في طمبرة. وفي نفس العام تمَّ توجيه الإدارة الحكوميَّة في الجنوب بأنَّه (.. وفقاً للتقاليد البلجيكيَّة واليوغنديَّة سيكون يوم الأحد، وليس الجمعة، هو يوم العطلة الأسبوعيَّة في مناطقهم..) [58] وفي 17 ديسمبر 1917م، تولَّت قوات الإستوائيَّة مسئولية الأمن في منقلا. وفي 3 يناير 1918م، كان حاكم المديرية (مستر أوين) قادراً على إبلاغ الحاكم العام بأنَّ يوم الأحد أصبح يوم العطلة الأسبوعيَّة الرسميَّة في مديريته، وأنَّ قوات الإستوائيَّة تقوم بالسيطرة الأمنيَّة في جميع مناطقها. وفي 1920م، قامت هذه القوات باستكمال سيطرتها على مواقع الجيش الإنجليزي المصري في مديرية بحر الغزال، وأصبح يوم الأحد هو العطلة الرسميَّة في ربوعها [59]. وأشار حاكم بحر الغزال (ل. ف نادلر Nadler) في 1926م، إلى أنَّ نشر قوات الإستوائيَّة في المديرية (.. سيكون خطوة في نشر المسيحيَّة في المديرية وسيجد ذلك ـ بالطبع ـ ترحيباً حاراً مِنْ جمعيات الارساليات المسيحيَّة والمشيخانيَّة الأمريكيَّة..) [60]، وفي 1927م، تمَّ نشر وحدة عسكريَّة في مديرية أعالي النِّيل.

لقد تمَّت سودنة قوات دفاع السُّودان في الشمال ـ كما أشرنا سابقاً ـ دون صعوبات تُذكر، ولكن الحال في الجنوب كان مختلفاً. ففي يناير 1954م، كان هناك

10 ضُبَّاط بريطانيين في قوات الإستوائيَّة، بما في ذلك القائد الكولونيل(و.ب. أ. براون [61] W.B.E. Brown). وإضافة إلى قوات المشاة، كانت هناك قوات الخدمات والمهندسين والإشارة والمستجدين. وفي يونيو 1954م، وصلت الأوامر الخاصَّة بسودنة مواقع البريطانيين في قوات الإستوائيَّة. وبعد خمسة أسابيع تمَّ تنفيذها. وفي 29 يوليو اتَّجه قائد القوات وزملاؤه الضُبَّاط إلى الخرطوم [62].

لقد كانت قوات الإستوائيَّة ـ عشية الاستقلال ـ تتكوَّن بشكلٍ أساسي مِنْ قبائل الإستوائيَّة، وخاصَّة الأشولي والباري واللاتوكا والزاندي والمادي. وكان هناك حوالي مائة فقط مِنَ القبائل النيليَّة: النوير والدينكا والشلك .. إلخ، وفي نهاية عام 1955م، أصبح مُعظم ضُبَّاط الجيش والشرطة مِنْ أبناء شمال السُّودان. فمِنْ بين 33 ضابطاً في قوات الإستوائيَّة، مثلاً، كان الـ 24 ضابطاً الأعلى مِنَ الشماليين، والبقيَّة مِنَ الجنوبيين. ونفس النسبة كانت تسود في مجالات الشرطة والإدارة المدنيَّة. وكانت رئاسة القوات الجنوبيَّة في مدينة توريت، شرق الإستوائيَّة [63].

في فترة ما قبل الاستقلال كان يُعتقد أنَّ ضُبَّاط الجيش ـ بشكلٍ عام ـ في كلِّ قوات دفاع السُّودان لا يهتمون بالسِّياسَة. ولكن عندما اقترب موعد رحيل الضُبَّاط البريطانيين، أصبح العديد مِنْ هؤلاء الضُبَّاط يتحدثون ـ بصوتٍ عالٍ ـ عن القضايا السِّياسِيَّة [64]. ويشار إلى أنَّ قيام قيادة الانقلاب العسكري في مصر بإعلان الجمهوريَّة في يوليو 1953م، دفع بعض الضُبَّاط السُّودانيين لبناء تنظيم عسكري في السُّودان. وفي ذلك الوقت، كان الضُبَّاط السُّودانيون موزَّعين بين مؤيدي الاتِّحاد مع مصر ومؤيدي الاستقلال التام. وفي الجنوب كانت الحالة أكثر حساسيَّة، خاصَّة بعد نوفمبر 1953م. فقد نشرت الأحزاب الشماليَّة وعوداً سخيَّة خلال حملة الانتخابات، شملت الاستجابة لمطالب الجنوبيين السِّياسِيَّة والإداريَّة والاقتصاديَّة، ولكنَّها لَمْ تُحقَّق. وبعد أنْ بدأ البريطانيون في الرحيل مِنَ السُّودان، بدأت مخاوف الجنوبيين مِنْ سيطرة الشماليين تتزايد وتأخذ شكلاً أكثر تنظيماً.

وبدأت قوات الإستوائيَّة، خاصَّة وسط الضُبَّاط، تدخل في العمل السِياسِي مِنْ خلال التعاون مع حزب الأحرار الجنوبي، الحزب الجنوبي الوحيد في تلك الفترة[65] . وعندما صدرت الأوامر لبعض الوحدات الجنوبيَّة في قوات الإستوائيَّة بالسفر إلى الخرطوم لحضور حفل وداع قوات الحكم الثنائي، رفضت كلُّ الوحدات تنفيذ تلك الأوامر، وأعلنت تمرُّدها في 18 أغسطس 1955م، حيث بدأ التمرُّد في مدينة توريت ثمُّ انتشر في كلِّ المدن الكبرى في الإقليم. وفي الفصول القادمة سوف نتابع ونناقش تطوُّرات هذا التمرُّد والأسباب التي كانت تقف خلفه وآثاره السِّياسِيَّة في المديْن القريب والبعيد.

هوامش الفصل الأوَّل:

1- نص الاتفاقية الإنجليزيَّة/المصريَّة، يناير 1899 موجود في
Muddathir Abd al-Rahim, Imperialism and Nationalism (London: The Clarendon Press, 1969), pp. 229-235› also see Martin W. Daly, Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 14-18; also see M.I. Abdulla, «The External and Internal Roles of the Sudan Defense Force, « in The Condominium Remembered: The Making of the Sudan State, vol. I, (Durham: University of Durham, 1991), pp. 135-140.
2- Sir Harold Mac Michael, The Anglo-Egyptian Sudan, (London: Faber and Faber- Ltd., 1934), pp. 149-163; Daly, Empire on the Nile, pp. 88-93.
3- Mac Michael, The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 159-163.
4- J.S.R. Ducan, The Sudan: A Record of Achievement (Kondon: William Blackwood and Sons Ltd., 1952), pp. 139-142.
5- نفسه، ص 139-141.
6- Robert O. Collins, Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956 (New Haven: Yale University press, 1983), pp. 65-71.
7- Pierre Crabites, The Winning of the Sudan (London: George Routledge and Sons, Ltd., 1934), pp. 189-197.
8- Ducan, The Sudan, pp. 137-142.
9- Peter Woodward, Sudan 1898-1989: The Unstable State (London: Lester Crook Academic Publishing, 1990), pp. 42-44; Ducan, The Sudan, pp. 136-140.
10- Mac Michael, The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 154-163; Sir Harold Mac Michael, The Sudan, (London: Ernest Benn, Ltd., 1954), pp. 181-199.
11- Ducan, The Sudan, pp. 135-142.
12- Crabites, The Winning of the Sudan, pp. 189-197.
13- Peter M. Holt and Martin W. Daly, A History of the Sudan: From Coming of Islam to the Present Day, 4th ed. (London: Longman, 1988), pp. 133-135; Also see Collins, Shadows in the Grass, pp. 64-70.
14- US Army Area Handbook for the Republic of the Sudan, 2nd ed., (Washington D.C., the American University, 1964), pp. 457-472.

51- نفسه، ص 406-472.

16- Abdulla, «External and Internal Roles of the Sudan Defense Force», p. 137.
17- Daly, Empire on the Nile, pp. 305-322.

18- نفسه، ص 304-323.

19- Collins, Shadows in the Grass, pp. 80-82.
20- Edgar O›Balance, The Secret War in the Sudan, 1955-1972 (Connecticut: Archon Books, 1977), pp. 38-43; also see Col. J.H. R. Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force 1925-1955», in The Condominium Remembered: The Making of the Sudanese State, Vol. I. (Durham: University of Durham, 1911), pp. 99-106.
21- Daly, Empire on the Nile, pp. 322-323; also Orlebar, «The Story of the Sudan Defense force», p. 105.
22- See Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 106.
23- Daly, Empire on the Nile, pp. 322-325.
24- Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 101.

52- نفسه، ص 102.

26- US Army Handbook for the republic of the Sudan, pp. 457-472.

27- نفسه، ص 458-460.

28- Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 104.
29- US Army Handbook for the Republic of the Sudan, pp. 451-470.
30- Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 103.

31- نفسه، ص 102-116.

32- US Army Area Handbook for the Republic of the Sudan, pp. 460-472.

33- نفسه، ص 451-418.

34- Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», pp. 100-102.

35- نفسه، ص 101.

36- نفسه، ص 106-132.

37- See K.D.D. Henderson, Sudan Republic (London: Ernest Benn Ltd., 1965), pp. 156-164.
38- Martin W. Daly, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956.(Cambride University Press 1991) pp. 127-134.

39- Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», pp. 115-116.
40- Daly, Imperial Sudan, pp. 127-140.
41- نفسه، ص 135-141.
42- نفسه، ص 135.
43- Abdalla, «External and Internal Roles of the Sudan Defense force», pp. 139-142.
44- نفسه، ص 140.
45- See Orlebar, «The Story of the Sudan Defense Force», p. 134.
46- Oliber Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint (London: Oxford University Press, 1970), pp. 31-36.
47- Abdalla, «External and Internal Roles of the Sudan Defense force», p. 140.
48- Details are given by Lilian P. Sanderson and Neville Sanderson, Education, Religion and politics in Southern Sudan, 1899-1964 (London: Ethaca Press, 1981), 81-95; also see Daly, Empire on the Nile, pp. 114-116.
49- See Daly, Empire on the Nile, pp. 133-151.
50- Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, pp. 82-83; see Daly, Empire on the Nile, p. 115.
51- Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, p. 83; see Daly, Empire on the Nile, pp. 115-117.
52- See Daly, Empire on the Nile, pp. 115-116.
53- Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, pp. 84-87 Daly, Empire on the Nile, p. 116.
54- Sanderson, Education, Religion and Politics ---, p.83.
55- Mohammed O. Beshir, The Southern Sudan: Background to Conflict (Khartoum: University of Khartoum press, 1968), pp. 36-47.
56- See Daly, Empire on the Nile, pp. 117-188.
57- نفسه، ص 117.
58- Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, p. 84.
59- نفسه، ص 85.
60- نفسه، ص 85-87.
61- W.B.C. Brown, «Some Reminiscences and personal Views Concerning the Sudanization of the Equatorial corps, SDF, in 1954,» in The Condominium

membered: The Making of the Sudanese State. Vol, I, (Durham: University of Durham, 1991), pp. 141-143.

62- Woodward, Sudan, 1898-1989, pp. 88-91.

63- Dustan M. Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan (New York: Africana publishing Company, 1981), pp. 64-68;

انظر تقرير لجنة التحقيق في أحداث الجنوب، الخرطوم، أكتوبر 1956، ص 27-36. وحول سودنة قوات الإستوائيَّة. Also see Brown «Some Reminiscences and Personal Views Concerning the Sudanization of the Equatorial Corps», pp. 142-143.

أسماء ورتب وقبائل هؤلاء الضُبَّاط تصعب متابعتها ولكن قد تكون موجودة في أرشيف قوَّة دفاع السُّودان.

64- Daly, Imperial Sudan, pp. 382-394.

65- Henderson, Sudan Republic, p. 61.

الفصل الثاني

تمرُّد قوات الإستوائيَّة

أغسطس 1955م

الفصل الثاني
تمرُّد قوات الإستوائيّة- أغسطس 1955م

مقدّمة:

أعدادٌ كبيرةٌ مِنَ الجنوبيين كانت تعتبر الوجود البريطاني في جنوب السُّودان الوسيلة الوحيدة لحماية مصالحهم في السُّودان [1]. بشكلٍ واسع، وكان يعتقد بأنَّ خروج البريطانيين مِنَ البلاد سيؤدِّي دون شكٍّ إلى سيطرةٍ الشماليين على الجنوب. وربّما، كدليل على هذا التخوُّف، قام بعض الموظفين الشماليين في الجنوب، عند اقتراب رحيل البريطانيين، بدعوة الحكومة المركزيَّة لتعزيز القوات السُّودانيَّة، بهدف زيادة الجنود الشماليين في الجنوب. ويرجع ذلك إلى تدهور العلاقات بين الشماليين وزملائهم الجنوبيين العاملين معهم في الخدمة العسكريَّة والمدنيَّة في الإقليم [2]. ولكن قائد قوَّة دفاع السُّودان رفض هذه الدعوة، بحجَّة أنَّ مثل هذا الإجراء سوف يُعتبر استفزازاً ضد القوات الجنوبيَّة في قوَّة دفاع السُّودان، مع أنَّه كان واثقاً مِنْ أنَّ الجنود الجنوبيين، المقرَّر سفرهم إلى الخرطوم للمشاركة في احتفال وداع القوات البريطانيَّة، سوف ينفذون أوامره، وهكذا أصدر أوامره للوحدة الثانية في قوات الإستوائيَّة بالتحرُّك مِنْ توريت إلى جوبا ومن هناك إلى الخرطوم [3]. وبعد أسبوع واحد، وفي سياق تحقيق يتعلَّق بمحاولة اغتيال قائد قوات الإستوائيَّة بالإنابة، أصبح واضحاً أنَّ هناك خطَّة لتمرُّد القوات الجنوبيَّة في قوَّة دفاع السُّودان. فقد كشفت التحقيقات أنَّ المتهم العريف (ساترلينو أوبويا Saturlino Oboya) كان عضواً نشطاً في حزب الأحرار الجنوبي، وأنَّ حزبه قد نبَّهه باحتمال تسفير القوات للخرطوم. [4] وكشفت التحقيقات أيضاً أنَّ المتهم قام بتعبئة عدد مُقدر مِنَ الضُبَّاط الجنوبين استعداداً لمثل

هذا التحرُّك. وهناك وثائق تشير إلى علاقة بينه وبعض الضُبَّاط والجنود، ومع مواقع عسكريَّة جنوبيَّة أُخرى [5]. فقد أشار بعضها إلى أنَّ (ساترلينو) قد استغل موقعه، كعامل تلغراف في القوات الجنوبيَّة، في الاتِّصال بالوحدات العسكريَّة في ملكال وواو وجوبا يشجِّعها على التمرُّد في المديريات الجنوبيَّة الثلاث [6]. وعند استلام التقرير النهائي، قام مفتش مركز جوبا بإصدار أومراه باعتقال موظفيْن حكوميْن، هما: (ماركو أفندي روم Marco Effendi Rume) و(دانيال أفندي جوم Daniel Eff. Jame) وكلاهما كان عضواً في حزب الأحرار، وكانا على علم بتحرُّك (ساترلينو) لدفع القوات الجنوبيَّة للتمرُّد [7]. وفي اليوم التالي، 9 أغسطس تجمَّع حوالي 600–800 مِنَ المواطنين حول سجن جوبا مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين. وفي الحال، قام مفتش المركز (السَيِّد/ محمد عبدالكريم) بدعوة اثنين مِنْ زعماء الإستوائيَّة، هما (ياسيا لوكيري Yasia Lokiri) عضو مجلس الشيوخ وقتها، والزعيم (لوليك لادو) للقيام بإقناع المتظاهرين بالتفرُّق وبتورُّط المعتقلين في جريمة كبيرة. ولكن المتظاهرين رفضوا مقابلة الزعيميْن وطالبوا بمقابلة المفتش شخصياً. وبما أنَّه لَمْ يرغب في مقابلة المتظاهرين الغاضبين، فقد قام الأخير بإصدار أوامر للشرطة بتفريقهم بالغاز المسيل للدموع. ونتيجة لذلك تفرَّقت المظاهرة ولَمْ يعتقل منها أيُّ شخص [8].

وصل قائد قوات الإستوائيَّة ـ الذي كان في إجازة بالخرطوم ـ في يوم 9 أغسطس إلى جوبا وترأس اجتماعاً حول الأوضاع الأمنيَّة في رئاسة المديرية، حضره محافظ المديرية، مفتش مركز جوبا، مسئول شرطة الإستوائيَّة، محافظ بحر الغزال (السَيِّد/ داؤود عبداللطيف) والكولونيل (عروة باشا) المساعد السابق لقائد قوات الإستوائيَّة. وبعد مناقشات طويلة قرَّر المجتمعون ضرورة وصول دعم عسكري سريع مِنَ الخرطوم، عدم اعتقال أيّ مِنْ جنود القوات الجنوبيَّة المتورِّطة في التمرُّد حَتَّى إكمال التحضيرات اللازمة، واستمرار اعتقال المدنيين المتهمين بالمشاركة في التمرُّد [9].

كشفت التحقيقات ـ كما سبقت الإشارة ـ أنَّ العريف (ساترلينو أوبويا) قد قام باتصالات مع ضُبَّاط جنوبيين آخرين، منهم الملازم أوَّل (رينالدو لويولا Reynaldo Loyola)، ففي 4 أغسطس، مثلاً، اتصل (ساترلينو) بـ(رينالدو) يخبره بأنَّ اضطرابات ستنفجر غداً (8/5) في الساعة الخامسة صباحاً في مدينة توريت، وطلب منه أنْ يَحُول دون حدوث مثل هذه الاضطرابات في جوبا. وأكثر مِنْ ذلك طلب منه إرسال بلتونين إلى منقلا للقيام بمواجهة الجيش الشمالي القادم مِنَ الشمالي. وفي 5 أغسطس أرسل رسالة أُخرى إلى (رينالدو) يؤكِّد فيها ما قاله قبل يوم، ويطلب منه القيام بإخلاء المطار، وأنْ يتولَّى قيادة البلتونات المُتجهة إلى منقلا وأنْ يعمل على تحريك البلتون المتواجد في يامبيو ليلتحق به [10] . وفي 6 أغسطس استجاب (رينالدو) لرسائل (ساترلينو)، وأكَّد له أنَّه لا مبرر لقلقه ودعوته له بعدم التورُّط في التمرُّد مهما كانت الظروف [11] ، وأنَّه حريص على تحاشي أيِّ خطوة قد تؤدِّي إلى كشف الخطَّة في مراحلها الأولى.

في نفس ذلك اليوم، أرسل (ساترلينو) رسالة ـ عن طريق الملازم (رينالدو) ـ إلى (ماركو أفندي روم) سكرتير لجنة حزب الأحرار في جوبا، يبلغه فيها عدم قدرته على إقناع الضُبَّاط والجنود في توريت بإعلان التمرُّد، وأبلغه أيضاً استقالته مِنْ موقعه ـ كمسئول عن القوات الجنوبيَّة ـ ابتداء مِنْ 5 أغسطس 1955. [12] وفي رسالة أخرى ـ يفترض إرسالها في نفس اليوم ـ كرَّر (ساترلينو) رسالته إلى (روم)واعتذر لعدم قدرته على الاستمرار في خطَّة التمرُّد والانتفاضة. وأشار في رسالته إلى أنَّه جَمع زملاءه في قوات الإستوائيَّة في توريت وأبلغهم بالإجراءات الخاصَّة بتحريك الجيش الشمالي إلى الجنوب، ولكن حديثه لَمْ يقنعهم. وبدلاً عن ذلك طلبوا منه الانتظار حَتَّى وصول السَيِّد(بوث ديو Buth Diu) السكرتير العام لحزب الأحرار الجنوبي، مِنَ الخرطوم، وبعدها ستقرِّر القوات الجنوبيَّة ما ستفعله. وفي هذه الرسالة كان (ساترلينو) مُحبطاً بسبب (فشل (ماركو) في إمداده بمعلومات كافية

حول أيِّ شيء يمكن أنْ يسعده) حسب تعبيره[13] . والواقع أنَّ فشل (ساترلينو) في تفجير التمرُّد قد أدَّى إلى تشويشه وأوصله إلى حالة اليأس والأحباط، ولذلك قام بطريقة متهورة بمحاولة اغتيال قائد قوات الإستوائيَّة بالإنابة. وهذا الحادث قاد إلى كشف المؤامرة بكاملها. فقد تمَّ اعتقال (ساترلينو) في 6 غسطس ولكنَّه هرب مِنَ السجن أو أطلق سراحه عندما انفجَّر التمرُّد في 18 أغسطس 1955.[14]

تطوُّرات الأحداث في توريت:

في 17 أغسطس تمَّ عقد اجتماع أمني آخر في جوبا ـ رئاسة مديرية الإستوائيَّة ـ وطُرِحت فيه مُقترحات عديدة بهدف مواجهة التوترات الجارية في الإقليم وتخفيفها. وشملت المقترحات تدمير كلَّ مستودعات المؤن والإمدادات في توريت بواسطة الضُبَّاط الشماليين في قوات الإستوائيَّة. ولكن القائد رفض ذلك، بحجَّة أنَّه سوف يدفع الجنود للتمرُّد حَتَّى لو لَمْ يفكروا فيه. وبدلاً عن ذلك قرَّر الاجتماع أنْ تقوم الوحدة الثانية في قوات الإستوائيَّة بالسفر إلى الخرطوم ـ كما تقرَّر ـ وذلك لأسباب تتعلَّق بكرامة الجيش واحترام أوامره.[15] ونفس الأوامر صدرت للوحدة رقم (5) للقوات الجنوبيَّة في ملكال. وقرَّر الاجتماع أيضاً التوصية بإرسال قوات شماليَّة إضافية ـ عن طريق الجو ـ إلى الجنوب.[16] وفي هذا الوقت، بدأ الجنود الشماليون في توريت في إخلاء أسرهم خارج المدينة. وأدَّى ذلك إلى نشر المزيد مِنَ الشائعات حول تعرُّض القوات الجنوبيَّة إلى سوء المعاملة والاضطهاد عند وصولها للخرطوم. ولكن الحكومة أعلنت أنَّ سفر الوحدتيْن للشمال يرتبط بمشاركتها في حفل وداع القوات البريطانيَّة في الخرطوم. ونتيجة لعدم اقتناعها بذلك، قامت قوات الإستوائيَّة برفض تنفيذ الأوامر، رغم وجود اللواري الجاهزة لأخذهم إلى جوبا. وهذا الموقف أدَّى إلى انفجار التمرُّد في 18 أغسطس 1955.[17]

قُبيل انتهاء العرض العسكري في 18 أغسطس، أمر الضابط المسئول (إسماعيل باشا سالم) ـ كإجراء تحوطي ـ بأنْ توزَّع البنادق بدون ذخيرة لكلِّ بلتون، وبمجرد استلام أسلحته، سيقوم البلتون بالصعود إلى داخل اللواري المنتظرة للذهاب إلى جوبا في الطريق إلى الخرطوم. وفي الساعة 30: 7 صباحاً يوم 18 أغسطس كانت الوحدة الثانية مِنَ القوات الجنوبيَّة متجمِّعة في أرض العرض العسكري، بالقرب مِنْ مبنى يُستخدَم كرئاسة للقوات الإستوائيَّة في توريت. وكان هناك خمسة ضُبَّاط شماليين هم: الكولونيل إسماعيل باشا سالم (قائد القوات)، الميجر (محجوب طه)، كابتن (بانقا عبدالحفيظ)، كابتن (صلاح عبدالمجيد) والملازم (محمد عبدالقادر)، وكان الملازم (حسين أحمد خليفة) ينتظر في مخزن السلاح لتسليم كلِّ بلتون أسلحته عند وصوله. أمَّا الضُبَّاط الشماليون الثمانيَّة الآخرون، واثنان مِنَ العرفاء، فقد كانوا في مكاتبهم أو في مهام أُخرى. وفي الجانب الآخر كان جنود بلتون المستجدين يلعبون في ميدان كرة القدم مع قائدهم الكابتن (حسن الفحل). [18]

بدأ التمرُّد في الساعة 45: 7 صباحاً، عندما أُمِر لبلتون الأوَّل بالتحرُّك إلى مستوع السلاح تحت قيادة الرقيب (ماثيانق Mathiang).. تحرَّك البلتون بهدؤ ومرَّ أمام الضابط المسئول وحيَّاه بالطريقة العسكريَّة العاديَّة. وفجأة سُمِعت همهمات وسط بقيَّة جنود الوحدة.. تسلَّم البلتون الأوَّل أسلحته وأسرع جنوده في العودة للوحدة، ورفضوا الوقوف في حالة انتباه. وهنا قامت الوحدة الثانية بالهجوم على مخزن الأسلحة، حيث استولت على أسلحة وذخيرة وتركت ميدان العرض [19] . وعند عودة البلتون الأوَّل أسرع الكابتن (صلاح عبدالمجيد) إلى الرقيب (ماثيانق) وطلب منه الصعود مباشرة في اللواري مع جنوده، ولكن الرقيب أبلغه أنَّ جنود البلتون يودون التحدث مع الكولونيل (سالم) حول مدَّة بقائهم في الخرطوم. وفي هذه الأثناء بدأ جنود البلتون الأوَّل في إطلاق النَّار بشكل عشوائي على زملائهم الشماليين. ونتيجة لذلك سادت الفوضى والارتباك في أوساط المنطقة. وفي نفس

الوقت تقريباً، قام الكولونيل (سالم) الذي كان بعيداً عن البلتون الثاني، بتوجيه الملازم (محمد عبدالقادر) لإبلاغ الرقيب (ماثيانق) وبقيَّة الجنود بأنَّ القائد قرَّر تأجيل السفر إلى جوبا إلى وقت غير محدَّد. ونسبة لعدم قدرته على الوصول إلى البلتونات ـ نتيجة للقصف العشوائي وحالة الفوضى السائدة ـ قام الملازم بالذهاب مباشرة إلى الكابتن (حسن الفحل) وجنوده وأبلغهم بالتمرُّد[20].

في هذه المرحلة، وبعد فشله في الوصول إلى مخزن السلاح، قرَّر الضابط المسئول أنْ يتجه إلى رئاسة المنطقة عن طريق شارع مطار توريت. وفي عملية تبادل إطلاق النَّار قُتِل الميجر (بانقا عبدالحفيظ) والكابتن (صلاح) الذي كان معه. وعند وصوله إلى رئاسة المنطقة، قام الضابط المسئول بتنوير مساعد مفتش المركز (بارنابا أفندي Barnaba) واتفق الاثنان على أنَّ الوضع قد تدهور بشكل كبير، وأنَّه مِنَ الضروري إجلاء بقيَّة الضُبَّاط الشماليين مِنْ توريت. وفي أثناء الاجتماع وصلت مجموعة مِنَ المتمرِّدين وحاولت إطلاق النَّار على الكولونيل (سالم). وفي الحال تصدَّت لها الشرطة ـ التي كانت لا تزال تثق في مساعد المفتش الجنوبي ـ وقامت بتجريدها مِنْ سلاحها. ونتيجة لذلك اتَّخذت بعض الإجراءات الضرورية وتمَّ تهريب الكولونيل (سالم) والميجر (محجوب طه) ومسئول الشرطة (الجنوبي) حيث وصلوا إلى كتري Kateri في الساعة 45: 10 صباحاً.[21]

بعد سيطرتهم على مخازن الأسلحة والمؤن، بدأ الجنود المتمرِّدون في حصر الضُبَّاط والجنود الشماليين والآخرين الذين كانوا يحاولون الهروب مِنَ المنطقة. وفي الساعة 30: 9 صباحاً أصبح التمرُّد معروفاً في كلِّ أنحاء المدينة. وفي الحال بدأ السُكَّان المسلَّحون في الانضمام للمتمرِّدين وشرعوا معاً في نهب وسرقة ممتلكات الشماليين. وفي هذه الأثناء كان مُعظم الثُّوار منهمكين في إخلاء أسرهم إلى خارج المدينة، وفي نفس الوقت بدأ مُعظم السُكَّان في الهروب إلى القرى المجاورة، ولقى حوالي 53 مِنَ المدنيين حتفهم غرقاً، عندما كانوا يعبرون نهر كينتي Kiniti إلى المنطقة

المجاورة. وفي المساء تجمَّع كلُّ الشماليين في منزليْن، بينما أرسلوا أطفالهم ليقضوا تلك الليلة في الإرساليَّة الكاثولوكيَّة[22]. وفي نفس اليوم، تمرَّد حوالي 190 جندياً مِنَ القوات المتواجدة في جوبا وياي ومريدي وبانتيو، وحاول 138 منهم التنسيق مع المتمرِّدين في توريت وحاولوا الوصول إليهم عن طريق يوغندا.[23] ولكن السُّلطات اليوغنديَّة جرَّدتهم مِنْ سلاحهم. أمَّا الـ 52 الآخرين، فقد بقوا في أحراش غرب الإستوائيَّة[24].

في 19 أغسطس استمرت عمليات نهب دكاكين ومتاجر الشمالين. ونتيجة لطلب الشرطة تجمَّع كلُّ الشماليين في المدينة في مباني سجن المنطقة. وعند علمهم بذلك، اندفع المتمرِّدون إلى هناك وطلبوا مِنَ الرقيب المسئول فتح أبواب السجن، لكنَّه رفض. وفي المساء وصل إلى توريت الملازم (رينالدو لويولا Reynaldo Loyola)والملازم (منديري أوزاكي Mundiri Ozaki) بعد تمكُّنهم مِنَ الهروب مِنْ جوبا، وظلا طوال الليل ينشران شائعات حول قيام الجنود الشماليين بقتل أعداد كبيرة مِنَ العسكريين والمدنيين. وكان لذلك تاثيرات مزعجة وسط المتمرِّدين وسُكَّان توريت. ولذلك قرروا الثأر لأخوانهم في جوبا.[25] وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ (رينالدو) كان حلقة اتصال المتمرِّدين في جوبا قُبيل انفجار التمرُّد. ولذلك عينوه قائداً لهم في 20 أغسطس. ووجد ذلك دعم وتأييد العريف(ساترلينو أوبويا) الذي قام زملاؤه بإخراجه مِنَ السجن في 18 أغسطس، تقديراً لدوره في الإعداد للتمرُّد في الفترة السابقة. وكان (رينالدو) ملازماً نشطاً في قوات الإستوائيَّة. وكان مِنَ الطبيعي أنْ يُسلَّم قيادتها بعد انفجار التمرُّد ونجاحه. فقد كان يقوم بالتنسيق بين القوات المتواجدة في جوبا وحزب الأحرار الجنوبي في المدينة. وأكثر مِنْ ذلك، يبدو أنَّه كان يحوز على ثقة جميع الأطراف المعنية أكثر مِنْ أيٍّ ضابط آخر في القوات الجنوبيَّة. ولهذه الأسباب تقلَّد موقع القيادة دون منازع.

في ظهر يوم 19 أغسطس، فكَّر المتمردون في ترتيب علاقة مباشرة مع السُّلطات العسكريَّة البريطانيَّة في كينيا، حيث أرسلوا إليها حوالي أربع رسائل يحثونها فيها لمساعدتهم في مواجهة ما أسموه غزواً شمالياً. وفي إحدى تلك الرسائل أشاروا إلى أنَّ .. (.. الحالة في توريت لا تزال هادئة وقواتنا لا تزال في مواقعها الدفاعية .. ونتوقَّع أحداثاً خطيرة في عصر هذا اليوم أو في المساء أو صباح غدٍ .. الرجاء إرسال تلغراف عن وصولكم.. واستخدام إشارة العلم البريطاني ضروري لاستقبالكم.[26] وقبل ذلك كانوا قد أرسلوا ثلاث رسائل تحثُّ السُّلطات العسكريَّة البريطانيَّة في كينيا لإرسال نجدة قوات بشكلٍ عاجل، وشرحوا لها الحالة في توريت والمديريات الجنوبيَّة الأخرى، خاصَّة في جوباً. وبالطبع لَمْ يكن المتمرِّدون في وضع يمكنهم مِنْ معرفة ما كان يجري خارج توريت. وكانوا في حاجة مُلِّحة لمساعدات خارجيَّة ولهذا السبب كانوا مضطرين لفبركة قَصَص كثيرة. ويبدو أنَّ السُّلطات العسكريَّة البريطانيَّة لَمْ تكن حَتَّى 19 أغسطس على علم بما كان يجري في توريت وجوبا. وفي 20 أغسطس أرسلت رسالة للمتمرِّدين تقول فيها: (.. بالإشارة إلى رسالتكم إلى ليكوتونج Likotong {ربّما كان ذلك اسم المنطقة التي تتواجد فيها القوات البريطانيَّة} سمعنا الآن مِنَ التقارير التي وصلتنا مِنَ الخرطوم أنكم قد تمرَّدتم على قيادتكم.. هذه جريمة كبيرة. والبريطانيون يعتبرونها خطأً كبيراً .. لا تنتظروا، أكرر لا تنتظروا أيَّ مساعدات بريطانيَّة.. البريطانيون يأسفون لِما فعلتم وينصحونكم بإيقاف تمرُّدكم.. وبتوجيه كلّ القوات الأخرى لإيقاف التمرُّد والعصيان .. يجب أنْ تتصلوا بالحكومة السُّودانيَّة بأيِّ طريقة ممكنة .. البريطانيون متأكِّدون بأنَّ تحقيقاً عادلاً وشاملاً سوف يتمُّ .. الرجاء إفادتكم بوصول هذه الرسالة..)[27] واقتناعاً منهم باستحالة المساعدات الخارجيَّة، قرَّر المتمرِّدون تنفيذ خطتهم الأصليَّة التي تتطلَّب مواجهة ردّ الفعل الشمالي المتوقَّع. وتمشياً مع هذه الخطَّة، كان على الملازم (رينالدو) إدارة العمليَّات، انطلاقاً مِنْ توريت ــ كمركز لرئاسته ــ وأنْ يكون (مادي أبو Madi Abu) مسئولاً

عن المراقبة والإمدادات وأنْ يقوم الملازم (البينو تومبي Albino Tombe) بقيادة بلتونيْن إلى نقانقالا Ngangala، على بعد عشرين ميلاً مِنْ جوبا، حيث يلتقي كتيبة King's African Rifles القادمة مِنْ نمولي، بالقرب مِنَ الحدود اليوغنديَّة، في حوالي 20 أغسطس.[28] ولكن الملازم (البينو) لَمْ يحرِّك البلتونيْن إلى انقانقالا في التاريخ المحدّد، والكتيبة المشار إليها لَمْ تصل في الوقت المحدّد حسب الخطَّة. وكانت الخطَّة تتضمن قيام الملازم (على باتالا Ali Batala) بالعبور إلى الضفة الغربيَّة بالقرب مِنْ جوبا. حيث يعمل على تجميع المتمرِّدين المنسحبين مِنْ جوبا، ومع أنَّه وصل إلى هناك في 22 أغسطس إلَّا أنَّه فشل في الهجوم على جوبا، كما كان مُخطَّطاً. وشملت الخطَّة أيضاً إرسال بلتون إلى منقلا، ووصل هذا البلتون بالفعل إلى هناك، لكنَّه عاد فجأة إلى توريت في 23 أغسطس بسبب النقص في الإمدادات الغذائيَّة. وأكثر مِنْ ذلك، شملت الخطَّة تحريك بلتون مِنْ ليوكا Lueka وآخر مِنْ كبويتا Kapeota لتتركَّز في توريت، إضافة إلى تمركز بلتونين في مطار توريت إذا ما حاولت القوات الشماليَّة إنزال قوات في المدينة.[29]

في الساعة الحادية عشرة يوم 20 أغسطس، وصل لوريان يحملان متمرِّدين إلى سجن المنطقة في توريت، وطلبوا مِنَ الرقيب شرطة المسئول فتح أبواب السجن، وكرَّروا طلبهم ثلاث مرات، لكنَّه رفض، وبعدها أطلق المتمرِّدون النَّار بشكل متواصل، وكانت النتيجة قتل خمسة وجرح 36 مِنَ التُجَّار الشماليين. وقتلت أيضاً أربع نساء وثمانيَّة أطفال.[30]

ردّ فعل حكومة السُّودان:

وصلت تفاصيل وتطورات التمرُّد إلى الخرطوم ببطء شديد. ومُعظم الأخبار جاءت مِنْ شرق إفريقيا، بحكم اتصال المتمرِّدين بالقوات البريطانيَّة هناك.[31] وقام الحاكم العام (الكسندر هلم نوكس Alexander Helm Knox) الذي كان في إجازة في سكندلندا في ذلك الوقت، في 19 أغسطس، بإعلان حالة الطوارئ في المديريات الجنوبيَّة الثلاث. واجتمع مجلس الوزراء في نفس اليوم وأصدر إعلاناً يقول: (قامت وحدتان مِنْ قوات الإستوائيَّة ـ قوَّة دفاع السُّودان ـ في مدينة توريت بجنوب السُّودان، بالتمرُّد على قيادتها. ونتيجة لهذا التمرُّد فُقد اثنان مِنَ الضُبَّاط الشماليين، أحدهم يعتقد أنَّه قُتِل. والاتصال بتوريت لا يزَال صعباً، ولذلك لا تتوفّر تفاصيل عن ما حدث. والإمدادات والتعزيزات تصل إلى جوبا بشكلٍ منتظم والسُّلطات المسئولة تسيطر على الوضع بشكلٍ كامل وتراقب عن قرب ما يحدث في مديرية الإستوائيَّة. أمَّا مديريتا بحر الغزال وأعالي النِّيل، فإنَّ أوضاعهما هادئة وعادية. وندعو الشَّعب أنْ لا يستمع إلى الإشاعات المغرضة التي تعمل على نشرها جهات شريرة. وسوف تتَّخذ الحكومة الخطوات الضرورية للمحافظة على الأمن والاستقرار..)[32] ولكي تواجه الاضطرابات الجارية، قامت حكومة الخرطوم أيضاً بطلب الدعم مِنَ الحكومة البريطانيَّة لترحيل قوات للجنوب. وفي 20 أغسطس أصدر القائد العام لقوَّة دفاع السُّودان بياناً أعلن فيه (.. إنَّ تعزيز القوات في جوبا لا يزال جارياً، والأوضاع هادئة في المدينة، والقوَّة الخاصَّة في جوبا نجحت في استعادة بعض الآليات العسكريَّة مِنَ المتمرِّدين، والاتصال بتوريت لا يزال صعباً.. والأوضاع في المديريات الجنوبيَّة الأُخرى هادئة وعادية).[33]

وفي بيان للصُحف اتَّهم الناطق الرسمي باسم الحكومة السُّلطات المصريَّة وحمَّلها مسئولية انفجار التمرُّد، وطلب منها تفسيراً لوجود دبلوماسي مصري في مدينة توريت خلال الأسبوع الأوَّل مِنْ أغسطس. وحمَّل الناطق الرسمي النواب

الجنوبيين أيضاً المسئولية، لأنَّهم لَمْ يعكسوا أيَّ استعداد للمساعدة في إنهاء التمرُّد. [34] وفي كلِّ مكان ووقت كانت الحكومة تحاول أنْ تقلِّل مِنْ شأن التمرُّد وإعطاء انطباع بأنَّه محدود في حجمه، وأنَّه مِنْ صنع العناصر المعاديَّة للحكومة الوطنيَّة، ووجد التشجيع والدعم مِنَ الحكومة المصريَّة. ونتيجة لذلك، أمرت حكومة (الأزهري) بطرد كلِّ الموظفين المصريين مِنَ المديريات الجنوبيَّة الثلاث. والموظفون المصريون العاملون في مصلحة الري في ملكال وجوبا وضعوا تحت رقابة صارمة. [35] وإضافة إلى ذلك لَمْ تتمكن السُّلطات الحكوميَّة مِنَ الاتصال بالمتمرِّدين إلَّا في 22 أغسطس، حيث أرسل رئيس الوزراء (إسماعيل الأزهري)، رسالة لهم تقول (.. لقد ارتكبتم جريمة كبيرة، وأريد أنْ أكون واضحاً معكم جميعاً، إذا سلمتم أسلحتكم واستسلمتم الآن لحكومة السُّودان، فأنَّني أوكِّد لكم تعهدي والتزامي بضمان توفُّر محاكمة عادلة وإجراء تحقيق عادل وشامل لأسباب تمرُّدكم. وكلُّ واحد منكم سوف يمنح فرصة كاملة للدفاع عن نفسه. وإذا كنتم ترغبون في الاستسلام، سوف أقوم بتحديد اثنين أو ثلاثة مِنْ موظفي الحكومة للقاء مع اثنين أو ثلاثة يمثِّلونكم في مكان ما بين جوبا وطريق توريت. وممثلو كلِّ فريق سوف يتحرَّكون إلى مكان اللقاء رافعين علماً أبيضاً، وعندما يلتقون سوف يناقشون إجراءات استسلامكم. الرجاء الإفادة باستلام هذه الرسالة وإرسال ردِّكم خلال 24 ساعة ..) [36] وفي 23 أغسطس، أكَّد المتمرِّدون استلامهم للرسالة واشترطوا ربط تسليم أسلحتهم بانسحاب كلِّ القوات التي وصلت مِنَ الشمال منذ 10 أغسطس، وطلبوا أنْ تتولَّى القوات البريطانيَّة مواقع القوات الشماليَّة في الجنوب وتشرف على استسلامهم. [37] وجاء ردُّ رئيس الوزراء في 24 أغسطس، حيث أكَّد شروطه السابقة ومنح المتمرِّدين 24 ساعة أُخرى وأشار إلى أنَّه (.. ليس مِنَ المنطقي أنْ تَسحب الحكومة قواتها الشماليَّة مِنْ جوبا.. لن تُسحب. متى يعود الأمن والسَّلام للمنطقة؟..، واجب الحكومة أنْ تحفظ الأمن والنظام. وأنتم ارتكبتم جريمة ضد القانون والنظام.. عليكم أنْ تفهموا معنى كلمة

"استسلام" .. إنَّها تعني تسليم أسلحتكم، وسوف تعاملكم القوات الشماليَّة كسجناء حرب، وسوف تبقون تحت الاعتقال، وفي الوقت نفسه سيتم إجراء تحقيق شامل وعادل.. وأوكِّد لكم أنَّ القوات الشماليَّة لن تعبر إلى الضفة الشرقيَّة .. أرجو أنْ لا تستمعوا للشائعات التي تقول إنَّها عبرت إلى هناك فعلاً.. الرجاء الإفادة باستلام هذه الرسالة..) [38] وللمرَّة الثانية يرفض الثُّوار طلب رئيس الوزراء، بل طلبوا منه إرسال وفد يمثل الأمم المتَّحدة مع الكولونيل (إسماعيل سالم) قائد قوات الإستوائيَّة، للتحقيق حول أسباب التمرُّد، وطالبوا أيضاً بانسحاب القوات الشماليَّة مِنْ جوبا وترحليها إلى الخرطوم، ولكن رئيس الوزراء أكد أنَّه لن يغير عرضه السابق، ومن ثمَّ منحهم فرصة أخيرة خلال 24 ساعة أُخرى. وبهذا الإنذار الصارم وصلت اتصالات الطرفين إلى نهايتها. [39]

ردُّ فعل الحكومة البريطانيَّة:

في استجابة لطلب حكومة السُّودان، قام الحاكم العام ـ الذي كان في لندن ـ بالعمل لكسب موافقة الحكومة البريطانيَّة على توفير طيارات السلاح الجوي البريطاني لترحيل القوات الشماليَّة للجنوب.[40] وفي 22 أغسطس صرَّح الناطق باسم وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة بأنَّ حكومته لن ترسل قوات للجنوب إلَّا إذا طلبت ذلك حكومة السُّودان، وحَتَّى إذا حدث ذلك، فإنَّ بريطانيا ستدرس الطلب مِنْ كافة جوانبه. وفي الوقت نفسه نَفى ـ بشكلٍ صريح ـ أيَّ تدخُّل بريطاني في التمرُّد.[41] وفي هذا الأثناء، وقبيل مغادرته للخرطوم، أعلن الحاكم العام للصُحف في لندن في 22 أغسطس أنَّه (.. مِنَ الضروري أنْ تستعيد حكومة السُّودان سُلطتها في الجنوب، وأنْ يتمَّ إجراء تحقيق شامل حول أسباب التمرُّد .. والمهم هنا أنْ تتوفَّر الثقة بين القبائل الجنوبيَّة والحكومة..)[42]، وفي الجانب الآخر، قام السفير البريطاني في القاهرة (همفرى تريفليان Humphrey Trevelyan) بإبلاغ الصاغ(صلاح سالم) وزير شئون السُّودان في الحكومة المصريَّة، أنَّ بريطانيا ترفض المقترحات المصريَّة حول عقد مؤتمر مائدة مستديرة للقوى السُّودانيَّة المعنية ونشر قوات مصريَّة وبريطانيَّة في الجنوب للمحافظة على الأمن والنظام بعد انتهاء التمرُّد.[43]

عند وصوله للخرطوم قام الحاكم العام بإرسال رسالة تلغرافيَّة للقوات الجنوبيَّة في توريت، يقول فيها (.. لقد صدمت صدمة كبيرة بتمرُّدكم. فعندما زرت توريت في مايو الماضي، كنت سعيداً بكفاءة القوات الجنوبيَّة وروحها المعنويَّة العاليَّة. لَمْ يخطر ببالي أنَّكم بعد ثلاثة شهور سوف تلطخون سمعة القوات الجنوبيَّة بالعار وخيانة القسم الذي أدَّاه كلٌّ منكم وتعهد بخدمتي بأمانة وإخلاص وبطاعة أوامري القانونيَّة مِنْ خلال الضُبَّاط المسئولين. وبصفتي القائد الأعلى لقوَّة دفاع السُّودان، فأنَّني آمركم بتنفيذ هذا الأمر الصادر منِّي. ومن خلال مواجهة نتائج أعمالكم بشجاعة ورجولة سوف تساعدون في إيقاف سفك المزيد مِنَ الدماء وإدراك الكارثة

التي سبَّبها تمرُّدكم.. لقد شرح لكم رئيس الوزراء معنى الاستسلام .. وأنا هنا أوكِّد لكم نفس الشيء.. إذا كنتم على استعداد لتنفيذ أوامري بشكلٍ كامل دون أيِّ تردُّد، سوف أرسل المستر (وليم لوس William Luce) مستشاريً الخاص ونائب حاكم الإستوائيَّة السابق في 1950م و 1951م ـ كممثل شخصي لي ـ إليكم في توريت ليشرح لكم تفاصيل إجراءات استسلامكم.. الرجاء الإفادة بوصول هذه الرسالة والرد عليها خلال 24 ساعة..) [44] وفي اليوم التالي استجابت قوات الإستوائيَّة في توريت لرسالة الحاكم العام، بشكره والتهنئة بعودته مِنْ إنجلترا. وأضافت (.. سيكون لنا عظيم الامتنان إذا أمرتم بانسحاب القوات الشماليَّة في جوبا إلى الشمال أو على الأقل إلى مسافة محدَّدة قبل تسليم أسلحتنا .. أو .. نطلب منكم إرسال قوات بريطانيَّة في الحال لحماية القوات الجنوبيَّة خلال استسلامها.. لقد جاء تخوُّفنا في 18 أغسطس عندما طلبت القوات في جوبا مِنْ سائقي البلتون رقم 3 تسليم أسلحتهم وقامت قوات الهجانة في جوبا بإطلاق النَّار عليهم وقتلهم.. إنَّنا نقول الحقيقة.. نحن لا نتسبَّب في سفك المزيد مِنَ الدماء..) [45] .

ولكن الحاكم العام رفض تلك المطالبة دون أيِّ تحفُّظ، وحثَّ المتمرِّدين على قبول عرضه الذي قدَّمه في 25 أغسطس. وإذا لَمْ يفعلوا ذلك عليهم تحمُّل نتائج تحدِّيهم. [46] أمَّا موقف الحكومة البريطانيَّة مِنْ تمرُّد توريت والمحاولات المصريَّة لدفع حكومة لندن للقبول بتدخل ثنائي في الجنوب، فقد لخصه اللورد (همفري تريفليان) السفير البريطاني في القاهرة، للحكومة المصريَّة في ذلك التاريخ، حيث يقول (..إنَّ (صلاح سالم) محقٌّ عندما قال إنَّ مصر لَمْ تفجِّر التمرُّد، ولكنَّها بالتأكيد قامت بتشيجعه ودفعه. لقد استخدمت الدعايَّة والأموال المصريَّة في بعض الأحيان بواسطة موظفي مصلحة الري المصري في السُّودانيّ، المنشأة تحت ترتيبات مراقبة مستوى مياه النِّيل.. واعتقد المصريون في كسب الجنوبيين وإقناعهم بوقوف مصر معهم في مواجهة الشمال، وأنَّ تفجُّر التمرُّد في الجنوب يمكن أنْ يؤدِّي إلى إسقاط حكومة

(الأزهري) .. يبدو أنَّ (صلاح سالم) كان يعلم ما كان يجري في الواقع قبل أنْ يعلم به الحاكم العام.. فقد زارني في وقت مُتأخِّر مِنْ مساء أحد الأيَّام، وكان في حالة قلق وانزعاج، وطرح لي اقتراح نشر قوات بريطانيَّة ومصريَّة في الجنوب. ويبدو أنَّ الخطَّة كانت تستهدف خروج القوات البريطانيَّة في مواعيدها وإبقاء القوات المصريَّة لترميم الموقف المصري المتهالك.. لكننا لَمْ نَقبل. والحكومة السُّودانيَّة أكَّدت فعاليتها في التعامل مع الحالة الراهنة.. وفشَّلت جهود (صلاح سالم)..) [47] وفي نفس الوقت طرحت أحزاب المعارضة في الخرطوم، خاصَّة حزب الأمة والمجموعات اليساريَّة، مقترحاً بالتدخُّل البريطاني. وكذلك فعل الموظفون البريطانيون في يوغندا ــ مُعظمهم عمل مِنْ قبل في السُّودان ــ والموظفون البريطانيون السابقون في الجنوب وأوساط المتمرِّدين. [48] ومرَّة أُخرى رفضت لندن الاستجابة لهذا الاقتراح، بشكل واضح، ورفضت حَتَّى التدخُّل الجوي لكي لا يكون سابقة للتدخُّل المصري في الجنوب. وفي الوقت نفسه دعى حزب الأحرار الجنوبي إلى عمل مباشر وفعَّال.. وفي التحليل النهائي، كان واضحاً أنَّ لندن والخرطوم قد أدركتا أهمِّيَّة التقليل مِنْ شأن التمرُّد في الوسائط الإعلاميَّة، ولذلك تعاملا معه كحدث محدود ومعزول. وكان ذلك ضرورياً لوقف التدخُّل المصري. [49]

ردّ فعل الحكومة المصرية:

عند سماع أخبار التمرُّد في القاهرة، فكَّر الصاغ (صلاح سالم) ـ المسئول المصري عن شئون السُّودان ـ في استثماره [50] فأسرع لمقابلة السفير البريطاني في القاهرة (السير همفري تريفليان) واقترح عليه تدخُّلاً مشتركاً في جنوب السُّودان. وفي يوم 25 أغسطس 1955م طلب سالم مِنْ رئيس الوزراء (جمال عبدالناصر) عقد اجتماع لمجلس قيادة الثورة لمناقشة الوضع في السُّودان. وإضافة إلى أعضاء المجلس، حضر الاجتماع الموظفون المصريون المسئولون عن شئون السُّودان بما في ذلك (حسن إبراهيم) و(عبدالفتاح حسن) و(ذو الفقار صبري)، حيث قدموا تنويراً حول الأوضاع في السُّودان، خاصَّة في الجنوب. [51] وركَّزوا على أنَّ الأخبار القادمة مِنْ هناك كشفت أنَّ الموظفين المصريين في السُّودان قد قدموا رشاوي لعدد مِنَ السِياسِيين الشماليين والجنوبيين. وأدَّى ذلك إلى خلق حالة مِنَ الغضب والسخط وسط حلفاء مصر في السُّودان، الذين يرفضون الرشوة كوسيلة لإقناعهم للتحالف مع مصر والدعوة لوحدة وادي النِّيل. وأشار الحضور إلى أن هذا الغضب والسخط قد قاد إلى ابتعاد أعداد مِنَ السُّودانيين ــ المخلصين لشعار وحدة وادي النِّيل ــ عن التعاون مع مصر [52] وفي نفس الاجتماع قدَّم الصاغ (صلاح سالم) تقريره عن الحالة المتدهورة في السُّودان. وأشار إلى أنَّ الشماليين حمَّلوه مسئولية انفجار التمرُّد في الجنوب وسفك الدماء الذي صاحبه، وأبدى تخوُّفه مِنْ احتمال حدوث موجة انتقام ضد المصريين هناك. وكحلٍّ لهذه الأزمة دعى المجلس لاتِّخاذ قرار شجاع بتأييد استقلال السُّودان ــ حَتَّى ذلك الوقت كانت مصر ضد الاستقلال ومع الوحدة بين مصر والسُّودان ــ وذلك حَتَّى يبدو أنَّ مصر، وليس بريطانيا، هي التي تقف مع استقلال السُّودان (...) ويبدو أنَّه كان يرى أنَّ هذه الخطوة سوف تعيد الثقة بين مصر والشماليين. [53] وفي نفس الاجتماع قدَّم استقالته لرئيس الوزراء، الذي قبلها، رغم اعتراض (عبداللطيف البغدادي) و(كمال الدين

حسين) و(حسن إبراهيم)، بحجَّة (أنَّ صلاح كان ينفذ سياسة مجلس قيادة الثورة تجاه السُّودان، وليس سياسته هو، رغم ارتكابه لبعض الأخطاء، في مجرى التنفيذ العملي..) [54]، وفي النهاية أكَّد المجلس تأييده لاستقلال السُّودان ودعمه لنضال السُّودانيين لتحقيقه. ومع ذلك ظلَّ راديو القاهرة يواصل متابعة أخبار (ترحيل القوات الشماليَّة بالطائرات البريطانيَّة لمهاجمة الجنوبيين..) [55] وفي مؤتمر صُحفي نفى (صلاح سالم) بقوَّة أيِّ تورُّط مصري في التمرُّد واتَّهم حكومة السُّودان بفبركة معلومات مغلوطة لتشويه سُمعة مصر، وأشار إلى أنَّ (.. التمرُّد كان نتيجة سلسلة أخطاء ارتكبتها حكومة السُّودان، وشمل ذلك اعتقال عضو البرلمان (إلي كوزي Elie Kuze) الذي قاد إلى صدام بين أنصاره وشرطة أنزارا في منطقة يامبيو، وتجريد وحدات عسكريَّة مِنْ أسلحتها في الجنوب وانسحابهم للشمال. ولذلك لا يمكن تحميل المسئولية لمصر ..) [56]، وفي بيان صُحفي آخر، اِتَّهم (صلاح سالم) - بكلِّ وضوح - بريطانيا العظمى بالتخطيط لفصل الجنوب عن الشمال. وأضاف أنَّ مصلحة بريطانيا تقف ضد تحقيق وحدة مصر والسُّودان [57]. وفي وقت سابق دعى سالم إلى اجتماع يضمُّ كلُّ الأحزاب السُّودانيَّة ـ يعقد في القاهرة ـ لمناقشة الأوضاع المتدهورة في البلاد.

مِنْ جهة أُخرى، ظلَّت وزارة الخارجيَّة البريطانيَّة تؤكِّد أنَّ مصالح بريطانيا تتطلَّب إعلان استقلال السُّودان.. ومن ثمَّ يجب العمل على تحقيقه في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه تمَّت اتِّصالات مماثلة في الخرطوم عن طريق الدبلوماسيين المصريين. ولكن البريطانيين في العاصمة السُّودانيَّة أكَّدوا أنَّ القوات الجنوبيَّة تمرَّدت ضد حكومة شرعيَّة مُنتخبة.[59] ونتيجة لكلِّ ذلك، اعتبرت الدعوة لتدخُّل مشترك كعمل غير مفيد.[60]

انتشار التمرُّد في مديريات الجنوب:

مِنَ المهم هنا الإشارة إلى أنَّ انتشار التمرُّد في المديريات الجنوبيَّة الثلاث، كان يرتبط بدرجة السيطرة التي فرضتها القوات الشماليَّة على الأوضاع في المناطق المختلفة. ففي جوبا وملكال، مثلاً، كانت هذه القوات قادرة على فرض سيطرتها في وقت وجيز. وأكثر مِنْ ذلك، إنَّ تعاون الموظفين الجنوبيين مع الإدارة الشماليَّة في المناطق المختلفة أدَّى إلى إنقاذ أرواح العديد مِنَ الشماليين، كما حدث في مناطق واو ورمبيك والرنك.[61] وإضافة إلى الذين قتلوا في يوم 18 أغسطس، والذين أُطلِق عليهم الرصاص في سجن توريت في يوم 20 أغسطس، فقد حوَّل بقيَّة الشماليين إلى المعسكرات في رئاسة قوات الجيش في توريت. ولكنَّهم قُتلوا قبل أنْ يصلوا. وفي نفس اليوم قُتِل اثنان مِنَ التُجَّار. وفي كبويتا قُتِل ضابط شمالِي، كان قد وُعِد بمعاملته كأسير حرب. ووصل مجموع القتلى في منطقة كبويتا إلى 35 شمالياً.[62]

في جوبا وصلت أخبار التمرُّد في الساعة 30: 10 صباح 18 أغسطس، حيث جاء الكابتن (صلاح عبدالمجيد) لإبلاغ المقدم (الطاهر باشا عبدالرحمن) قائد قوات الإستوائيَّة بالإنابة، بما حدث. ومن ثمَّ هرع لبلتون الهجانة رقم 5 وأمره بالاستعداد للعمليات. واتفق الكابتن (صلاح) والمقدم (الطاهر) على تجريد البلتونيْن الجنوبييْن، المتواجديْن على بعد ميلين مِنْ جوبا، مِنْ أسلحتهم.[63] وقام الكابتن مباشرة بإصدار أوامره للخمسة عشر جنوبياً، الذين كانو يعملون سائقين في بلتون الهجانة، بتسليم أسلحتهم وعرباتهم. وأدَّى ذلك إلى تبادل إطلاق النَّار بين الجنود الجنوبيين الخمسة عشر والجنود الشماليين. وقام الجنود الجنوبيون، الذين تمكَّنوا مِنَ الهروب قبل تجريدهم مِنَ السلاح، بنشر شائعات في المدينة، شملت قيام الجنود الشماليين بقتل زملائهم الجنوبيين. وعمَّت الفوضى والاضطرابات. وفي هذه الظروف تمكَّن الملازم (رينالدو لوبولا) مِنَ الهروب إلى توريت. وبعد تجريد كلِّ القوات الجنوبيَّة مِنْ أسلحتها، تمَّ أيضاً سحب ذخيرة حرس السجون بواسطة

الضُبَّاط الشماليين، وأعلن حظر التجوُّل وتعزيز حراسة مطار جوبا، وقتل 4 جنوبيين ولَمْ يعلن عن قتل أيِّ شمالي في جوبا.[64]

وفي كاجوكاجى وصلت أخبار التمرُّد في الساعة الثانية صباحٍ يوم 19 أغسطس. ونجح قادة الكنيسة في المدينة مِنْ إنقاذ الشماليين في المنطقة، وتمكنت امرأة وطفلها، مع تاجريْن شماليين، مِنَ الهروب إلى يوغندا بسلامة.[65]

وفي مريدي وصلت أخبار التمرُّد إلى سُلطاتها في 19 أغسطس. ونتيجة لتمرُّد محدود، قامت به بعض القوات الجنوبيَّة في المنطقة، تمَّ قتل 13 شمالياً في مريدي، 3 في أمادي، 5 في إبا Iba في مندري، وواحد شمالي قرب قرية الزعيم (جامبو[66] Nambo)

في يامبيو وأنزارا وصلت الأخبار للمنطقتيْن في نفس يوم انفجارها، ونتيجة لذلك تحرَّك كلُّ الموظفين البريطانيين العاملين في مشروع الإستوائيَّة في أنزارا للكونغو البلجيكي (زائيري) بعربات المشروع. وسافر معهم مفتش مركز يامبيو. ووصل عدد الشماليين الذين أُعلن عن قتلهم إلى 45 شخصاً. وفي مناطق أُخرى في مديرية الإستوائيَّة، مثل تركاكا، تولّى، لوكا، لينيا وريكون، قُتِل عدد مِنَ الموظفين والمدنيين الشماليين. والجنود والشرطة وحراس السجون الجنوبيين، الذين شاركوا في قتلهم، هربوا إلى الأحراش المجاورة.[67]

في ملكال قام الميجر (مصطفى الكمالي) قائد بلتون قوات الإستوائيَّة رقم 4 في المدينة، منذ 10 أغسطس باتخاذ إجراءات تحوطيَّة بهدف تجريد كلّ القوات الجنوبيَّة مِنْ سلاحها في حالة حدوث أيِّ اضطرابات. ويشار إلى أنَّ هذا البلتون كان يُفترض سفره إلى الخرطوم في 19 أغسطس 1955. وعندما وصلت أخبار التمرُّد إلى ملكال في 18 أغسطس الساعة 30: 11 صباحاً، طلب مِنَ البلتون دخول المركب المنتظر في شاطي النِّيل. ولكنَّهم لَمْ يتحرَّكوا، بل بقوا في الشاطئ وطلبوا مِنَ القائد توضيح

أسباب تسليمهم ذخيرتهم، فأجابهم أنَّهم ذاهبون للمشاركة في احتفال لا يتطلَّب ذخيرة. وخلال ذلك اليوم تأكَّدت السُّلطات أنَّ أخبار التمرُّد قد وصلت هؤلاء الجنود. وفي الساعة 30: 10 صباحاً ـ بعد مناقشات طويلة ـ وافق رقيب البلتون على دخول الجنود في المركب وتحرَّكوا إلى الخرطوم. وفي هذا الأثناء، في 22 أغسطس، وصلت رسالة مِنْ مدير مديرية بحر الغزال (السَيِّد داؤود عبداللطيف) يُبلغ فيها مدير مديرية أعالي النِّيل بأنَّه في طريقة إلى ملكال هارباً هو وكبار موظفيه مِنْ مدينة واو، وتلَّقى المدير وزملاؤه هذه الرسالة بخوف وقلق، واستنتجوا أنَّ تمرُّد توريت قد تحوَّل إلى انتفاضة شملت الجنوب كلَّه، ولذلك قرَّروا سحب الأسلحة والذخيرة مِنْ جنود الشرطة الجنوبيين. وفي هذا الأثناء تبادل حرس مخازن السلاح برئاسة الشرطة ـ وكانوا أربعة ـ إطلاق النَّار مع القوَّة التي كُلِّفت باستلام المخازن، وعلى الفور قُتِل 9 جنوبيين وشمالي واحد وصبيَّة شلكاويَّة تدعى نياكات نياتو. وهكذا انتشرت حالة التوتر في المدينة، ولكن لَمْ تحدث اضطرابات واسعة. وفي المناطق الأخرى في المديرية، فضَّل جنود الشرطة والسجون والمدنيون الهروب بالأسلحة التي تمكَّنوا مِنَ الاستيلاء عليها. وامتدَّ الهروب والفرار إلى مناطق أخرى، مثل خور فولوس وملوط وفنجاك والناصر وأكوبو وبيبور وبور وبانتيو وقمبيلا. ومقارنة بمديريتي الإستوائيَّة وبحر الغزال، يُلاحظ أنَّ سُلطات مديرية أعالي النِّيل تعاملت مع الأوضاع المتفجِّرة بوعي وحذر وصرامة يتطلَّبها الموقف.[68]

في بحر الغزال وصلت أخبار التمرُّد في 18 أغسطس، مِنْ وزارة الداخليَّة في الخرطوم، ويُشار إلى أنَّه مِنْ بين 286 ضابطاً وجندياً في مدينة واو، كانت أعلى رتبة يتقلَّدها جنوبي هناك هي رتبة رقيب. وكان يحملها الرقيب (أكيك Akech) وبعد وصول الأخبار قام القائد الكولونيل (عروة باشا) بإبلاغ الرقيب (أكيك). وأفاد الأخير مسئوله الكبير بأنَّه يمكنه استخدام نفوذه وتأثيره وسط الجنود مِنْ أبناء الدينكا، ولكنَّه لا يستطيع ذلك في أوساط العناصر الأخرى. واتَّفق الاثنان على

أهمِّيَّة تعاونهما لتحاشي سفك الدماء في المدينة. وفي صباح اليوم التالي وصل إلى واو الذين فرُّوا بأرواحهم مِنْ اضطرابات يامبيو وأنزارا، ومن بينهم الملازم(نيانق نيال Nyang Nhial)، وفي الساعة الحاديَّة عشر صباح 20 أغسطس وصل إلى المدينة السَيِّديْن (ساتينو دينق) و(فلمون ماجوك) أعضاء البرلمان، واجتمعوا مع الرقيب (أكيك) وأكَّدوا له أنَّه ليس هناك أيُّ تعزيزات شماليَّة سَتُرسل إلى واو. وفي الجانب الآخر، تسلَّم الملازم (نيانق نيال القيادة) مِنَ الرقيب في 22 أغسطس وعَلِم بمغادرة كبار المسئولين الحكوميين إلى خارج المدينة. وقرار المغادرة هذا اتَّخذه هؤلاء المسئولون ـ بما في ذلك مدير المديرية ـ في 21 أغسطس، وذلك لاقتناعهم بأنَّ وجودهم قد يتسبَّب في المزيد مِنَ الاضطرابات في المنطقة. والمفارقة أنَّ هذه الخطوة أدَّت فعلاً إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة.[69]

يمكن القول ـ بشكلٍ عام ـ إنَّ تقرير لجنة التحقيق في أحداث التمرُّد لَمْ يتضمَّن أعداد وأسماء الذين أصيبوا في المعارك، ولَمْ يُسجل أسماء بعض الجنوبيين الذين فقدوا أرواحهم في مديرية الإستوائيَّة. والمهم أنَّه سجَّل أسماء 12 مِنَ الشماليين، أُعتبروا مفقودين. وبعض الذين قُتِلوا لَمْ يتمّ التعرُّف عليهم. وأكثر مِنْ ذلك، أنَّ جثثاً كثيرة دُفِنت في مقابر جماعيَّة. وقائمة الذين قُتِلوا في المديريات الثلاث كانت كما يلي(70):

المدينة	شماليون	جنوبيون
توريت	78	5
كبويتا	35	6
كتري	9	4
جوبا	-	-
تركاكا	7	-
تولي	6	-
ياي	32	1
لوكا	17	-

لينيا	3	-
مريدي وما جاورها	27	-
يامبيو وأنزارا	45	-
ملكال	1	9
رمبيك	1	1
المجموع	75	261

◊ إضافة إلى 6 قُتِلوا واثنين غرقا أثناء اضطرابات أنزارا في 26 يوليو 1955.

نهاية التمرُّد:

بعد تكراره لتأكيد رئيس الوزراء بإجراء تحقيق شامل حول أسباب التمرُّد، أرسل الحاكم العام السير (الإسكندر هلم) في 26 أغسطس، ما اعتبره رسالة أخيرة للمتمرِّدين، جاء فيها: (.. استلمتُ رسالتكم وشعرتُ بأسف وإحباط شديدَيْن، عليكم أنْ تفهموا أنَّ القواتِ الشماليَّة لا يمكن سحبها مِنْ جوبا، ولا يمكن إرسال قوات بريطانيَّة للجنوب.. أكرِّر لكم، للمرَّة الثانية، التزامي وتعهدي الشخصي، بأنَّكم، إذا سلمتم أنفسكم وأسلحتكم بطريقة سلميَّة، فإنَّ القوات الشماليَّة لن، وأُكرِّر لن، تتعرَّض لكم بسوء. والقائد العام لقوَّة دفاع السُّودان بنفسه سوف يُشرف على استسلامكم ويتأكَّد مِنْ تنفيذ أوامره بالدقَّة والسرعة اللازمتَيْن بواسطة القوات الشماليَّة. مستر (وليم لوس) أيضاً سيكون هناك يُشرف على استسلامكم، كممثل شخصي لي. أقول لكم بكلِّ وضوح، إذا لَمْ تردُّوا قبل الساعة الثانية عشرة ظهر غدٍ الموافق 27 أغسطس بما يفيد خضوعكم الكامل لأوامري، دون أيِّ تردُّد، وقبولكم الاستسلام، عليكم تحمُّل تبعات رفضكم ..) [71].

في 27 أغسطس استجابت القوات الجنوبيَّة لطلب الحاكم العام برسالة جاء فيها (.. وافقت القوات في توريت على الاستسلام. (1) سيكون لنا عظيم الامتنان

إذا وافق سيادتكم على منحنا 24 ساعة أُخرى، لكي نجمع قواتنا خارج توريت.. وذلك لتحاشي المزيد مِنْ سفك الدماء، لأنَّهم ليسوا على علم بأوامركم.. ردَّنا الإيجابي سيصلكم قبل الثانية عشرة ظهر يوم 28 أغسطس .. كُن على ثقة بأنَّ القوات الجنوبيَّة لن، نكرِّر لن ترفض تنفيذ أوامركم..)[72]، ووافق الحاكم العام على منحهم 24 ساعة أُخرى. وفي 28 أغسطس سافر (وليم لوس) ممثل الحاكم العام، و(مبارك زروق) ممثل رئيس الوزراء، والقائد العام لقوَّة دفاع السُّودان، إلى جوبا لترتيب عملية استسلام القوات المتمرِّدة. وفي اجتماع ممثلي الحكومة والمتمرِّدين، في مكان بين جوبا وتوريت، تمَّ الاتِّفاق على أنْ يُسلِّم المتمرِّدون أنفسهم وأسلحتهم في 30 أغسطس.[73] ولذلك قامت القوات الشماليَّة بالعبور إلى الضفة الشرقيَّة وقضت ليلة 30 أغسطس في أطراف توريت حسب الاتفاق. وعندما دخلت المدينة في المواعيد المحدَّدة، وجدت هناك 27 شخصاً فقط، شرطيين والملازم (رينالدو لويولا) قائد المتمرِّدين، ومراسلته وعدداً مِنَ الحرس وبعض الشماليين الذين كانوا مختفين في الإرساليَّة الكاثولوكيَّة. ولذلك نجوا مِنَ الموت، وكان مِنْ بينهم د. (أنور الخطيب) طبيب مصري.[74] وهنا تُطرح عدَّة أسئلة حول إصرار الملازم (رينالدو) على البقاء.. لماذا لَمْ يهرب؟ هل شعر بأنَّه مذنب، وعليه مواجهة العدالة؟ لماذا تركه جنوده خلفهم؟ هل كان يعتقد في تأكيدات الحاكم العام؟ يبدو أنَّ (رينالدو) كان مُشوشاً بسبب نتائج التمرُّد وتداعياته. فبحكم أنَّه ضابط صغير في قوَّة دفاع السُّودان، وجد نفسه عاجزاً عن ترك المجموعة المتمرِّدة، وربّما أقنع نفسه بأنَّ كلَّ الذين ساندوه ودعموه، خاصَّة قيادة حزب الأحرار الجنوبي، قد خذلوه وتخلوا عنه. فطوال فترة التمرُّد لَمْ يبدي الذين ساندوه وزملاؤه أيَّ قدر مِنَ الدعم والتأييد، خاصَّة خلال مفاوضات استسلامهم. وهناك سبب آخر، إذْ يبدو أنَّه اعتبر نفسه مسئولاً عن كلِّ ما جرى، خاصَّة حمام الدم الذي تدفَّق في توريت وغيرها مِنَ المناطق الجنوبيَّة. وفوق كلِّ شيء، فقد كان حلقة الوصل بين الجنود والسِياسِيين.

وأخيراً لَمْ يكن يعرف ما سوف يحدث له إذا هرب ودخل أحراش الجنوب، ولَمْ تكن له خطَّة محدَّدة لقيادة حركة مسلَّحة لتحرير جنوب السُّودان.

وأياً كانت الأسباب، فقد توصَّل تقرير (لجنة قطران) إلى أنَّ المتمرِّدين كانوا مقتنعين ــ بشكلٍ عام ــ أنَّ القوات الشماليَّة سوف تقتلهم.[75] والواقع أنَّ الثُّوار كانوا على حقٍّ، كما أثبت تطوُّر الأحداث في الفترة اللاحقة. فمع أنَّهم تشتتوا ولَمْ يطرحوا مشكلة عسكريَّة كبيرة، فقد ظلَّت الحكومة تعمل على مطاردتهم واصطيادهم وتقديمهم للمحاكمة. واعتبرت كلَّ القوات الجنوبيَّة، البالغة 1،400 جندي في الإستوائيَّة، قواتاً متمرِّدة، وتمَّ تسريحها جميعاً. والسؤال الذي يحتاج إجابة محدَّدة هو: هل كان التمرُّد عفوياً وتلقائياً؟ وماذا كان يريد الثُّوار؟؟ لقد كان التمرُّد عفوياً إذا أخذنا في الاعتبار مشاركة الوحدات العسكريَّة خارج توريت. فبعضها لَمْ يُبلَغ بالتمرُّد، لكنَّها استجابت مباشرة بعد انفجاره، مثل حاميات يامبيو، طمبرة، رمبيك، الناصر، بانتيو وبور، التي شاركت دون تنسيق مع المتمرِّدين في توريت. ومستوى مشاركة الحاميات في كلِّ مناطق الجنوب كان محكوماً بمدى حريتها وقدرتها على العمل. ولكن التعاطُف مع التمرُّد انعكس، بشكلٍ واسع وسريعٍ، في كلِّ مناطق المديريات الجنوبيَّة. ومن جهة أُخرى، كان ردُّ فعل الجمهور مرتبطاً ـ كما يبدو ـ بالشائعات التي كانت تنتشر بسرعة فائقة، ومنها قيام القوات الشماليَّة بقتل زملائهم الجنوبيين في توريت وجوبا. وقد يُفسِّر ذلك عمليات القتل العشوائي الذي صاحب التمرُّد، خاصَّة في مديرية الإستوائيَّة. وفي الجانب الآخر، مِنَ الصعوبة تحديد ما كان يريده المتمرِّدون، بخلاف، ربَّما، تنفيذ توجيهات بعض قيادات حزب الأحرار الجنوبي. المهم في 19 سبتمبر 1955 استسلم 461 متمرِّداً فقط، وهرب حوالي 140 إلى داخل يوغندا. أمَّا البقيَّة، حوالي 780 جندياً، فقد تشتَّتوا في أحراش وغابات الإستوائيَّة.[76] وفي 15 ديسمبر حكمت المحاكم على 147 بالإعدام، أيَّد الحاكم العام إعدام 121 منهم فقط. وكان أحمد خير المحامي

هو الذي تولَّى الدفاع عن المتهمين. وكان نصفهم تقريباً مِنَ الشرطة، والبقيَّة مِنَ العسكريين والمدنيين.[77] وكان هناك اقتراح بإعدام المحكومين في مكان عام، لكنَّه لَمْ يجد تأييد الحاكم العام السير (نوكس هلم). وفي الوقت نفسه بُذِلت جهود دبلوماسيَّة لتسليم المتمرِّدين الذين هربوا إلى يوغندا،[78] وسُلِّم بعضهم لحكومة السُّودان. أمَّا الملازم (رينالدو لويولا) قائد تمرُّد توريت، فقد أُعدِم في يناير 1956، بعد جلسة مغلقة للمحكمة العسكريَّة التي حاكمته. وبموته أعلنت الحكومة، في فبراير 1956، القضاء على التمرُّد واستتبات الأمن والنظام العام وسيادة القانون في المديريات الجنوبيَّة.

هوامش الفصل الثاني:

1- روز اليوسف، القاهرة، 1955/8/8- ص 8 .. انظر أيضاً Times لندن، 1955/8/29، ص 6. وكذلك Time نيويورك 1955/8/29، ص 17. وتقرير لجنة التحقيق الإداري .. ص 130 – 135.

2- انظر Time نيويورك، 1956/1/2، ص 19، كذلك تقرير لجنة التحقيق الإداري .. ص 128-139.

3- حول العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة قبل رحيل البريطانيين مِنَ السُّودان، انظر

Dustan M. Wai, African-Arab Conflict in Sudan (New York; Africana Publishing Company Co., 1981), pp. 64-68; also Oliver B. Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, (London: Oxford University press 1970), pp. 38-39; more details are given in Peter R. Woodward, «Is Sudan Governorable? Some Thoughts on the Experience of Liberal Democracy and Military Rule» British Studies for Middle Eastern Society Bulletin, No. 2 (1987), pp. 137-149. Martin W. Daly, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956 (Cambridge: Cambridge University Press, 1991(, pp. 385-388;

جون هاول يشرح الخلفيَّة السِّياسِيَّة للتمرُّد في:

«Politics in Southern Sudan,» African Affairs 72, No. 287 (April 1973), pp. 163-178. Also see The Times (London). 23 August 1955, p. 8.

4- Howell, “Politics in Southern Sudan”, pp. 163-178.

5- النهار، بيروت، 1955/8/20م، ص –

Peter R. Woodward, «The South in Sudanese Politics, 1946-1956» Middle Eastern Studies, 6, No. 3 (October 1980), pp. 178-192.

مُعظم المقتطفات في هذا الجزء مأخوذة مِنْ تقرير لجنة التحقيق، النسخة العربيَّة. وحزب الأحرار الجنوبي تكوَّن في 1953م، بمبادرة مِنْ عدد مِنَ السِياسِيين الجنوبيين البارزين، منهم عبدالرحمن سولى وبوث ديو واستانسلاوس بياساما.

6- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 35.

7- نفسه، ص 35-36.

8- نفسه، ص 34.

9- نفسه، ص 31-32.

10- نفسه، ص 32.

11- نفسه، ص 32-33.

12- نفسه، ص 33.

13- The Times (Londan). 25 August, 1955, p.8.

14- Albino. The Sudan: A Southern Viewpoint, pp. 36-39; Dustan M. Wai, «Political Trends in the Sudan and the Future of the South, «The Southern Sudan: The Problem of National Integration, edited by Dustan M. Wai (London: Frank Cass & Co., 1973), pp. 145-171.

15- George W. Shepherd Jr. «National Integration and the Southern Sudan.» The Journal of Modern African Studies, 4, 2 (1966), pp. 193-212; also Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 64-67.

16- النهار، بيروت 1955/8/20، ص 1 وكذلك الحياة، بيروت 1955/8/20م، ص 1، The Time (London), 20 August 1955, p. 6; الأهرام، القاهرة 1955/8/20م، ص 1 و 13.

17- تقرير لجنة التحقيق، ص 39.

18- Robert O.Collins, Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918- 1956 (New Haven: Yale University press, 1983), pp. 457-458.

19- المصور، القاهرة 1955/8/26م، ص 12 و13، كذلك تقرير لجنة التحقيق، ص 39.

20- تقرير لجنة التحقيق، ص 40.

21- نفسه، ص 40-41.

22- الأهرام، القاهرة 1955/8/21م، ص 1 و 13.

23- Edgar O› Balance. The Secret War in the Sudan: 1955-1972 (Hamden, Connecticut: Archon Books, 1977), pp. 41-43; Praha Blanka Richova, «The Ethnic Conflict as the Factor of the State Coherency in Africa: The Case of the Sudan,» Archive Orientalni, 59 (1991), pp. 289-312.

24- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 40-41.

25- نفسه، ص 44.

26- الأهرام، القاهرة 1955/8/21م، ص 1 و 11 أيضاً تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 53-54.

27- الأهرام، القاهرة، 1955/8/21م، ص 1 و 11.

28- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 49-50.

29- نفسه، ص 41-42.

03- الحياة، بيروت 1955/8/23، ص 1 و7.

31- The Times (London) August 20, 1955, p. 6.

32- الأهرام، القاهرة 1955/8/21م، ص 1 و 11.

33- The Times (London) August 29, 1955, p. 8.

34- الحياة، بيروت 1955/8/23م، ص 1 و7.

35- See Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 41-43; O› Balance. The Secret War in the Sudan, pp. 41-44; for more details see Daly. Imperial Sudan, pp. 385-388;

36- كذلك الحياة، بيروت 1955/8/24م، ص 2، والأهرام القاهرة 1955/8/21، ص 1 و11.

37- The Times (London) August 26, 1955, p. 6

38- Daly, Imperial Sudan, pp. 386-387; also see Cecil Eprile, War and Peace in the Sudan 1955-1972 (London: David and Charles 1974), pp. 40-44; كذلك تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 44.

39- الأهرام، القاهرة 1955/8/24م، ص 1 و5.

40- The Times (London) August 22, 1955, p. 6.

41- الحياة، بيروت 1955/8/23م، ص 1 و7.

42- الأهرام، القاهرة 1955/8/23م، ص 1 و13.

43- The Times (London) August 24, 1955, p. 6.

44- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 40-47.

45- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 47، كذلك الأهرام 1955/8/27م، ص 1 و13.

46- الأهرام، 1955/8/26م، ص 1 -5.

47- Lord Humphrey Trevelyan, The Middle East in Revolution (London: Mac-Mllan and Co., Ltd., 1970), pp. 17-18.

48- The Times (London) August 22, 1955, p. 6. كذلك الحياة 1955/8/22، ص 2. والأهرام 1955/8/7، ص 7.

49- إذاعة القاهرة والصُحف المصريَّة قامت باستثمار أحداث التمرُّد لمصلحة السِّياسَة المصريَّة في السُّودان. وصلاح سالم في تلك الفترة أدلى بتصريحات وحوارات صُحفيَّة عديدة حول التمرُّد.

Daly, Imperial Sudan, pp. 386-388.

50- Time (New Yory), 12 september 1955, p. 21; also The Time (London), 31 August 1955, p. 7; المصور، 1955/8/26، ص 12-13.

51- عبدالعظيم رمضان، اكذوبة الاستعمار المصري في السُّودان، القاهرة الهيئة المصريَّة العامَّة للكتب، 1988م، ص 173 – 175.

52- عبداللطيف البغدادي، مذكرات عبداللطيف البغدادي، المجلد الأوَّل، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1977، ص 273-302.

53- نفسه، ص 275-302.

54- نفسه، ص 280-302.

55- Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 64-68; also Woodward, «The South in the Sudanese Politics, 1946-1956», pp. 178-192; also refer to Daly, Imperial Sudan, pp. 382-388; وروز اليوسف، 1955/8/27، ص 4-5 و35. الأهرام 1955/8/22، ص 1، الحياة، بيروت 1955/8/30، ص 1-8.

56- مذكرات البغدادي، ص 273-302. Times, London, 21 Aug. 1955, pp. 6

57- الأهرام 1955/8/21م، ص 1 و13 – مذكرات البغدادي، ص 380-390.

58- The Times (London), 22 August 1955, p. 6; تفاصيل أكثر في الأهرام، 1955/8/23م، ص 1-13- والمصور 1955/8/27م، ص 10، وعبدالعظيم رمضان، أكذوبة الاستعمار المصري في السُّودان، ص 173-175.

59- النهار 1955/8/14م، ص 1-4 ومذكرات البغدادي، ص 273-302.

60- النهار 1955/8/12م، ص 1-4 ومذكرات البغدادي، ص 280-302، وعبدالعظيم رمضان، ص 173-175.

61- تقرير لجنة التحقيق الإداري.

62- Eprile War and Peace in the Sudan, pp. 42-48; an interesting illustration is given by Sam C. Sarkasian, «The Southern Sudan: A Reassessment», African Studies Review, 16 (1973), pp. 1-22.

63- See O› Balance. The Secret War in the Sudan, p. 41; Eprile, War and Peace

in the Sudan, pp. 43-45.ما يميز الكاتبان عن الآخرين أنَّهما أجريا بحثهما في مديرية الإستوائيَّة وأجريا مقابلات مع بعض الزعماء المحليين الذين شهدوا أحداث التمرُّد أو شاركوا فيها.

64- Daly, Imperial Sudan, p. 386.

65- K.D.D. Henderson, Sudan Republic 9London: Ernest Benn Limited, 1965), pp. 176-179; الحياة 1955/9/2، ص 2.

66- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 71-74.

67- نفسه، ص 72-78.

68- نفسه، ص 78-82.

69- نفسه، ص 84-90.

70- عدد الذين قتلوا قبل وأثناء وبعد التمرُّد مُسجَّل في تقرير لجنة التحقيق في أحداث الجنوب، ص 91-92، انظر أيضاً الحياة، بيروت 1955/9/2م، ص 2، هناك معلومات مشابهة في Eprile, War and Peace in the Sudan, p. 44.

71- تقرير لجنة التحقيق، ص 48، انظر Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, p. 67; also see The Times (London), 27 August 1956, p. 6.

72- «Mutineers at Torit Agree to Surrender» The Times (London), 29 August 1955; p. 6; also Al-Nahar 30 August 1955; p. 1. More setails are given in Al-Ahram 30 August 1955, p. 6; also Eprile, War and Peace in the Sudan, p. 45 and Daly, Imperial Sudan, pp. 285-288. The full text of the correspondence between the Governor-General and the Mutineers is given in the Takrir Lajnat al-Tahkik al-Idari---, pp. 48-94.

73- الحياة، 1955/8/31م، ص 2. الأهرام، 1955/8/30م، ص 6. انظر أيضاً

«Vanished Rebells of Torit» The Times (Lodon), Ist September 1955; p. 8.

74- الأهرام، 1955/9/8م، ص 6.

75- تفاصيل إجراءات استسلام قوات توريت ناقشتها صحيفة The Times (Lodon), 31 August 1955; p. 8; O'balance, The Secret War in the Sudan, pp. 42-43; also Eprile, The War and peace in the Sudan, p. 45; also Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 67-68; ملاحظات وتعليقات تقرير (لجنة قطران) موجودة في تقرير لجنة التحقيق، ص 49.

76- هناك تقارير حول استسلام ومحاكمات المتمرِّدين أعدتها صُحف الأهرام، 1955/9/9م، ص 6-13، والحياة 1955/9/2م، ص 2، The Times (London), 31 August 1955, p. 8.

77- الأهرام 1955/9/11م، ص 6. كذلك الأهرام، 1955/9/16م، ص 6. مُعظم تقارير القاهرة خلال سبتمبر 1955م، تركَّزت حول محاكمات المتمرِّدين وقفل مدارس الجنوب. وتضمَّنت شهادات شهود عيان. وتسريح القوات الجنوبيَّة وجد اهتماماً ملحوظاً في صُحف القاهرة، وتعليقات الصُحفيين حول تطورات الأحداث كانت واسعة وتغطي صفحات عديدة في الصُحف.

78- Beshir Mohammed Said, The Sudan: Crossroads of Africa (London: The Bodley head, 1965), pp. 72-84; also Daly, Imperial Sudan, p. 387; also see «Missing Rebells in the Sudan» The Times (London), 3 September 1955, p. 6.

الفصل الثالث

أسباب تمرُّد توريت

الفصل الثالث
أسباب تمرُّد توريت

بعد أسابيع قليلة مِنْ تمرُّد توريت، قام (إسماعيل الأزهري) رئيس الوزراء، في 8 سبتمبر 1955م، بتعيين لجنة للتحقيق في أحداث جنوب السُّودان خلال أغسطس 1955م، برئاسة (توفيق س. قطران) ـ فلسطيني مسيحي ظلَّ يعمل قاضياً لسنوات طويلة خلال فترة الحكم الثنائي في السُّودان ـ إضافة لـ (خليفة محجوب) شمالي كان يعمل مديراً في إدارة مشاريع الإستوائيَّة، والزعيم (لوليك لادو) عضو البرلمان وقتها وزعيم قبيلة لوكويا Lokoya إحدى القبائل التي تتحدث لغة الباري Bari، في منطقة ليريا Liria شرق الإستوائيَّة. وتحدَّدت مهام اللجنة في استقصاء أسباب التمرُّد وليس نتائجه [1]، ولها الحقّ في القيام بمهامها في مدينة جوبا أو أيٍّ منطقة أو مناطق يرى رئيسها أنَّها مناسبة. وحصرت هذه المهام في الجوانب والأسباب الإداريَّة للتمرُّد، وليس الأسباب السِّياسيَّة أو الاجتماعيَّة. واجتماعات، اللجنة وجلسات الاستماع التي تعقدها، يمكن أنْ تكون علنيَّة أو سريَّة، حسب ظروفها وتقديراتها، ولها الحقّ في تعيين مستشارين مِنْ ضُبَّاط قوَّة دفاع السُّودان ـ بموافقة وزير الدفاع ـ أو مِنَ الوزرات الأُخرى.[2] وحدَّد مجلس الوزراء مهام اللجنة في الآتي: (1) استدعاء أيِّ شخص يمكن أنْ يُدلي بمعلومات تساعد اللجنة في تحقيقاتها بشرط أنْ يَقسِم أمامها قبل الإدلاء بشهادته. (2) للجنة صلاحيات إصدار الأوامر والحصول على الكتب والأوراق والوثائق التي تعتبرها مهمّة لتحقيقاتها.[3] للجنة الحقّ في إصدار الأوامر بالقبض على أيٍّ شخص دعته للمثول أمامها ولَمْ يحضر لأسباب غير مُقنعة

مِنْ وجهة نظرها. [4] للجنة الحقّ في تعويض أيٍّ شخص دعته لجلسات الاستماع التي تعقدها عن الأتعاب التي تحمَّلها في المثول أمامها.(3) وبعد تكوينها طلبت اللجنة مِنْ وزير الدفاع تعيين مستشارين للشئون العسكريَّة، وبالفعل تمَّ تعيين الكولونيل (محمد باشا التجاني) والميجر (على حسين شرفي) للعمل معها، وبدأت عملها في الخرطوم بعد أسبوع مِنْ تعيينها، ثمُّ انتقلت إلى المديريات الجنوبيَّة الثلاث وعقدت عِدَّة اجتماعات وجلسات استماع في المناطق التي شهدت أحداث التمرُّد أو التي تأثَّرت بها. وبلغت هذه الاجتماعات والجلسات 26 في الخرطوم، 16 في جوبا، 3 في ملكال، 2 في واو، 2 في توريت، 2 في ياي، 3 في مريدي، واجتماع واحد في كلٍّ مِنْ قرية جمبو Jambo ويامبيو.[4] وزارت كبويتا، كترى، قيلو، كاجيلو، أنزارا، لوكا ومنطقة أمادي، وأشارت إلى أنَّ عدداً قليلاً مِنَ الشماليين والجنوبيين تطوعوا بالمثول أمامها وأدلوا بشهاداتهم. وبجانب ذلك استدعت أعداداً كبيرة مِنَ الذين نجوا بأرواحهم، زعماء القبائل، الكَتبة، الجنود، السياسِيين، قيادات الإرساليات المسيحيَّة، زعماء الأحزاب وأعضاء البرلمان. وإضافةً لذلك، حصلت اللجنة على 24 ملفاً حكومياً خاصّاً بالجوانب الإداريَّة في الجنوب. ورغم نجاحها في الحصول على معلومات عن الأحداث مِنْ مصادر مباشرة، فقد تأسفت اللجنة لرفض النائب العام للاجتماع مع أعضائها، وأشارت إلى أنَّ مثل هذا الاجتماع كان (.. سيساعد في تسهيل عملية التحقيق إنجازها..)، ومع ذلك قدَّمت اللجنة تقريرها لوزير الداخليَّة في 18 فبراير 1956 ونُشِر باللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة.[5]

تجدر الإشارة إلى أنَّ مُعظم المراقبين قد يقلِّلون مِنْ أهمّيَّة بعض أو مُعظم الأسباب التي أشرتها وأشارت إليها اللجنة واعتبرتها أسباباً أساسيَّة لانفجار التمرُّد. فمُعظم، وربّما كلّ السياسِيين الجنوبيين كانوا يتفاعلون مع الأحداث في عشية اندلاع التمرُّد والأيَّام السابقة، ولَمْ يشاركوا فعلياً في صنعها. وإضافة لذلك، كان الجنوب متخلِّفاً في وعيه السِياسِي، ولذلك كانت الديمقراطيَّة السِّياسِيَّة لا تعني شيئاً للمواطن الجنوبي

العادي. وحَتَّى السِياسِيون أنفسهم كانوا يميِّزون بارتباطاتهم العائليَّة والقبليَّة وبمدى وقوفهم مع أو ضد سياسات الحكومة المركزيَّة في الجنوب.(6) وعلى أيٍّ حال، ففي عشية إعلان الاستقلال، وبينما كان السِياسِيون الجنوبيون مشغولين بالمساومات مع السِياسِين الشماليين ومع البريطانيين والمصريين، كان المواطن الجنوبي العادي مشغولاً بالشائعات المرتبطة برحيل البريطانيين وما قد يحدث مِنْ كوارث نتيجة لذلك. ويضاف إلى ذلك، أنَّ الجنوبيين كانوا يصدقون ما يصلهم مِنَ السِياسِيين حول علاقات الشمال والجنوب، وبغض النظر عن صحته أو خطأه. لذلك تجدر الإشارة إلى أنَّ الأسباب التي حدَّدتها لجنة التحقيق، أو التي سنطرحها في هذه الدراسة، قد تبدو غير ذات معنى بالنسبة لمجتمع متطوِّر سِياسِيًّا، مقارنة بالمجتمع الجنوبي المتخلِّف [7]. وفي إطار هذه الظروف، المشار إليها أعلاه، وفيما يتعلق بأسباب التمرُّد، فإنَّ المرء يمكن أنْ يُقدِّر أهمِّيَّة الحقائق والمعلومات التي توصَّلت إليها اللجنة.

في تقريرها أشارت اللجنة إلى السِّياسَة البريطانيَّة في الجنوب واعتبرتها أحد الأسباب الأساسيَّة التي أدَّت إلى خلق فجوة سِياسِيَّة كبيرة بين الشمال والجنوب، وظلَّت تعمل على توسيعها طوال العقود الماضيَّة، ففي الفترة 1920 – 1930م، مثلاً، أصدرت الحكومة عِدَّة قوانين ولوائح لتُشكِّل ما عرف بـ (السِّياسَة الجنوبيَّة) وكلّها كانت تستهدف (.. بناء سلسلة مِنَ الوحدات العرقيَّة أو القبليَّة المستقلة والقائمة على أساس العادات والتقاليد والمعتقدات الدينيَّة المحليَّة [8]. والإداريون البريطانيون في الجنوب كانوا يتمتعون بصلاحيات منع العرب الشماليين، أيّ مواطني المديريات الشماليَّة جميعها، مِنْ دخول المديريات الجنوبيَّة الثلاث، سواء كان ذلك للتجارة أو للصيد أو أيِّ عملَ آخر، إلَّا عن طريق الحصول على إذن خاص بالدخول. وفي الوقت نفسه تمَّ تشجيع اللغات المحليَّة، وأعلنت اللغة الإنجليزيَّة كلغة تخاطُب في الجنوب وأصبح يوم الأحد يوم العطلة الأسبوعيَّة الرسميَّة، بدلاً مِنْ يوم الجمعة. ومُنِع استخدام الأسماء العربيَّة والملابس الشماليَّة. وفي المديريات الجنوبيَّة الثلاث،

كانت السُّلطات تدفع التُّجَّار الشماليين لمغادرة الجنوب وتطرد المتخلفين بالقوَّة. وكلُّ هذه الإجراءات كانت تستهدف منع المصريين والسُّودانيين الشماليين ومسلمي غرب إفريقيا مِنْ دخول الجنوب وممارسة أيِّ نشاطات في داخله، وذلك حَتَّى لا يبطلوا مفعول السِّياسَة الإداريَّة المُتبعة هناك، حسب رأي الإدارة البريطانيَّة. وفي عام 1940م، كان لهذه القوانين والإجراءات تأثيرات كبيرة في التنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الجنوب. ففي مجال التعليم، سُلِّمت الإرساليات المسيحيَّة مسئولية التعليم هناك. وبالفعل نجحت السِّياسَة الجنوبيَّة في قفل الجنوب وفصله عن الشمال، وأصبح يتطوَّر ككيان منفصل في المجالَيْن السِياسِي والاقتصادي [9]. وفي ديسمبر 1946م، قام السكرتير الإداري السير (جيمس روبرتسون) بعكس (سياسة المناطق المقفولة) المُعلنة منذ 1930م، وربط مستقبل المديريات الجنوبيَّة الثلاث بوحدتها مع الشمال. وجاءت هذه السِّياسَة الجديدة في وقت كان الإقليمان قد تطورا إلى كيانَيْن سياسيَيْن متمايزيْن. واستندت في ذلك إلى حقيقة (.. أنَّ الجغرافيا والاقتصاد تحتِّمان ربط مستقبل الجنوبيين بالشرق الأوسط وشمال السُّودان المستعرب. ولذلك لا بُدَّ مِنْ تأكيد أنَّه سوف يتمُّ تأهيلهم، بالتنمية التعليميَّة والاقتصاديَّة، حَتَّى يتمكَّنوا مِنَ الوقوف على أرجلهم في المستقبل كأنداد لشركائهم في شمال السُّودان، في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في إطار سودان المستقبل ..) [10].

لقد كانت السِّياسَة البريطانيَّة في الجنوب حَتَّى عام 1946م، إذن، أداة أساسيَّة في منع الوحدة الطوعيَّة بين السُّودانيين. وعندما أُلغيت هذه السِّياسَة لَمْ يكن الوقت كافياً لتمكين الشماليين والجنوبيين مِنَ التعرُّف على بعضهم. وسياسة المناطق المقفولة أدَّت أيضاً إلى خلق تفاوت كبير في مستوى التنمية بين الشمال والجنوب. وهكذا كان الجنوب، في عشية إعلان الاستقلال، يتخوَّف مِنْ إخضاعه لسيطرة الشماليين الأكثر تطوُّراً، وإضافة إلى ذلك، فقد أدَّت السِّياسَة التعليميَّة والاقتصاديَّة البريطانيَّة إلى خلق مرارات شديدة ضد الشمال في أوساط الجنوبيين،

وكان واضحاً وقتها أنَّ الشمال سوف يصبح الوريث الوحيد للسُلطة والقوَّة في البلاد. ولذلك كان الشماليون يعتبرون السِّياسَة البريطانيَّة في الجنوب عاملاً أساسياً في تأخُّر وتخلُّف الجنوب. أمَّا الجنوبيون فقد كانوا يحمِّلون مسئولية ذلك للبريطانيين والشماليين معاً.[11]

كانت مهام (لجنة قطران) ـ كما سبقت الإشارة ـ تنحصر في التحقيق في الجوانب الإداريَّة، التي أدَّت إلى اندلاع التمرُّد. ولذلك لَمْ يتناول تقريرها أيَّ دور سياسي للمصريين أو البريطانيين. وعلى أيِّ حال، كان الدور المصري، بشكلٍ خاص، هامَّاً وأساسياً. ولذلك لا بُدَّ مِنَ التركيز عليه.

كان الحزب الوطنيّ الاتِّحادي ـ منذ نشأته في 1945م ـ يعمل للوحدة بين السُّودان ومصر. وفي الفترة القصيرة التي سبقت إعلان الاستقلال، بدأ يُغيِّر موقفه بشكلٍ تدريجي، الأمر الذي أدَّى إلى توتر علاقاته مع الحكومة المصريَّة في عام 1954م . وفي مواجهة هذا التطوُّر، بدأ وزير شئون السُّودان الصاغ (صلاح سالم) في الاتصال بالجنوبيين، الأعضاء في الحزب الوطنيّ الاتِّحادي. ووضح ذلك منذ يونيو 1955م، وامتدت اتصالاته إلى إعضاء حزب الأحرار الجنوبي. وبرزت تلميحات بتحويل هذا التحالف الجديد إلى حركة وحدويَّة بين الجنوب ومصر. ووقتها بدأ الموظفون المصريون ـ في مصلحة الري المصري ـ في ملكال وجوبا، في توزيع منشورات ضد الشماليين، وبدأ راديو القاهرة يذيع برامج باللغات الجنوبيَّة وينتقد سياسات حكومة (الأزهري) في الجنوب.[12] وهذا التحالف المصري/الجنوبي فرضه عاملان أساسيان، تمثَّل الأوَّل، في توتر علاقات الحزب الوطنيّ الاتِّحادي مع الحكومة المصريَّة منذ أبريل 1954م. فقد بدأ (الأزهري) في التراجع عن الوحدة مع مصر. وفي أغسطس نفس العام أعلن بوضوح وقوفه مع استقلال السُّودان. والعامل الثاني، تمثَّل في أنَّ مصر فقدت حليفها القديم وبدأت تبحث عن حليف جديد، يمكِّنها مِنَ المناورة ضد الحكومة البريطانيَّة في مفاوضات الحكومتيْن حول

قناة السويس. وهكذا قامت القاهرة باحتضان السِياسيين الجنوبيين، الذين أبدوا رغبة للعمل في هذا الإطار للصاغ (صلاح سالم)، ولَذلك وجدوا استقبالاً حاراً عند زيارتهم للقاهرة.[13]

تجب الإشارة هنا إلى أنَّ العناصر القياديَّة في حزب الأحرار الجنوبي كانت لها اتِّصالات وعلاقات مع بعض الضُبَّاط في توريت ـ رئاسة فرقة الإستوائيَّة. وأشارت الأخبار، في شهري يونيو ويوليو إلى أنَّ اثنين مِنَ الموظفين المصريين، مع جنوبيين موالين لمصر، قد زاروا بعض القيادات العسكريَّة[14] (المتوقَّع أنْ تلعب دوراً هامَّاً في التمرُّد المُحتمل..) ويبدو أنَّ المصريين كانوا يُعدِّون خطَّة للتمرُّد في الجنوب تقوم على إعلام القوات الجنوبيَّة، التي ستشارك في احتفالات جلاء القوات البريطانيَّة والمصريَّة مِنَ السُّودان، بأنَّها سوف تُقتَل أثناء تواجدها في الخرطوم. وإذا ما تمرَّدت قوات توريت ـ نتيجة لذلك ـ سوف تساندها في ذلك الحاميات الجنوبيَّة الأخرى في جوبا، يامبيو، ياي، ملكال وواو. ويُفترض أنْ تقوم وحدات توريت ببناء علاقات وطيدة مع هذه الحاميات. وإذا سارت الأمور حسب الخطَّة الموضوعة، سوف تطلب القاهرة أنْ ترسل الحكومتان المصريَّة والبريطانيَّة قوات للجنوب عن طريق الطيران لإنقاذ شعبه مِنْ (اضطهاد الشماليين)[15]، حسب تعبيرهم، وبذلك يتوقَّف جلاء القوات الأنجلو/مصريَّة وتقوم مكانه إجراءات جديدة. وتحرُّك الصاغ (صلاح سالم) يمكن اعتباره محاولة لاستخدام الجنوب كأداة لتعزيز النفوذ المصري في السِّياسَة السُّودانيَّة. والمفارقة أنَّ الجنوب كان على الدوام يُشكِّل فزاعة جاهزة ظلَّت تستخدمها لندن للضغط على القاهرة والخرطوم. وهكذا أصبح هذا الإقليم البعيد الورقة الأخيرة لإعادة ترتيب الأهداف السِّياسيَّة المصريَّة في السُّودان. ومرَّة أخرى يُطرح السؤال: هل يعني ذلك أنَّ تمرُّد توريت لَمْ يكن حدثاً تلقائياً، وأنَّ المصريين كان لهم دور أساسي في تفجيره؟ عدم محاكة الجنوبيين المتهمين بالتحريض على التمرُّد قد يُشكِّل دليلاً لتأكيد ذلك. وكذلك قيام الصُحف المصريَّة بإجراء حوارات مع

بعض السِياسِيين الجنوبيين البارزين قبل انفجار التمرُّد بفترة قصيرة، حيث أشاروا جميعهم إلى احتمال انفجار تمرُّد واسع، كخيار أخير ضد رفض حكومة (الأزهري) لقرار الحكم الفيدرالي في السُّودان. وأكثر مِنْ ذلك، فعندما اكتمل تحقيق (لجنة قطران) وقدمت تقريرها في فبراير 1956م، بعد شهر واحد فقط مِنْ إعلان استقلال البلاد، تحاشت الإشارة إلى أيِّ تورُّط مصري أو بريطاني في الأحداث. ويبدو أنَّ (صفقة) ما قد بدأت تتطوُّر لتصل إلى قبول مصر غير المشروط باستقلال السُّودان، وتوقيع بريطانيا على اتِّفاقٍ معها يسمح للأولى ببقاء قواتها في قناة السويس لعِدَّة سنوات قادمة. ومن جهة أُخرى، تخلَّص (الأزهري) مِنْ اتِّهام الصُحف المصريَّة له بالخيانة والغدر. والجنوبيون الذين خطَّطوا لتمرُّد توريت ــ وظلوا يتردَّدون على القاهرة خلال الأسابيع الأولى لشهر أغسطس ــ صاروا أحراراً دون أيِّ عقاب. وهكذا كان الضحية هو الصاغ (صلاح سالم)، الذي خسر منصبه في الحكومة المصريَّة وحُمِّل مسئولية تدهور العلاقات بين القاهرة والخرطوم، مِنْ جهة، وبين القاهرة ولندن، مِنْ جهة أُخرى. واستقالته، في 25 أغسطس مِنْ مجلس قيادة الثورة ووزارة شئون السُّودان، قُوبلت بترحاب حار مِنَ الخرطوم ولندن على السواء.[16] المهم، يبدو أنَّ مصر قد لعبت دوراً في التمرُّد، كما تشير إلى ذلك تغطيات صُحفها لأحداث أغسطس. وصلاح سالم ــ في الواقع ــ كان يناور بورقة الجنوب، تماماً كما كان يفعل (الأزهري) والبريطانيون، ولكن التورُّط المصري في التمرُّد لَمْ يكن السبب الوحيد لانفجاره، وإنما كان أحد أسباب عديدة أدَّت في النهاية إلى تلك الأحداث الدمويَّة.

وأشار تقرير (لجنة قطران) إلى تورُّط الشيوعيين في الأحداث. والحزب الشيوعي في السُّودان نشأ في أحضان الحركة الشيوعيَّة المصريَّة في 1946م ــ تحت اسم الحركة السُّودانيَّة للتحرر الوطنيّ ــ وفي وقت لاحق تطوَّر إلى حزب شيوعي مرتبط بالشيوعيَّة السوفيتيَّة، بقيادة (عبدالخالق محجوب). وفي 1953م، شارك في

الانتخابات العامَّة، تحت اسم الجبهة المعاديَّة للاستمار. وتغلغه وسط العُمَّال في منطقة الزاندي والمورو (بغرب الإستوائيَّة) بدأ في ديسمبر 1954م، عن طريق بعض الموظفين الشماليين والمصريين العاملين في المشاريع الصناعيَّة في مديرية الإستوائيَّة، وبالتحديد في مصنع أنزارا للقطن. وفي هذا المصنع قامت نقابة العُمَّال بترجمة عدَّة منشورات لحزب الجبهة المعاديَّة للاستعمار، وتمَّ توزيعها وسط الزعامات القبليَّة المحليَّة والموظفين وحَتَّى السُكَّان المحليين. وبعض هذه المنشورات كان يهاجم سياسة الحكومة الخاصَّة بعدم المساواة في أجور العُمَّال الشماليين والجنوبيين، ويدعو إلى حكم ذاتي للجنوب في إطار السُّودان الموحد. وفي يناير وفبراير 1955م، قام مسئولون في حزب الجبهة المعاديَّة للاستعمار بزيارة أنزارا ومناطق أخرى في مديرية الإستوائيَّة، ونجحوا في تجنيد بعض الجنوبيين وتنظيمهم. وكان أبرز الناشطين شخص يدعى (بنجامين باسارا)، ويساعده موظف مصري في منطقة مريدي.[18] والمنشورات كانت تنشر بالإنجليزيَّة، وبعضها كان يركِّز على فعالية الأضراب الجماعي عن العمل لتحقيق زيادات في الأجور، وبعض آخر كان يتناول أسباب الفقر والتخلف في الجنوب ووسائل محاربتها، وآخر كان ينتقد الإدارة الشماليَّة لأنَّها لَمْ تعمل لرفع الأجور في الجنوب. وفي أحد هذه المنشورات، أشارت الجبهة المعاديَّة للأستعمار إلى أنَّ (.. الحكومة يجب أنْ تعمل على رفع مستوانا المعيشي، بأنْ نرى السلع في الأسواق تباع بأسعار معقولة، وأنْ تشتري محاصيلنا النقديَّة وأشياؤنا الأُخرى بأسعار مجزية .. مِنَ الظلم أنْ يباع قطننا بـ 11 أو 12 قرشاً للرطل، وبعد غزله ونسجه في أنزارا تباع ياردة الدموريَّة بـ 13 قرشاً .. هذا ظلمٌ واضح يستغل جهلنا وتخلُّفنا..)[19].

وبعض المنشورات كانت تدعو للحكم الذاتي للجنوب. ففي إحدى منشورات الجبهة الجنوبيَّة المعاديَّة للاستعمار بتاريخ ديسمبر 1954م، هناك مطالبة تقول (.. ملكال وجوبا وواو يجب أنْ تكون ولايات، كلٌّ منها لها برلمانها الخاص. والبرلمان

الخاص بالجنوب ككلّ يجب أنْ يكون في جوبا. ومن هذا البرلمان يجب انتخاب أعضاء يمثّلوننا في برلمان السُّودان في الخرطوم. وبهذه الطريقة، سيكون لنا حكامنا. وإدارتنا الخاصَّة .. أو إذا أصبح الشماليون حكامنا، كما هو واضح الآن، فإنَّ ذلك سوف لا يختلف بالنسبة لنا عن حكم البريطانيين، بل سيكون الوضع أكثر سوءاً، ويعني فقط أنْ نظلَّ عبيداً لحكامنا..) [20].

والسؤال هنا: هل كان لنشاطات الشيوعيين في مديرية الإستوائيَّة أيُّ أثر في انفجار تمرُّد أغسطس 1955م؟، الواقع أنَّه، رغم وجود هذا النشاط، إلَّا أنَّه ليس هناك ما يدلُّ على تأثيره في خلق حالة السخط والغضب العاميْن، التي أدَّت إلى التمرُّد. إذْ يبدو أنَّه كان محدوداً في دوائر ضيقة. وذلك لأنَّ الدعايَّة الشيوعيَّة في الجنوب، كانت تعتمد ـ بشكلٍ كُلِّي ـ على العناصر الشماليَّة. وتشير الوقائع إلى أنَّ الجنوبيين لَمْ يكونوا في وضع يمكِّنهم مِنَ الاهتمام بالماركسيَّة اللينينيَّة. فَحَتَّى المتعلِّمين منهم لَمْ يكونوا ــ في تلك الفترة ــ يهتمون بالنظريات الشيوعيَّة، رغم إعجابهم بشعارات الشيوعيين حول (الأجر المتساوي للعمل المتساوي) و(الحكم الذاتي للجنوب والمديريات الثلاث) [21] وبكلمات أُخرى لَمْ يكن أيُّ واحدٍ مِنَ السياسيين الجنوبيين البارزين عضواً في الحزبِ الشيوعي، ولذلك نرى أنْ تأثيرَ الدعايَّة الشيوعيَّة وسط النخبة الجنوبيَّة المتعلِّمة لَمْ يتجاوز رغبة العُمَّال في زيادة أجورهم عن طريق العمل النقابي والشعارات الشيوعيَّة. ويبدو أنَّ الظروف المعيشيَّة الصعبة والتوتر السياسِي الجاري في الجنوب كانت هي الأكثر تأثيراً في انفجار أحداث 1955م أكثر مِنْ نشاط الشيوعيين ضد الحكومة. وربّما جاء اهتمام تقرير لجنة التحقيق بهذا النشاط مِنْ ارتباطه بمديرية الإستوائيَّة، التي شهدت التمرُّد. ويشار إلى أنَّ بعض ضُبَّاط حركة حرب العصابات في غرب الإستوائيَّة كانوا مِنْ قيادات العُمَّال في مصنع أنزارا للقطن.

وهناك سبب آخر أشار إليه التقرير هو سودنة المؤسسات الحكوميَّة. فحسب

اتفاقية الحكم الذاتي ـ فبراير 1953م ـ تحدَّدت مهام لجنة السودنة في استكمال سودنة الإدارة والشرطة وقوَّة دفاع السُّودان وأي مؤسَّسة حكوميَّة أخرى. وكان يُفترض أنْ تنتهي اللجنة مِنْ عملها في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات. وإضافة إلى دورها الاستشاري، كانت صلاحيات هذه اللجنة تشمل المقترحات الخاصَّة بالمبادئ التي سوف تحكم عملية السودنة وتقديمها لمجلس الوزراء.[22] وتضمَّن ذلك الأسبقية والخبرة والمؤهلات المناسبة كأساس للترقية والتوظيف والتقاعد مِنَ الخدمة الحكوميَّة. وبعد تكوينها بقرار مِنْ رئيس الوزراء في 20 فبراير 1954م، بدأت عملها. وفي 20 يونيو 1954م، أعلنت أن هناك 1،111 موظف بريطاني و 108 مصري، منهم حوالي 2،000 موظف خدمة مدنيَّة آثر المعاش الاختياري مِنَ الخدمة ومنحوا مكافآت ضخمة.[23] وقبل إعلان لجنة السودنة، كان الحزب الوطنيّ الاتِّحادي ـ الذي اكتسح الانتخابات في نوفمبر/ديسمبر 1953م، قد وعد بمنح الجنوب مؤسسات حكم ذاتي. فقد حدَّد سياسته في الجنوب بقوله (.. إنَّ تناولنا لمسألة السودنة سوف يرتكز على الأولويَة والمحليَّة .. سوف يُمنح الجنوبيون، دائماً، الأسبقية في الجنوب، إضافة إلى تعزيز وضعهم في الشمال، خاصَّة في الدرجات العليا في الحكومة المركزيَّة.. ليس فقط في الوظائف الحكوميَّة، وإنَّما أيضاً في مؤسسات الحكم المحلي ولجان التنمية وغيرها.. ستكون في أيدي جنوبيين مؤهلين في المديريات الجنوبيَّة..)[24] والأحزاب الشماليَّة الأُخرى، مثل حزب الأمة والحزب الشيوعي، طرحت وعوداً مماثلة.

لقد تمَّت عملية السودنة في الجنوب بطريقة سريعة ومضلِّلة، مقارنة بالسودنة في الشمال. إذْ أنَّ الوجود المادي لمفتش المركز ـ في بعض مناطق الجنوب ـ كان يُجسِّد سُلطة الحكومة، ولذلك كان رحيله ـ دون بديل يحلّ محلّه ـ يعني غياب الحكومة في تلك المنطقة. ففي بحر الغزال، مثلاً، تمَّت سودنة الوظائف البريطانيَّة في يونيو 1954م. وفي سبتمبر طلب مِنْ بقيَّة الموظفين البريطانيين مغادرة مناطقهم. وفي أعالي النِّيل والإستوائيَّة تمَّت العملية بنفس الطريقة تقريباً.[25] وبنفس السرعة

صدرت الأوامر مِنَ الضابط المسئول للبدء في عملية سودنة قوات الإستوائيَّة في يونيو 1954م. وخلال خمسة أسابيع فقط أكتملت سودنتها. وفي 29 يوليو 1954م غادر كلُّ العاملين البريطانيين، بما في ذلك الكولونيل (براون W.B. Brown) مدينة جوبا بالباخرة إلى الخرطوم. وبعد سبعة وعشرين عاماً أشار الكولونيل (براون) إلى السرعة التي تمَّت بها عملية سودنة قوات الإستوائيَّة، بقوله (.. عندما أخبرتُ صول التعليم برحيلنا الوشيك، لَمْ يصدق ما قلته له. وفي النهاية، بعد أنْ تقبَّل الخبر، قال لي: إذن ستندلع حرب هنا.. ومع أنَّنا كنَّا مُلمين بكلِّ المساومات الجارية في الخرطوم والقاهرة ولندن، شعرنا، بعد خمسين عاماً مِنَ الإدارة الناجحة في السُّودان، أنَّنا نرتكب خطأ كبير هو التخلِّي عن جنوب السُّودان، وأنَّ قواتنا، وفي الواقع كلّ النَّاس في الجنوب، قد خُدِعوا وضلِّلوا..)[26]، وإذا كان الكولونيل (براون) قد أُحبط، فإنَّ السياسيين، الذين شاهدوا الموقف بغضب وسخط عندما تسلَّم الشماليون بكلِّ هدوء مكان البريطانيين في كلِّ مناطق الجنوب، لَمْ يحبطوا فقط، بل نظروا لما تمَّ كعملية تغيير سَيِّد بسَيِّد آخر.. وترقية ستة جنوبيين لملء ست وظائف مِنْ بين الـ 800 وظيفة المتبقيَّة ـ غير المسودنة ـ في جهاز الدولة، اعتبرها الموظفون البريطانيون المغادرون أسوأ عمل في تاريخ الجنوب خلال عهد الحكم الثنائي.[27] وهنا تفاوتت ردود الفعل تجاه ما حدث، وارتبطت بموقف المجموعة السِّياسِيَّة أو الأفراد بشكلٍ عام. فالمثقفون الجنوبيون كانوا يعترفون بمحدودية مؤهلاتهم التعليميَّة، ولكنَّهم معْ ذلك حمَّلوا الحكومات الشماليَّة المسيطرة مسئولية نتائج السودنة غير المتوازنة، إذْ يقول أحدهم (.. نتائج السُّودانة أكَّدت الشعور العام في الجنوب بأنَّ الجنوبيين قد خُدِعوا وأنَّ قَدرهم في المستقبل أنْ يكونوا ضحية لسيطرة واستغلال الشمال..[28] ويتهم مثقف جنوبي آخر الشمال بأنَّه مُنافق ومُخادع، حيث يشير إلى إنَّه (.. عندما اكتملت السودنة مُنح الجنوب فقط أربع وظائف دنيا، هي مساعد مفتش مركز، ووظيفتين بدرجة مأمور، ولَمْ يكن هناك مبرر لذلك، لأنَّ كاتباً موالياً لمصر في

رئاسة المديرية في جوبا، وهو جنوبي، قد تمَّت ترقيته ونقل إلى الشمال بدرجة نائب حاكم..) [29].

ومع كلِّ ذلك فإنَّ بعض الشماليين يقدرون شكوك الجنوبيين التي نمت وتطوَّرت خلال خمسين عاماً، وتحوَّلت إلى كراهية وعداء نتيجة لإجراءات السودنة، حيث يقول أحدهم (.. إنَّ الجنوبيين لَمْ يستفيدوا مِنَ السودنة، لأنَّ الوظائف، التي كانوا يحتلونها في تلك الفترة، كانت محدودة وفي درجات دنيا، مقارنة بالشماليين. وبحكم فقدانهم للأسبقية والخبرة والمؤهلات، فإنَّهم لَمْ يحصلوا إلَّا على وظائف دنيا ومحدودة. وقد أدَّى ذلك، ليس فقط إلى إحباط المتعلِّمين الجنوبيين، بل أنَّهم نظروا لما حدث كعملية تعيير سَيِّد بسَيِّد آخر.. لقد اعتمدت لجنة السودنة على التقاليد العريقة للخدمة المدنيَّة البريطانيَّة. ولذلك قامت بملء الوظائف على أساس تلك التقاليد والمبادئ. وهنا يجب أنْ لا يُحمَّل الشماليون المسئولية، وإنَّما يتحمَّلها الذين علَّموهم وحكموا الجنوب..) [31].

بغض النظر عن وجهات النظر المتناقضة هذه، تبقى الحقيقة البارزة، وهي أنَّ ما حصل عليه الجنوبيون في النهاية كان يقلُّ كثيراً عن ما وُعدوا به، أو على الأقل، صدقوا أنَّهم سيحصلون عليه. والنتيجة المباشرة لذلك تمثَّلت في تهميش وإبعاد السِياسيين والموظفين الجنوبيين، بل أنَّ الجنوبي العادي والأُمي أصبح معادياً للسُلطات الحكوميَّة ولوجود الإدارة الشماليَّة في الجنوب. وهكذا، عندما قام زعماء الحزب الوطنيّ الاتِّحادي بقيادة (الأزهري) في أكتوبر 1954م، بزيارة الجنوب في محاولة منهم لتخفيف حالة التوتر الجارية هناك، استقبل في كلِّ المناطق التي زارها بغضب وإزدراء.[32] وهناك أعلن رئيس الوزراء زيادات في مُرتَّبات الشرطة وحرس السجون والكتبة ومساواتها بمُرتَّبات زملائهم الشماليين. وهذا الكرم السخي مِنَ الحكومة ـ وهو الأوَّل مِنْ نوعه ـ اعتبر رشوة لكسب ودّ الجنوبيين. وإضافة لذلك دخل رئيس الوزراء في خلاف مع اثنين مِنْ وزرائه الجنوبيين، هما (بولين ألير

(Bullen Alier) و(داك دي Dak Die) حول نتائج السودنة. وقدَّم أحدهما استقالته والثاني أُبعد مِنْ منصبه. وفي تعليق حول الوضع السِياسِي العام في تلك الفترة، نُقِل عن أحدهما قوله إنَّه (.. أصبح عادياً أنْ تحمل البواخر والطيارات إلى جوبا شماليين تمَّ تعيينهم في الإدارة والشرطة أو الجيش في الجنوب.. تدفُّق الشماليين نحو الجنوب في تلك الفترة كان يُنظر إليه كغزو للمنطقة..)[33] وفي ذلك الوقت بدأ بعض السِياسِين الجنوبيين حملة مكشوفة هدّدت باستخدام العنف.. أو .. على الأقلِّ.. معارضة جلاء القوات البريطانيَّة والمصريَّة مِنَ السُّودان، إذا لَمْ تجد مطالبهم الاستجابة المطلوبة. وبدأت تنتشر في كلِّ بقاع الإقليم شعارات تدعو إلى (معاداة العرب والحرب الأهليَّة)[34]، وفي أغسطس 1954م، أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه أنَّها على علم بـ (المؤمرات) التي تُحاك في الجنوب، وهدّدت باستخدام السلاح ضد أيٍّ جنوبي يعمل أو يحاول تخريب الوحدة الوطنيَّة. وذلك في إشارة واضحة لحزب الأحرار الجنوبي، الذي كان يعقد مؤتمراً في جوبا في تلك الأيَّام. وفي مواجهة هذا التهديد، ارتفعت شعارات تقول إنَّ (أصدقاءنا الشماليين سوف يستخدمون القوَّة ضدنا) وانتشرت في كلِّ أنحاء الإقليم.[35] ويبدو أنَّ النخبة الجنوبيَّة كانت تعتقد أنَّ تمثيلها السِياسِي المحدود للإقليم يفترض تمكينها مِنْ استلام إدارته، وهكذا أدَّى إبعادها مِنَ المناصب الحكوميَّة أوَّلاً إلى العمل ضد الإدارة الشماليَّة العاملة في الجنوب، وبالتالي عرقلة عملية نقل السُّلطة هناك. وأدَّى ثانياً إلى تحالف السِياسِين الجنوبيين في إطار حزب الأحرار ضد الحكومة، التي وافقت على قرارات لجنة السودنة. وكان رئيس الوزراء يرى أنَّ الحكومة يجب أنْ تستخدم كلَّ ما تملك مِنْ قوَّة لتنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي ـ فبراير 1953م نصَّاً وروحاً ـ وأنَّ لا تتردَّد في ذلك. وفي العموم، كان (الأزهري) يرى أنَّ البريطانيين ـ رغم تعاونهم الظاهري ـ قد فقدوا أيَّ أمل في المحافظة على نفوذهم في السُّودان، وخاصَّة في الجنوب، ولذلك فإنَّ انفجار أيِّ تمرُّد هناك سوف يمنحهم فرصة ذهبيَّة للتدخُّل،

وبالتالي عرقلة مسيرة السُّودان نحو الاستقلال.[36] وفي التحليل النهائي، يبدو أنَّ تقرير لجنة السودنة قد أكَّد شكوك الجنوبيين ـ الحقيقيَّة والمتوهمة ـ حول نوايا الحكومة الشماليَّة المسيطرة. ولذلك كانوا ينظرون للتحوُّل نحو الاستقلال كخطوة تؤدِّي فقط إلى معاملتهم كمواطنين مِنَ الدرجة الثانية.[37] ويبدو أنَّ لجنة التحقيق في أحداث الجنوب وصلت إلى نفس النتيجة، عندما أشارت إلى (.. أنَّنا نشعر أنَّ الجنوبيين يطرحون مظالم حقيقيَّة، لأنَّهم وجدوا أنفسهم في وظائف ومواقع دنيا في حكومتهم الوطنيَّة...)[38] وحزب الأحرار الجنوبي ـ هو الآخر ـ توصل إلى أنَّ الثورة المسلَّحة هي الطريق الأكثر فعالية مِنَ المساومات السِّياسيَّة.. ومن هنا كان لا بُدَّ مِنْ انفجار تمرُّد توريت.. ومن جهة أخرى، كان (الأزهري) مشغولاً بتعزيز موقفه السِياسِي. ولذلك أسرع في سودنة الإدارة البريطانيَّة في الجنوب. ومن خلال فرض الشماليين في إدارة الجنوب ـ ربّما دون قصد مباشر ـ قام بتهيئة المسرح لانفجار أزمة داخليَّة، تهدِّد وحدة البلاد وأكثر تأثيراً مِنْ مشكلة الوحدة مع مصر، التي كانت تسيطر على الوضع السِياسِي في تلك الفترة.

في يوليو 1955م، تمَّ توزيع رسالة تلغرافيَّة، زُعِم أنَّها مِنْ رئيس الوزراء (إسماعيل الأزهري) في أنحاء المديريات الجنوبيَّة الثلاث.. كانت الرسالة مطبوعة في أوراق رسميَّة وموجهة للإداريين الشماليين العاملين في الجنوب، وجاء فيها (.. إلى كلِّ الإداريين في المديريات الجنوبيَّة الثلاث.. لقد وقَّعت للتوِّ وثيقة تقرير المصير.. لا تستمعوا للشكاوي الطفوليَّة، التي يردِّدها الجنوبيون .. اضطهدوهم، أقمعوهم، عاملوهم بقسوة، حسب تعليماتي)، أيُّ إداري يفشل في تنفيذ هذه التعليمات سوف يخضع لمساءلة صارمة.. بعد ثلاثة شهور سوف تجتمعون كلُّكم وتستمتعون بما فعلتم..)[39] والواقع أنَّه مِنَ الصعب تأكيد صحة هذه الرسالة. ولكن تقرير (لجنة قطران) لَمْ يتردَّد في وصفها بأنَّها (مُلفَقة)[40]، وأكثر مِنْ ذلك لا يمكن أنْ يرسل رئيس الوزراء مثل هذه الرسالة إلى موظفيه. ومع ذلك، يبدو أنَّ أهمِّيتها ترتبط بوجودها

والاهتمام الذي وجدته في أوساط الجنوبيين. ومن جهة أُخرى، أنَّ محتوى الرسالة وجوهر التلغراف المزعوم قد يعكس توجُّه بعض الإداريين الشماليين العاملين في الإقليم.

في يوليو 1955م، أيضاً أشارت بعض الأخبار إلى أنَّ مفتش مركز يامبيو ومساعده قد قاما بإجبار الزعماء القبليين في المنطقة على التوقيع على بيان كُتِب بأسمائهم، يؤيد سياسة الحكومة في الإقليم. وكان لهذا البيان أصداء وتداعيات واسعة [41]. ويُشار إلى أنَّ توزيع التلغراف تزامن مع وجود عضو البرلمان، والقيادي في حزب الأحرار (أليا كوزي Elia Kuse)الذي كان في تلك الأيَّام، مشغولاً باجتماعات مع ناخبيه. وعندما عَلِم بالرسالة المزعومة، التي أرسلها زعماء المنطقة، قام باستغلالها في عقد المزيد مِنَ الاجتماعات وطالب بإبعاد الذين وقَّعوها.[42] وفي إحدى تلك الاجتماعات أعلن قراراً قوياً بشجب وإدانة البيان وعزل الذين وقَّعوه. وإضافة إلى ذلك شجب الحاضرون تدخُّل مفتش المركز في الشئون السِّياسيَّة. وعند علمهم بردِّ فعل (كوزي) قام الزعماء بتقديم بلاغ للمفتش ضد المذكور وأنصاره. واستجاب مفتش المركز بتحويل المتهم للمحاكمة.[43] وبذلك تمَّ اعتقال النائب البرلماني ــ الذي كان في مؤتمر لحزب الأحرار في جوبا ــ وأُرسِل إلى يامبيو لمحاكمته. وهكذا وقف أمام المحكمة كلٌّ مِنَ (أليا كوزي) و(ميترى مابو Metre Mabo) و(باسونيا جامبو Basonia Jambo) و(سنقانو فابدارو Singano Gabdaro) و(تموش بواتي Timothy Buati) و(باسيا يوكو Basia Yaku) وذلك في 25 يوليو 1955م، تحت المادَّة 441 مِنَ القانون الجنائي، بتهمة تهديد آخرين وإرهابهم، وحُوكموا أمام محكمة الزعماء المحليين.، وكان مِنْ بين أعضائها الزعماء الذين طالبوا بعزلهم وإبعادهم. وأكَّد هؤلاء الزعماء أنَّ المتهمين طالبوا ـ في اجتماع سياسي كبير عقد في 7 يوليو 1955م ـ بعزل الذين وقعوا في بيان لدعم وتأييد الحكوم. وقرَّرت المحكمة محاكمة كلَّ مِنَ المتهمين بالسجن مدَّة عشرين عاماً. ولكن مفتش المركز ــ الذي كان

حاضراً في قاعة المحكمة ـ أوضح للزعماء/ القضاة أنَّ القانون ينص على المحاكمة بسنتين، كحدٍّ أقصى في مثل هذا الاتِّهام. وهكذا خُفِض الحكم إلى السجن عامين لكلٍّ منهم، وأثناء انعقاد المحكمة، ومباشرة بعد إعلان الحكم على المتهمين، تجمَّع بشكلٍ تلقائي وسريع أكثر مِنْ 700 مواطن خارج القاعة. وعندما فشل المفتش في تفريقٍ التجمُّع، أمر الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع.. وفي أثناء حالة الفوضى والاضطراب، قام اثنان مِنَ التُجَّار الشماليين بإطلاق الرصاص على الجمهور، الأمر الذي أدَّى إلى قتل ثماني أشخاص وجرح أحد عشر.[44] وأشار تقرير (لجنة قطران) إلى هذه المحاكمة باعتبارها (.. مهزلة وخرق للعدالة..) وأكثر مِنْ ذلك، تسبَّبت المحاكمة في اتِّساع حالة السخط والإحباط وسط السِياسيين والنواب الجنوبيين، وذلك لأنَّ دوافع مفتش المركز لمحاكمة المتهمين كانت ـ بكلٍّ بساطة ـ تستهدف ردّ الاعتبار لكرامته وكرامة الزعماء المحليين الثلاثة عشر. وثانياً، لأنَّ بعض أعضاء المحكمة كانوا متورِّطين في التوقيع على البيان المشار إليه أعلاه، وبالتالي كانوا حَكماً في قضية هم طرف أساسي فيها. وثالثاً، أنَّ المحاكمة كانت مخالفة لروح ومقاصد قانون محاكم الزعماء، الذي شُرِّع لمحاكمة الجرائم العاديَّة وليس القضايا السِّياسيَّة. ورابعاً، أنَّ المحكمة كانت ـ مِنْ وجهة نظر أعضاء البرلمان الجنوبيين ـ غير قانونيَّة وغير مُختصَّة لمحاكمة نائب برلماني أمام محكمة زعماء محليين، وذلك لأنَّ القانون يستثني موظفي الحكومة والنواب البرلمانيين مِنَ المثول أمامها. وأخيراً أنَّ المحكمة لَمْ تضع في الاعتبار المادَّة (3) مِنْ قانون محاكم الزعماء المحليين، التي تشترط تركيز الاهتمام على العمر وسلوك المذنبين الأوائل. وقد أشار تقرير لجنة التحقيق إلى (إنَّ تدخُّل مفتش المركز نفسه في الشئون السِّياسيَّة ـ بمثل هذه الطريقة ـ أمر يدعو للأسف والاستنكار مِنَ الناحية الأخلاقيَّة وناحية المسئولية الإداريَّة.. لقد أدَّى هذا التدخُّل الإداري الفظ إلى تحويل السُكَّان مِنْ حالة العداء السلبي للشمال إلى حالة العداء الإيجابي والفعَّال .. وبيان تأييد الحكومة ما كان سيخلق

مثل هذه الإثارة والتوتر إذا كان ذلك هو شعور هؤلاء النَّاس التلقائي..)[46].

بعد يوم مِنْ محاكمة (كوزي) في 26 يوليو 1955م، انفجرت اضطرابات في أنزارا، على بعد 16 ميلاً مِنْ منطقة يامبيو، والتي كانت تُمثِّل المركز الصناعي لمشاريع الإستوائيَّة. وذلك عندما هدَّد ستون عاملاً جنوبياً بالإضراب إذا لَمْ تقم الإدارة بزيادة الأجور. وفي بداية يوليو قامت إدارة مشاريع الإستوائيَّة بفصل 300 عامل. وتبع ذلك تعيين عدد مِنَ الشماليين في نفس المؤسَّسة. وهكذا عندما رفضت الإدارة مطالب العُمَّال، قام حوالي 250 عاملاً مِنْ مصنع الغزل والنسيج بتنظيم مظاهرة احتجاج هادرة.

وانضمت إليهم أعداد كبيرة مِنَ العاطلين عن العمل والمدنيين، المسلَّحين بالحراب والسهام والنبال. وبذلك ارتفع عدد المتظاهرين إلى حوالي الألف. واتَّسعت الاضطرابات وأعمال العنف والسلب والنهب. وفي مواجهة ذلك، شملت التعزيزات الأمنيَّة خمسة مِنَ الشرطة المسلَّحين بالقنابل المسيلة للدموع و11 مِنْ جنود قوات فرقة الإستوائيَّة، جاءوا مِنْ يامبيو. ونسبة لضعف هذه القوَّة وعدم قدرتها على قمع المظاهرة، وجد الجنود أنفسهم في موقف مرعب، فقاموا بإطلاق النَّار على المتظاهرين، الأمر الذي أدَّى إلى قتل أربعة وأصابة اثنين بجروح خطيرة.[47] وفي ذلك حمَّلت مسئولية ما حدث لمساعد مفتش المركز (محمد حسين) والملازم (معتصم عبدالرحمن) لعدم قدرتهما على السيطرة على الموقف. ويرجع تقرير لجنة التحقيق هذا العجز إلى (صغر عمرهما وعدم خبرتهما، وربّما للخوف والاضطراب عندما شاهدا حشد المتظاهرين الضخم والمتوتر.. وهكذا، كان لا بُدَّ أنْ يلجأوا إلى التكتيكات غير القانونيَّة. وفي كلِّ الأحوال، سواءً جرى ما حدث بوعيٍ وترتيب أو كان ردَّ فعلٍ تلقائي، فإنَّ تأثيره في عقول الجنوبيين كان سلبياً بدرجة واسعة. وذلك لأنَّهم اعتبروه كبداية للحرب، أيّ تمرُّد أغسطس 1955م..)[48] وتأثيره الأخلاقي وسط جنود فرقة الإستوائيَّة، الذين أطلقوا النَّار على أخوانهم الجنوبيين، كان ـ

كما يبدو ـ واسعاً. وبدلاً مِنْ إجراء تحقيق شامل في أسباب مظاهرات واضطرابات أنزارا، كما يقول تقرير لجنة التحقيق، قامت سلطات الخرطوم بإصدار إنذار وتهديد مِنْ خلال إذاعة أم درمان.[49]

بالإضافة إلى الأسباب المباشرة، التي تناولناها في هذا الفصل، أشار تقرير لجنة التحقيق إلى ما أسماها المظالم البسيطة أو المباشرة، وهي ـ حسب تعبيره ـ أسباب سايكولوجيَّة، لها تأثيرات عميقة في العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة، ويشمل ذلك أولاً: أنَّ بعض الشماليين، بما في ذلك موظفون في الدرجات العليا، يعتبرون المثقفين الجنوبيين أنصاف متعلِّمين. واستهجن تقرير (لجنة قطران) هذا الوصف، بقوله (.. إنَّ التعليم حالة نسبيَّة، وهو موضوع خلاف، ولكن التجارب تُعلِّم بمرور الزمن، حَتَّى الأمم، التي خضعت للحكم الكولونيالي لفترة طويلة، إنَّها تحتاج إلى بذل جهد كبير لكسب ثقة الإنتلجنسيا، سواء كانت متعلِّمة بشكلٍ حسن أو نصف متعلِّمة أو حَتَّى ربع متعلِّمة..) ووصف الجنوبيين بأنصاف المتعلِّمينَ أدَّى إلى تنمية نوع مِنْ مركب النقص والشعور بالدونيَّة في أوساطهم، مقابل زملائهم الشماليين، الأمر الذي ساعد على توسيع شُقَّة الخلاف والتباعد بين الشمال والجنوب .. ثانياً، أنَّ بعض التُجَّار الشماليين أو الجلَّابة ظلَّوا يشيرون للجنوبيين ـ في أحيان كثيرة ـ كـ (عبيد) وهذا التوجُّه، المنتشر في المديريات الجنوبيَّة الثلاث، كانت له تأثيرات سايكولوجيَّة كبيرة في نفوس الجنوبيين، وتذكِّرهم بدور الشماليين التاريخي في تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر[51]. ثالثاً، إضافة إلى ازدراء التُجَّار الشماليين لتفشي ظاهرة العريّ في أوساط الجنوبيين، فإنَّهم وبعض الموظفين، كانوا لا يرغبون في التمازج والاختلاط مع أخوانهم في الجنوب. والواقع أنَّ الشماليين كانوا يعيشون حياة منفصلة، حيث كانت لهم أنديتهم الاجتماعيَّة الخاصَّة في كلِّ مناطق الجنوب.[52]

إنَّ تقرير لجنة التحقيق في أحداث الجنوب ـ أغسطس 1955م ـ يُعتبر مِنَ الوثائق الأكثر أهمِّيَّة بالنسبة لتمرُّد توريت. ومع أنَّ الكتابات الشماليَّة والجنوبيَّة،

على السواء، تشيد بموضوعيته وتوازنه إلَّا أنَّ هذه الكتابات لَمْ تتناول سلبياته بشكلٍ جدّي ـ وعلى أيِّ حال، ورغم ذلك، فإنَّ الطرفين ينظران إلى أهميته السِّياسِيَّة بشكلٍ مختلف. فالشمالي قد يجد فيه ما يؤكِّد له خطأ الجنوبيين في اللجؤ إلى العنفً، كوسيلة وحيدة لحلِّ الخلافات السِّياسِيَّة. والجنوبي ـ في الجهة الأخرى ـ قد ينظر للتقرير كدليل على الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها الإداريون الشماليون العاملون في الجنوب. وبعض السِياسِيين الجنوبيين ظلُّوا يكررون أنَّ لجنة التحقيق تمَّ تكوينها بقرار مِنَ (الأزهري) رئيس الوزراء وقتها، بينما قُدِّم تقريرها لرئيس وزراء آخر مِنْ حزب الأمة المعارض للحزب الوطنيّ الاتِّحادي. ولكن بغض النظر عن الطريقة التي استخدم بها السِياسِيون هذا التقرير، فإنَّ الحقائق تقول إنَّ الحكومة المركزيَّة في الخرطوم قد نجحت في تكوين لجنة تحقيق غير مُنحازة وسمحت لها بنشر تقريرها النهائي.[53]

في ضوء مناقشاتنا السابقة، يمكن اعتبار تمرُّد توريت كردٍّ فعلٍ مباشر ضد عِدَّة خطوات منها: أولاً، قرار الحكومة البريطانيَّة، في ديسمبر 1946م، بأن سياستها في المستقبل حول المديريات الجنوبيَّة الثلاث تقوم على أساس وحدتها مع الشمال.. وكان البريطانيون يعلمون ـ في ذلك الوقت ـ اختلاف السُكَّان في الإقليمين واختلاف أديانهم وعاداتهم، والتفاوت الكبير في مستوى تطوُّرهما الاقتصادي والاجتماعي. وكانوا يعلمون مسئوليتهم في ذلك، بحكم سيطرتهم على البلاد طوال العقود السابقة. وثانياً، كان التمرُّد أيضاً ردّ فعل على تجاهل الحكومة البريطانيَّة لحماية الجنوب، عند توقيع الاتفاقية البريطانيَّة/المصريَّة في 12 فبراير 1953م، دون مشاركة الجنوبيين أو حَتَّى الاستماع لوجهة نظرهم. وثالثاً، هناك قرار مجلس الوزراء السُّودانيّ في يونيو 1954م، الداعي للإسراع بسودنة قوات الإستوائيَّة، رغم تحذيرات الضابط المسئول مِنَ الصعوبات والمشاكل التي قد تسبِّبها هذه الخطوة. وبكلمات أخرى، بينما كان يفترض أنْ تتمَّ السودنة في الجنوب بالتدرُّج خلال سنوات عديدة

(على الأقل بسبب ندرة الكادر الإداري الكفؤ) فقد كان مِنَ الممكن استكمالها في سنتين أو ثلاث على الأقل، انطلاقاً مِنْ معطيات عامِ 1954م نفسه. وقرار مجلس الوزراء كان يعكس، في الواقع، لا مبالاة كاملة أو جهلاً تاماً بحالة السخط والأحباط السِياسِي الجاري وسط الجنوبيين أو/ وشعورهم الحقيقي بما كان يجري في الواقع.[54] وهكذا تمثَّلت النتيجة المباشرة في تخبط إداري واسع أدَّى ــ عملياً ــ إلى اتِّساع حالة التوتر السِياسِي، الذي وصل ذروته في ثورة أغسطس 1955م.

هوامش الفصل الثالث:

1- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 1-15.

K.D.D. Henderson, The Sudan Republic, (London: Ernest Benn Limited, 1965), pp. 1700171; London: House of Commoins, Parliamentary Debates 7th December 1955, pp. 57-58.

2- تقرير لجنة التحقيق، ص 1-5.

3- نفسه، ص 1-2.

4- نفسه، ص 1-2.

5- نفسه، ص 1-5.

6- نفسه، ص 1-2.

7- Keith Kyle, «The Southern Problem in the Sudan» The World Today 22 (1966), pp. 512-520.

8- تقرير لجنة التحقيق، ص 1-5، انظر أيضاً

Beshir Mohammed Said, The Sudan: Crossroads of Africa, (London: The Bodley Head, 1965), pp. 32-35; also see Muddathir Abdel Rahim, «The Development of British Policy on the Southern Sudan, 1899-1947», Middle Eastern Studies 2,3 (April 1966), pp. 227-229.

9- تقرير لجنة التحقيق، ص 1-5، انظر أيضاً

Raphael K. Badal, «The Rise and Fall of Separatism in Southern Sudan Sudan» African Affairs 75, 301 9October 1976), pp. 463-474; also see Abdel Rahim, «The Development of British Policy in the Southern Sudan, 1899-1947».pp. 227-249; for more details see Henderson, The Southern Sudan. pp. 162-169. Also see John Howell, «Politics in Southern Sudan» African Affairs 72 (April 1973), pp. 163-178.

10-تقرير لجنة التحقيق، ص 95:

N. Manfred Shaffer, «The Sudan: Arab-African Confrontation» Current History (March 1966), pp. 142-146-178; also Said, The Sudan: Crossroads of Africa, pp. 35-36.

11-تقرير لجنة التحقيق، ص 6-9:

J.W. Kenrik, «The Reminiscences around the Transfer of power in the Sudan» in The Condomium Remmbered: The Making of the Sudanese State, Vol. 1. edited by Deborah Levin, (Durham: University of Durham, 1991), pp. 157-164.

12- Lilian M.P. Sanderson and G.N. Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, 1899-1964, (London: Ithaca press, 1981), pp. 325-351; also see peter R. Woodward, «The South in Sudan Politics , 1946-1956» Middle Eastern Studies 16 (1980), pp. 178-192.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الصُحف المصريَّة، خاصَّة راديو القاهرة، وجريدة الأهرام، ظلَّت تهاجم (الأزهري) طوال عام 1955م، بسبب تراجعه عن الوحدة مع مصر ووقوفه مع استقلال السُّودان، انظر الأهرام 1955/7/25م، ص 4، وروز اليوسف 1/14، ص 8 وروز اليوسف7/1، ص 3-4 والمصوّر 8/26، ص 10.

13- حول دور (صلاح سالم)، انظر الأهرام 1955/7/28م، ص 1و9، الأهرام 8/12، ص 1و8، مِنْ بين السِياسِيين الجنوبيين البارزين، الذين أصبحوا يدافعون عن وحدة الجنوب مع مصر، ستانسلاوس بياساما، سرسيو ايرو، بنجامين لوكي، بولين الير وآخرين.

14- Martin W. Daly, «Broken bridge and empty basket, The Political and Economic Background of the Sudanese Civil War» in Civil War in the Sudan, edited by M.W. Daly and Ahmed A. Sikainga (London: British Academic press, 1993), pp. 1-27› see Al-Aharam, 7 August 1955, p. 7.

15- انظر الأهرام 1955/7/28م، ص 1 و 9، انظر أيضاً:

Woodward «The South in the Sudanese Politics», pp. 178-190; also see Trev-

elyan, The Middle East in Revolution, pp. 15-25.

16- لمزيد مِنَ التفاصيل انظر الحياة، بيروت، 1955/9/4م، ص 1 و7، الأهرام القاهرة، 1955/8/5م، ص 1 و13، الحياة 1955/8/30م، ص 1 و8، راديو القاهرة والأهرام وروز اليوسف نظَّمت حوارات ومقابلات عديدة مع السِياسِيين الجنوبيين.

17- تقرير لجنة التحقيق، ص 113، الجبهة المعاديَّة للاستعمار هو الاسم الرسمي للحزب الشيوعي الذي كان يعمل تحته بعد 1953م.

18- نفسه، ص 114.

19- Dustan M. Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, (New York: Africana Publishing Company, 1981), p. 63.

20- تقرير لجنة التحقيق، ص 114.

John Howell, «Politics in the Southern Sudan» Affrican Affairs 72, 287 (April 1973), pp. 163-78; also see Takrir Lajinat Tahkik al Idari …., p. 114.

21- Henderson, The Sudan Republic, pp. 83-171.

22- تقرير لجنة التحقيق، ص 128-140،

Also see David Sonyers, «Hurrying Home: Sudanization and National Integration, 1953-1956» British Society for Middle Eastern Studies Bulletin 15, 192 (1988), pp. 64-74; also said. The Sudan: Crossroads of Africa, p. 77.

23- Sconyers, Hurrying "Home: Sudanization and National Integration, 1953-1956", pp. 64-74: لمزيد مِنَ التفاصيل انظر p. B. Browbent, "Sudanese Self-Government" International Affairs 30 (1954), pp. 320-330 انظر أيضاً تقرير لجنة التحقيق ص 128-129.

24- Mohammed Omer Beshir, The Southern Sudan: Background to Conflict, (Khartoum: University press, 1970), pp. 70-72; also Al-Aharam (Cairo), 13 Au-

gust 1955, pp. 6 and 13; Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari---,p. 132.

25- Sir James Robertson, «The Sudan in Transition» African Affairs 52, 209 (October 1953), pp. 317-27; also Martin W. Daly, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956, (Cambridge: Cambridge University press, 1991), pp. 378-382.

26-L.t. Col. W.B.E. Brown, «Some Reminiscences and Personal views concerning the Sudanization of the Equatorial Corps, in 1954» in The Condominium Remembered: The making of the Sudanese State, Vol.9. (Durham; Center for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, 1991), pp.1410143; also see Sam C. Sarkesian, "The Southern Sudan: A Reasseaament" African Studies Review 16 (1973), pp. 1-120.

27- Robert O. Collins, Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956, (New Haven: Yale University press, 1983), pp. 443-456; also see Daly, Imperial Sudan, 378-380.

28- Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, p. 56.

29- Oliver Albino ..The Sudan: A Southern Viewpoint, (London: Oxford University press, 1970), p. 33.

30- Said, The Sudan: Grossroads of Africa, p. 74.

31- Beshir, The Southern Sudan: Background to Conflict, pp. 72-73.

32- Dustan M. Wai, "Political Trends in Sudan and the Future of the South" in The Southern Sudan: The Problem of National Integration, edited by Dustan M. Wai, 9London: Frank Cass and Company Limited, 1973), pp. 145-70; also see Henderson, The Sudan Republic, pp. 171-83; Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari---,pp. 130-131.

33- Daly, Imperial Sudan, pp. 382-388; see also Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari --,p. 33.

35- Peter R. Woodward, The Sudan, 1898-1989: The Unstable State, (London: Lester Grook Academic publishing, 1990), pp. 88-91.

36- Sconyers, "Hurrying Home ..", pp. 64-74; also see Sanderson, Education, Religion and politics in Southern Sudan, pp. 338-346.

37- George W. Shepherd Jr., "National Integration and the Southern Sudan" Journal of Modern African Studies 4, 2 (1966), pp. 193-212; also refer to Shadows in the Grass pp. 443-456.

38- تقرير لجنة التحقيق، ص 131.

39- Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, p. 58.النص الكامل للتلغراف موجود في، في وأيضاً في الأهرام 1955/8/5م، ص 1 و 13، انظر أيضاً تقرير لجنة التحقيق، ص 69.

40- تقرير لجنة التحقيق، ص 96-106.

41- Edgar o'balance, The Secret War in the Sudan: 1955-1972, (Hamden Connecticut: Archon Books, 1977), p. 40; also see Blanka Richova, "Ethnic Conflict as the Factor of State Coherency in Africa: The Case of the Sudan" Archiv orietnalni 59 (1991), pp. 289-312; see Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari---,pp96-102.

42- تقرير لجنة التحقيق، ص 106-112.

43- التلغراف المزعوم وجد هجوماً مِنْ بعض الساسيين الجنوبيين، الذين كانوا في زيارة رسميَّة لمصر، انظر الأهرام 1955/8/6م، ص 6 و8، انظر كذلك

.African-Arab Conflict in the Sudan, p. 62

44- تقرير لجنة التحقيق، ص 107. تقرير اللجنة حدّد التاجرين الذين أطلقا النَّار على المظاهرة، وهما محمد علي وعباس حسون، انظر تقرير لجنة التحقيق، ص 118.

45- نفسه، ص 110-111.

46- Cecil Eprile, War and Peace in the Sudan; 1955-1972, (London: David and Charles, 1974), pp. 40-41; also see O›balance, The secret War in the Sudan, p. 46;

Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari---,pp 104-105.

47- تقرير لجنة التحقيق، ص 116-120.

48- نفسه، ص 116-119.

49- تقرير لجنة التحقيق، ص 119-121.

Peter Rusell and Storrs Mc Call, «Can Secession be Justified? The Case of the Southern Sudan» in The Southern Sudan: The problem of National Integration edited by Dustan M. Wai, pp. 91-121.

50- Henderson, The Sudan Republic, pp. 171-183; Takhrir Lajnat Tahkik al-Idari---, p. 8.

51- Eprile, War and peace in the Sudan, pp. 45-47.

الجلّابة اسم يطلقه الجنوبيون على التُجّار الشماليين في الجنوب، انظر تقرير لجنة التحقيق، ص 146.

52- تقرير لجنة التحقيق،ص 145-148. نظر Henderson, the Sudan, p. 178

53- تقرير لجنة التحقيق في حوادث الجنوب، الخرطوم، فبراير 1956م، ص 1-5. الحزبان كانا يهاجمان بعضهما عند مناقشة الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة في فترة ما بعد الاستقلال. وكانا متفقان حول قصور السياسات البريطانيّة في فترة الحكم الثنائي. حول وجهة نظر المصريين في أسباب التمرُّد، انظر المصوّر 1955/8/16م، ص 12-13.

54- L.t. Col. Brown, «Some Remininiscences and Personal views---»,pp. 141-143;

حول وجهة نظر الجنوبيين والشماليين في الحلول الدستوريّة للمشاكل القوميّة انظر Gabriel R. Warburg, «National Identity in the Sudan: Fact, Fiction and Prejudice in Ethnic and Religious Relations» Asian and Afrjcan Studies 24 (1990), pp. 151-202.

حول وجهة نظر مصر انظر روز اليوسف 1955/6/27م، ص 3-4، انظر أيضاً روز اليوسف 1955/8/8م، ص 8.

الفصل الرابع
الآثار البعيدة المدى
سياسات التهدئة

الفصل الرابع
الآثار البعيدة المدى
سياسات التهدئة

هذه الدراسة سوف تكون غير مُكتملة إذا لَمْ نتابع تأثيرات تمرُّد توريت في السِّياسَة الجنوبيَّة والمسرح السياسِي السُّودانيّ العام. وهناك رأي عام يشير إلى أنَّ انفجار التمرُّد هو الذي أدَّى إلى تدهور العلاقات الشماليَّة الجنوبيَّة في الفترة اللاحقة، خاصَّة ستينات القرن الماضي. والواقع أنَّ السياسِين الجنوبيين، الذين قادوا التنظيمات الجنوبيَّة المسلَّحة في الخارج، كانوا إمَّا في السجن أو مُشتبه في تورُّطهم في التمرُّد. ومتابعة نشاطاتهم في فترة ما بعد انتهاء التمرُّد لها أهمِّيَّة كبيرة في تَفهُّم تأثيرات أحداث أغسطس 1955م في السِّياسَة السُّودانيَّة. وهكذا، فإنَّ تطوُّر تمرُّد توريت إلى ما أصبح يُعرف بـ (مشكلة الجنوب) لا يمكن متابعته إلَّا مِنْ خلال دراسة وتحليل العلاقات الشماليَّة/ الجنوبيَّة في الفترة اللاحقة.[1] وبالفعل لقد أدَّى تكوين التنظيمات الجنوبيَّة المسلَّحة، وتطوُّر متمرِّدي توريت إلى قوَّة مقاتلة فعَّالة، يمكن اعتباره عنصراً أساسياً في تأخير الوصول إلى حلٍّ سلمي لمشكلة الجنوب، كما يمكن القول أيضاً إنَّ ضعف الحكومات الائتلافيَّة المتعاقبة في الشمال ــ طوال فترة الستينات ــ كان له تأثيره السلبي الكبير في حلِّ المشكلة عن طريق الوسائل الديمقراطيَّة والدستوريَّة، وذلك لأنَّ مُعظم الأحزاب الشماليَّة ــ في تلك الفترة ــ كانت تفتقد الرؤية الثاقبة والمحدَّدة لحلِّ مشكلة الجنوب.[2]

إحدى النتائج السلبيَّة لتمرُّد توريت في السِّياسَة الوطنيَّة السُّودانيَّة تمثَّلت

في أنَّه أدَّى إلى توقُّف الحوار السِياسِي الجدّي بين التنظيمات الجنوبيَّة والحكومة المركزيَّة، إضافة إلى إثارة الشكوك حول مصداقيَّة حزب الأحرار الجنوبي وزعاماته. وتكشفت هذه الشكوك بوضوح ـ عندما بدأت مِنْ جديد ـ في أكتوبر 1955م، المرحلة الأخيرة مِنَ المفاوضات حول الاستقلال بين سُلطات الحكم الثنائي والأحزاب السُّودانيَّة. ووقتها وجد السِياسِيون الجنوبيون أنفسهم عاجزين عن المناورة وفرض الحدِّ الأدنى مِنْ مطالبهم، وذلك بسبب التأثير السلبي لعلاقتهم المزعومة مع تمرُّد توريت وتحالفهم مع الصاغ (صلاح سالم).[3]

هناك اتِّفاق عام بأنَّ جنوبِ السُّودان كـ (قوَّة ضغط سِياسِيَّة) بدأ أولاً كحزب إصلاحي يطالب ـ مع أشياء أُخرى ـ بتنمية اقتصاديَّة وتعليميَّة سريعة قبل أيِّ قرار حول مستقبله السِياسِي. وعندما لَمْ تتحقَّق هذه المطالب، اتَّجه للمطالبة بوضعية حكم فيدرالي حَتَّى يتحاشى أيَّ مشاكل سِياسِيَّة وإداريَّة في المستقبل بين الشمال والجنوب.[4] ولأجل تحقيق ذلك، قامت مجموعة مِنَ المثقفين الجنوبيين بتكوين حزب سياسي باسم (حزب الأحرار) Libral Party وكان على رأس المؤسسين (بنجامين لانجوك) و(بوث ديو) و(الفرد بورجوك) و(كلمنت أمبورو) و(قوردون أيوم) و(عبد الرحمن سولي) و(ستانسلاوس بياساما) و(بنجامين لوكي).[5] وفي يناير 1954م، أصبح حزباً أساسياً وسط القوى المعارضة للحزب الوطنيّ الاتِّحادي، الذي كان يسيطر على الحكومة. وأوَّل مؤتمر للحزب حضره حوالي 200 مندوب، وعقد في صالة جوبا ـ في مدينة جوبا ـ في 18 أكتوبر 1954م. وفي اليوم الرابع للمؤتمر أعلن المؤتمرون أنَّ شعب الجنوب يقف بقوَّة وصلابة مع الاستقلال التام، وأنَّ الحزب سيعدُّ مذكرة لسُلطات الحكم الثنائي تطالب بنظام فيدرالي لسودان موحد.[6] وبالفعل أُرسلت المذكرة للسُلطات المعنية. وعندما اكتملت إجراءات السودنة كما سبقت الإشارة هدَّد حزب الأحرار بمقاطعة السِّياسَة الوطنيَّة إذا لَمْ تُراجع تلك الإجراءات.[7] وعلى أيِّ حال، لَمْ يحدث أيُّ تعديل في تقرير لجنة

السودنة، وحزب الأحرار لَمْ ينفذ تهديده. وفي يناير 1955م قام الحزب، مع الأعضاء الجنوبيين في الحزب الوطنيّ الاتّحادي، بعقد مؤتمر في جوبا، طالبوا فيه بإنشاء برلمان مستقل للجنوب وعلاقة فيدراليَّة مع مصر وشمال السُّودان. ومرَّة أُخرى عقد مؤتمر سري ثالث للحزب في بداية يوليو 1955م ـ في جوبا ـ طالب فيه بالفيدراليَّة وناقش إمكانية (اللجؤ للعنف ضد حكومة (الأزهري)) [8] وعندما انفجَّر تمرُّد توريت في 18 أغسطس 1955م، أنكر الحزب ـ بأغلبيَّة ساحقة ـ أيَّ علاقة له بالحدث: وأشار (بوث ديو) السكرتير العام، إلى أنَّه بالرغم متابعته لاحتمالات حدوث أعمال عنف ضد الشماليين في الجنوب، إلَّا أنَّه لَمْ يستطع فعل أيِّ شيء لايقافها. وفي وقت لاحق، أشار القيادي في الحزب (ستانسلاوس بياساما) أثناء وجوده في مدينة واو، إلى أنَّه تلَّقى تحذيراً ينبِّهه بأنَّ النواب الجنوبيين إذا عادوا للخرطوم لحضور الدورة البرلمانيَّة الجديدة في 18 أغسطس م1955م، سوف يواجهون بأحداث عنف شديدة. [9] ورغم عدم وجود دليل مباشر على تورُّط قيادة حزب الأحرار في التمرُّد، فقد تمَّ اعتقال عدد كبير مِنْ زعمائه في المديريات الجنوبيَّة الثلاث، وشمل ذلك: (كلمنت أمبورو) و(أليا كوزي) و(ستانسلاوس بياساما) وآخرين عديدين. [10] ولجنة العشرة التي عيَّنها مؤتمر الحزب في يوليو 1955م، لطرح وجهة نظره للأحزاب الشماليَّة في الخرطوم، لَمْ تتمكَّن مِنْ تسليم المذكرة للأحزاب المعنية بسبب انفجار أحداث توريت في 18 أغسطس. [11] وفي تعليق له حول الأوضاع في جنوب السُّودان ـ بعد أسابيع قليلة مِنَ التمرُّد ـ كتب (كولين ليقوم Collin Legum) يقول: (.. النواب الجنوبيون، أعضاء حزب الأحرار، لَمْ يزوروا دوائرهم الانتخابيَّة منذ انفجار الأحداث في الجنوب.. وأيّاً كان السبب، يبدو أنَّهم فقدوا ثقة ناخبيهم ولَمْ يعودوا في وضع يمكِّنهم مِنَ التعبير عن مشاعر الجنوبيين ومواقفهم تجاه القضايا الأساسيَّة التي ستطرح عليهم..) [12] والقضايا الأساسيَّة، التي أشار إليها مراسل الـ Times كانت تتركَّز في المفاوضات الوشيكة حول استقلال البلاد. والواقع أنَّ نشاطات حزب

الأحرار شهدت تراجعاً كبيراً وملموساً وأصبحت محدودة بشكلٍ بارز بعد أحداث توريت. وداخلياً، جرت تغييرات في قيادته، حيث أصبح (الفرد بورجوك) سكرتيراً عاماً في مكان (بوث ديو) و(بنجامين لوكي) حلَّ مكان (ستانسلاوس بياساما) رئيساً للحزب. وفي نوفمبر 1955م، كتب (بنجامين لوكي)، بصفته رئيساً للحزب، مذكرة لرئيس الوزراء(إسماعيل الأزهري) يؤكِّد فيها إنَّ حزب الأحرار لا يمكنه القبول بصلاحية البرلمان الحالي في تقرير مصير البلاد، في ظلِّ استمرار حالة عدم الاستقرار في الجنوب. ولكن حزبي الوطنيّ الاتِّحادي والأمة اللذان اتفقا على السير في طريق إعلان الاستقلال، تجاهلا هذه المذكرة ولَمْ يردَّا عليها.[13] وفي 18 ديسمبر دعت الأحزاب الشماليَّة (لوكي) مع آخرين، لحضور اجتماع لمناقشة مسودة اقتراح إعلان الاستقلال مِنْ داخل البرلمان، وتضمَّنت فقرات حول قيام الجمعية التأسيسيَّة بوضع الاعتبار الكافي لموضوع الفيدراليَّة. وقد يكون مُعظم القيادات الجنوبيَّة ـ في تلك الفترة ـ مُخلصين في دعوتهم لمنح الجنوب وضعية فيدراليَّة. ومع ذلك، كان هناك آخرون يقفون مع قيام دولة جنوبيَّة مستقلة. والوضعية الفيدراليَّة بالنسبة لهم قد تكون حلَّاً وسطاً يُسهِّل التحوُّل إلى الدولة المستقلة دون خسائر كبيرة للطرفين. وربّما بناءً على هذا الأساس أعلن حزب الأحرار قبوله لسودان مستقل وموحد.[14]

وفي 19 ديسمبر 1955م، تبنى البرلمان بالإجماع اقتراح إعلان الاستقلال، وتضمَّن فقرة تقول: (أنْ تُعطى الجمعية التأسيسيَّة الاعتبار الكامل لمطالب النواب الجنوبيين بالحكم الفيدرالي للمديريات الجنوبيَّة الثلاث..)[15]، وهكذا وافقته الأحزاب الشماليَّة على دراسة الحلِّ الفيدرالي للسودان. وبناءً على هذا الوعد الواضح صوَّت حزب الأحرار لاقتراح الاستقلال. وأدَّى ذلك إلى أنْ يجد الاقتراح إجماعاً شاملاً ويُعبِّر بالفعل عن توجُّه السُّودانيين نحو الاستقلال. وبكلمات أُخرى، لقد فهم النواب الجنوبيون أنَّ الشمال قد تعهَّد بالعمل على تحقيق نوع

مِنَ العلاقة الفيدراليَّة مع الجنوب، كضمان ضد ما يعتبره الجنوبيون استيعاباً ثقافياً واحتكاراً لمركز اتِّخاذ القرار الخاص بالسِّياسَة العامَّة والوظائف وخطط التنمية التنمية الاقتصاديَّة والخدمات الاجتماعيَّة..)[16] .

إنَّ ما اعتبره حزب الأحرار (اتفاق جنتلمان) كان يعني ـ في الواقع ـ تحويل مشروع الفيدراليَّة إلى لجنة صياغة الدستور، التي ستكوِّنها الجمعية التأسيسيَّة. وبالفعل تمَّ تعيين اللجنة في سبتمبر 1956م مِنْ 46 عضواً، منهم ثلاثة أعضاء فقط مِنَ الجنوب. وفي المناقشات وقف الأعضاء الشماليون (43 عضواً) مع النظام المركزي الوحدوي، بينما وقف الجنوبيون مع الدستور الفيدرالي، وذكَّروا زملاءهم في الجانب الآخر بأن قرار إعلان الاستقلال قد دعى لوضع الاعتبار الكامل لمطالب الجنوب بالحكم الفيدرالي في البلاد. ولكن الشماليين في اللجنة أبعدوا هذا الخيار منذ البداية، بحجة أنَّه غير عملي. وعندما فشلوا في إقناع هؤلاء، قرَّر أعضاء اللجنة الجنوبيون مقاطعة اجتماعات اللجنة.[17] وعلى أيِّ حال، لَمْ يُوقِّف انسحابهم عمل اللجنة، حيث واصلت مناقشاتها. وفي وقت لاحق قدمت توصياتها للبرلمان في يونيو 1958م. ولكن هذا الانسحاب كشف ضعف حزب الأحرار وعدم قدرته على التأثير في اللجنة. ويعود هذا الضعف إلى الانقسامات وسط قيادته. وانعكس ذلك في تعيين الوزراء الجنوبيين وإقالتهم بشكلٍ متكرِّر، وفي ظهور التكتلات في داخله وتغييرها بين فترة وأخرى دون مبرِّرات كافية. وإضافة إلى ذلك لَمْ يهتم الحزب بتسجيل عضويته وكتابة دستوره وبرنامجه السِياسِي وتحديد مصادر تمويله ومجالات إنفاقه. وكذلك لَمْ تكن له دُور في المديريات المختلفة. وكانت اجتماعاته تتمُّ في منازل أعضائه أو في أندية الموظفين. والمشكلة الأخطر تمثَّلت في صراعاته الداخليَّة، وخاصَّة الصراع بين (بنجامين لوكي) و(ستانسلاوس بياساما)، الذي تسبَّب في إحباط العديد مِنَ السِياسِين الجنوبيين وتوجُّههم إلى الانضمام للأحزاب الشماليَّة.[18] وفي 1957م شهد الحزب انقساماً كبيراً، حيث قام أكثر مِنْ نصف الأعضاء بانتخاب

(بياساما) رئيساً جديداً للحزب. وفي الحال دعى جناح (لوكي) إلى اجتماع، توصَّل إلى تكوين لجنة تنفيذيَّة أخرى بقيادته. وهكذا، استمرَّ الصراع بين الجناحين دون أمل في المصالحة. ولكن كلاهما لَمْ ينجح في فرض وجوده السِياسِي في أرض الواقع حَتَّى اقتراب موعد انتخابات 1958م.[19] ونتيجة لهذه الصراعات وفقدان الثقة بين السِياسِيين، قرَّر (أزبوني منديري Ezboni Mundiri) المتخرِّج حديثاً مِنْ جامعة الخرطوم وآخرون تكوين حزب جديد باسم الحزب الفيدرالي. وبذلك ظهر حزب جديد في السِّياسَة الجنوبيَّة ــ أكثر راديكاليَّة ـ في مواجهة حزب الأحرار المشغول بصراعاته وانقسامات قياداته. وفي 30 يونيو 1957م، تمَّ حلّ البرلمان لإجراء انتخابات عامَّة. وفي هذه الانتخابات، التي جرت بين 27 فبراير و9 مارس 1958م، كان 36 مِنْ نواب الجنوب الستة وأربعين مِنَ الوجوه الجديدة. والمفاجأة أنَّ مُعظم قيادات حزب الأحرار القديمة فقدت مقاعدها، وعلى رأسها (بنجامين لوكي) و(الفرد بورجوك) و(فلمون ماجوك) الذين ترشحوا في دوائر بحر الغزال. ولَمْ ينجح مِنْ هذه القيادات سوى (بوث ديو) و(ستانسلاوس بياساما). وهكذا أدَّت نتائج الانتخابات إلى ظهور قيادة جنوبيَّة جديدة، شابة وأكثر راديكاليَّة.[20] وقرَّرت هذه القيادة تنظيم نفسها في (الكتلة البرلمانيَّة الفيدراليَّة) تحت قيادة الأب (ساترنينو لوهيرو Saturnino Lohure) وانضمت إليها العناصر النشطة في حزب الأحرار القديم، وتكون مكتبها مِنْ(بياساما) زعيماً للكتلة، و(ساترنينو) رئيساً، و (أليجا مايوم) نائباً للرئيس، و(لويجي أدوك) سكرتيراً عاماً. وبدأت الكتلة نشاطها بالاستعداد لمناقشات الدستور الفيدرالي. وكانت تأمل في إجازته في البرلمان الجديد.

لقد أكملت لجنة صياغة الدستور عملها وقدَّمت مسودتها للبرلمان الجديد في مايو 1958م. وتركَّزت أهمُّ توصياتها في الآتي: (1) أنَّ السُّودان جمهوريَّة ديمقراطيَّة برلمانيَّة موحَّدة (2) الإسلام هو دين الدولة الرسمي (3) اللغة العربيَّة هي اللغة القوميَّة الرسميَّة ... ورفض الفيدراليون هذه التوصيات. وبحكم عدم

تأثيرهم في المناقشات، فقد قاموا بمقاطعة اجتماعات البرلمان.[21] ونسبة لغيابهم قرَّر النواب الشماليون إحالة مسودة اللجنة إلى لجنة برلمانيَّة لدراستها وتقديم تقريرها للبرلمان في موعد لا يتجاور 17 نوفمبر 1958م. ولكن هذه اللجنة لَمْ تستطع مواصلة عملها نتيجة للخلافات الواسعة بين أعضائها الشماليين والجنوبيين حول موضوع الفيدراليَّة الذي سيطر على مناقشاتها. ولذلك قرَّرت إرجاع المسودة للبرلمان. ويشار إلى أنَّ الجنوبيين رفضوا مناقشة أيِّ فقرة في المسودة قبل حسم مسألة الفيدراليَّة. ومن جهة أخرى، ظلَّ الشماليون ينظرون للفيدراليَّة كخطوة كبيرة قد يستخدمها الجنوبيون كجسر للانفصال.[22] وبعد اجتماعات جانبيَّة عديدة بين الأعضاء الشماليين والجنوبيين، اقترح الأخيرون إرجاع المسودة للبرلمان حَتَّى يتمكَّنوا مِنْ شرح وجهة نظرهم أمامه. وبالفعل قام الأب (ساترنينو) بشرح وجهة نظر الكتلة الفيدراليَّة أمام البرلمان بقوله (.. سَيِّدي الرئيس .. الجنوب ليس له نوايا سيئة تجاه الشمال.. الجنوب، ببساطة، يطالب بإدارة شئونه المحليَّة في ظلِّ سودان موحد.. الجنوب ليس له نوايا للانفصال عن الشمال. وإذا كانت هناك نوايا فعلاً فليس هناك قوَّة في الأرض تستطيع أنْ تمنعنا مِنَ الانفصال.[23] الجنوب يطالب بالفيدراليَّة ليتوحد مع الشمال، وهو حقٌّ يملكه الجنوب، دون شكٍّ، بحكم مبدأ تقرير المصير الذي يقرَّه العقل والديمقراطيَّة للشعب الحُرّ..)[23] وفي هذه الفترة، التي تميزت بالقلق وعدم الاستقرار والغموض في الشمال والجنوب على السواء، ونتيجة لعدم الاستقرار السِياسِي، قامت القوات المسلَّحة بالاستيلاء على السُّلطة في 17 نوفمبر 1958م.. وهكذا جاء صعود الفريق إبراهيم عبود للسُّلطة ـ بعد ثلاث سنوات فقط مِنَ الاستقلال ـ وقام بحلِّ الأحزاب والنقابات وأُدخل الحوار الشمالي /الجنوبي في مرحلة جديدة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ تجربة النظام اليدمقراطي البرلماني في السُّودان، رغم قصورها وعيوبها الكثيرة، كانت تتميَّز بسمتيْن إيجابيتيْن، هما: (1) أنَّ النظام البرلماني يُساعد في كبح جماح المتطرفين الشماليين، الذين كانوا يعملون لقمع

الأحزاب الجنوبيَّة بسبب دعوتها الواضحة والقويَّة للحكم الفيدرالي أو الانفصال. (2) أنَّه يوفِّر منابر حُرَّة للحوار السلمي بين القيادات السِّياسيَّة الشماليَّة والجنوبيَّة ويفتح الباب للوصول إلى تسويات مُخلصة وواقعيَّة (...) ولذلك يمكن القول إنَّ التجربة البرلمانيَّة القصيرة ـ التي عاشها السُّودان في الخمسينات ـ كانت تشجِّع سياسة المساومات، حيث تسود تقاليد الحوار والتعاون بدل المواجهة والاقتتال.[24]

صحيح أنَّ السنوات الثلاث التي أعقبت إعلان الاستقلال لَمْ تشهد أيَّ خطوة إيجابيَّة في اتِّجاه تحقيق مطالب الجنوب ـ ولكن ـ مع ذلك كان السِياسيون قادرين على إجراء لقاءات وحوارات حُرَّة حول سُبل تحقيق تلك المطالب. وعند استيلاء العسكر على السُّلطة، ظهر نوع جديد مِنَ العمل السِياسي، ليس في الخرطوم، بل في المنفى، خارج السُّودان.

سياسة دبلوماسيَّة المدافع:

أدَّى صعود العسكر للسُّلطة إلى تغيير جذري في الحوار السِياسي بين الشمال والجنوب، حيث انتقل مِنْ أسلوب الحوار والتعاون إلى أسلوب المواجهة والاقتتال. وبعد عام واحد مِنْ سيطرة الجيش على السُّلطة، عادت مناخات تمرُّد توريت لتسيطر على المسرح السِياسي مِنْ جديد. ففي ديسمبر 1960م أعدت الحكومة خطَّة لحملة اعتقالات واسعة وسط النواب والسِياسيين الجنوبيين. ولتحاشي هذه الحملة الوشيكة، قرَّرت مجموعات مِنَ السِياسيين الجنوبيين الهروب إلى البلدان المجاورة، وكان بعضهم قد خرج للتوِّ مِنَ المعتقل. وشملت المجموعة الأولى، التي هربت إلى شرق إفريقيا، كلاً مِنَ: (أليا ليوب Elia Lupe) و(جوزيف أدوهو) والأب (ساترنينو لوهير) و(فرديناند أديانق Ferdinand Adyang) و(وليام دينق نيال) و(صمويل رينزي Saimuel Renzi) وفي 1962م هربت مجموعة أُخرى، شملت

(دمنيك موروبل Dominic Murwell) و(أزبوني منديري). والذين استقروا في شرق إفريقيا، بدأوا في تعبئة الطلاب الجنوبيين في جامعات الخارج وتدريبهم للعمل السِياسي مِنْ أجلِ ما اسموه (قضية الجنوب) ونجحوا في ذلك، خاصَّة وسط الطلاب الذين تلّقوا منحاً دراسيَّة مِنَ الإرساليات المسيحيَّة في إنجلترا، ومن هؤلاء برزت أسماء عديدة شملت: (فيليب بيداك) و(ناتالي ألواك) و(جورج كواني) الذين أصبحوا، في الفترة اللاحقة، قيادات مُؤثِّرة في السِّياسَة الجنوبيَّة في الخارج.[25]

الاتّحاد الوطنيّ الإفريقي السُّوداني:

في فبراير 1962م قام بعض السِياسيين في الخارج، انطلاقاً مِنْ ليوبولدفيل في (زائري) بتكوين تنظيم سياسي جديد أَسموه (الاتِّحاد الوطنيّ للمناطق السُّودانيَّة المقفولة SACDND) تحت زعامة الأب(ساترنينو لوهير)، و(جوزيف أدوهو) رئيساً، و(ماركو روم) نائباً للرئيس، و(وليام دينق) سكرتيراً عاماً، و(أقري جادين) نائباً للسكرتير العام. وهذا التنظيم كان يختلف عن التنظيمات الجنوبيَّة التقليديَّة التي كانت نشطة قبل الحكم العسكري، في عِدَّة جوانب. فقد كان التنظيم الجديد مقاتلاً في طبيعته وحدَّد أهدافه في تحرير الجنوب مِنْ سيطرة الحكومة المركزيَّة والشمال وتكوين دولة مستقلة.[26] ولأجل العمل على طرح برنامجه قامت قيادة SACDND باستخدام روما ولندن كمراكز للعمل بحكم توفُّر مداخل للتمويل والإعلام، نتيجة اتصالات وعلاقات نجحت في إقامتها هناك. ففي لندن، مثلاً، بدأت في نشر صحيفة صوت جنوب السُّودان Voice of the Sauthern Sudan في مارس 1963م. وفي لندن نفسها قام (وليام دينق) و(جوزيف أدوهو) بإقناع Institute of Race Relations بنشر البيان السِياسي للتنظيم الجديد، تحت عنوان (مشكلة جنوب السُّودان)[27] وفي أكتوبر 1963م استبدلت القيادة اسم التنظيم بـ (الاتِّحاد الوطنيّ

الإفريقي السُّودانيّ) SANU. وفي الوقت نفسه جرت محاولات عديدة لجعل يوغندا مركزاً للتنظيم ـ بحكم قربها لجنوب السُّودان ـ ولكن السُّلطات اليوغنديَّة وجدت نفسها تحت ضغوط متعاكسة. فمن جهة، كانت تريد مساعدة السِياسيين الجنوبيين في الخارج، ولكنَّها أيضاً كانت ترغب في المحافظة على علاقات جيدة مع جارها السُّودان. وهكذا قامت في أكتوبر 1963م باعتقال (جوزيف أدوهو) القيادي في تنظيم سانو، مع عدد مِنَ القياديين الآخرين بدعوى إدارة تنظيم غير شرعي في أراضيها وتنظيم حملات ضد السُّودان.[28]

الأنيانيا: حرب العصابات:

تمَّ إنشاء جيش التحرير الوطنيّ، أو حركة الأنيانيا، رسيماً في 18 أغسطس 1963م، أيّ في الذكرى الثامنة لتمرُّد توريت. وإعلان إنطلاق الجناح العسكري لحزب سانو، كما سُمِّي لاحقاً، تمَّ في كمبالا بيوغندا. وأشار أحد لواءات الأنيانيا إلى جهود حزب سانو في الوصول إلى حلٍّ سلمي لمشكلة جنوب السُّودان. ولكنَّه استدرك قائلاً: (لقد نفد صبرنا ووصلنا الآن إلى قناعة بأنَّ استخدام القوَّة هو الطريق الوحيد الذي يوصلنا إلى ما نريد.. مِنَ الآن سنعمل مِنْ أجل تحقيق الأفضل أو الأسوأ.. إنَّنا لا نحتاج إلى الشفقة والدعوات ولن نستسلم..)[29] واختارت الأنيانيا القتال مِنْ أجل تحرير جنوب السُّودان مِنْ سيطرة الشمال وإنشاء دولة إفريقيَّة ذات سيادة. وكان هذا التنظيم العسكري يتكوَّن ـ بشكلٍ رئيس ـ مِنْ عناصر تمرُّد توريت الذين دخلوا غابات وأحراش الجنوب، وزملائهم الذين وجدوا طريقهم إلى شرق إفريقيا. وفي البدايات الأولى، كان تسليح القوات المقاتلة بائساً، ولكن كان هناك بعض الضُبَّاط الهاربين المدربين الذين تركوا الجيش السُّودانيّ. وكانوا ملمين ببعض مهارات حرب العصابات وتكتيكاتها.[30] وفي المراحل الأولى لنشاطها، كانت قوات الأنيانيا تقوم على أسس جغرافيَّة وقبليَّة، حيث كانت كلُّ مجموعة

قبليَّة تعمل في منطقتها. وكانت هذه القوات غير مرتاحة مِنَ السِياسِيين والمدنيين عموماً، بحكم اعتزازها بموقعها العسكري الجديد. والواقع، كان على السِياسِيين، وكذلك بعض قيادات الأنيانيا في وقت لاحق، أنْ يقبلوا وجود هذه القوات المقاتلة كجناح عسكري وحيد لحركة تحرير جنوب السُّودان.[31] وكان ذلك يعني في الواقع العملي الاعتراف باستقلاليتها. ولكن السؤال هنا: إلى أيِّ مدى يمكن القول إنَّ قيادة حزب سانو هي التي أسست قوات الأنيانيا؟ وهل كانت تُسيطر عملياً على نشاطها؟ وهل يمكن اعتبارها جناحاً عسكرياً لحزب سانو؟، الإجابة على مثل هذه الأسئلة تتفاوت بين زعماء حزب سانو أنفسهم، وترتبط بمدى قرب كلٍّ منهم بقيادة قوات الأنيانيا في تلك الفترة. إذْ إنَّ (جورج كواني) و(جوزيف أدوهو)، القياديان البارزان في حزب سانو، مثلاً، يؤكدان أنَّ اللجنة التنفيذيَّة لسانو هي التي اتَّخذت قرار تكوين تلك القوات في فبراير 1963م. ويعني ذلك أنَّها كانت تُمثِّل جناحه العسكري، وتخضع لتوجيهاته وتعليماته. وفي الجانب الآخر، يشير (وليام دينق) السكرتير العام لسانو، إلى أنَّ قوات الأنيانيا كوَّنتها العناصر النشطة في داخلها، وفي فترة لاحقة اتَّصلت بحزب سانو للحصول على الموافقة الرسميَّة.[32] وأياً كانت الحقيقة، هناك مؤشرات عديدة تؤكِّد أنَّ قيادة سانو بذلت جهوداً ضخمة لإنشاء قوات الأنيانيا، كجناح عسكري فعَّال للقيادة السِّياسِيَّة في الخارج. ويبدو أنَّ قرار تنظيم المقاومة المسلَّحة قد اُتخذ عند اقتناع السِياسِين في الخارج بخيار استخدام القوَّة كبديل وحيد لأسلوب الحوار السلمي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ قيادة حزب سانو لَمْ تربط نفسها بالنشاطات العسكريَّة لقوات الأنيانيا، رغم أنَّها ظلَّت تقدِّم لها مساعدات كبيرة.[33]

ثورة أكتوبر 1964م:

يبدو أنَّ الحكم العسكري لَمْ يواجه صعوبات كبيرة في الجنوب، رغم هجومات قوات الأنيانيا المتقطعة على مراكز ونقاط الشرطة هناك. ومع ذلك كانت لفترة الحكم العسكري أهميتها البارزة في تاريخ الحركة السِّياسِيَّة الجنوبيَّة. فهي لَمْ تؤدِّي فقط إلى تحرُّك السِياسِين الجنوبيين في الخارج للقيام بنشاط جاد وواسع في خارج وداخل السُّودان، بل أنَّ هذه الفترة شهدت تغيير القيادات السِّياسِيَّة القديمة بقيادات جديدة في خارج وداخل البلاد.[34]

في سبتمبر 1964م، شعرت الحكومة العسكريَّة بعدم جدوى العنف في حلٍّ مشكلة الجنوب، ولذلك كوَّنت لجنة للتحقيق في أسباب المشكلة وتقديم مقترحات لحلِّها وتحقيق الاستقرار في البلاد. وتكوين اللجنة كان يُؤشر على فشل الحكومة في تعزيز مكانتها في الشمال والجنوب على السواء.[35] وكان أيضاً يعني البدء في فتح الحوار حول الحلّ السلمي لمشكلة الجنوب. وفي هذا الخصوص كان المناخ السِياسِي العام في تلك الفترة قلقاً ومتوتراً، كما يقول بروفسير روبرت كولنز (.. في عام 1962م كانت مجموعات مدنيَّة عديدة، تشمل الانتلجنسيا والنقابات والاتِّحادات المهنيَّة وموظفي الخدمة المدنيَّة، إضافة إلى الطوائف الدينيَّة القويَّة، قد وصلت إلى ذروة ضيقها ورفضها للحكم العسكري القائم .. حَتَّى الطوائف الدينيَّة المحافظة أعلنت رفضها له، عندما شعرت بعدم قدرتها على ممارسة نشاطها السِياسِي، كما كانت تفعل في الفترة السابقة. وأكثر مِنْ ذلك، أصبحت المجموعات القبليَّة وجماهير البروليتاريا المتناميَّة في حالة رفض متزايد للحكومة العسكريَّة .. وذلك لأنَّ الحكومات البرلمانيَّة، حَتَّى لو كانت فاسدة، فقد كانت تتسم بالحيويَّة والنشاط والتنافس. وبيانات وقرارات الحكم العسكري المضخمة واستعراضاته البطوليَّة لَمْ تعوض عن الحيويَّة والاندفاع الذي كانت تحدثه الأحزاب ولا عن الانفعالات والعواطف الجياشة التي كان يحرِّكها النشاط السِياسِي. وأكثر مِنْ ذلك، أنَّ الحكم

العسكري لَمْ يطرح مخرجاً إيجابياً مِنْ حالة عدم الاستقرار السِياسِي الجاري في البلاد. وفي النهاية حاصرته العزلة السِّياسِيَّة القاتلة حَتَّى تمَّ اسقاطه بالعصيان المدني والإضراب السِياسِي العام. ومشكلة جنوب السُّودان كانت أهمُّ العوامل التي ساعدت في ذلك..) [36].

وفي 21 أكتوبر 1964م، أدَّت ندوة عامَّة في جامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب إلى انفجار سلسلة مظاهرات في العاصمة الخرطوم، وتطوَّرت بالتدريج لتتحوَّل إلى انتفاضة شعبيَّة واسعة، شارك فيها التُجَّار ورجال الأعمال وموظفو الخدمة المدنيَّة والأحزاب التقليديَّة بقياداتها المتمرِّسة والتنظيمات الأُخرى. وتجمَّعت الأحزاب التقليديَّة والتنظيمات اليساريَّة والإسلاميَّة الحديثة في جبهة وطنيَّة موحدة، وطالبت برجوع الجيش إلى ثكناته واستقالة الحكومة والعودة لدستور 1956م وحلّ مشكلة الجنوب. وفي اليوم الثالث للانتفاضة، بعد استشهاد عدد مِنَ الطلاب والمواطنين وجرح أعداد كبيرة في المظاهرات، قامت قيادة الجيش بتسليم السُّلطة للمدنيين. وبعد أسبوع تمَّ تكوين حكومة انتقاليَّة مِنَ الاتِّحادات والنقابات والأحزاب الشماليَّة والجنوبيَّة. [37]

مؤتمر المائدة المستديرة:

بعد أنْ عَلِم بسقوط الحكم العسكري في الخرطوم، كتب (وليام دينق) خطاباً مِنْ جنيف إلى (سر الختم الخليفة) رئيس الوزراء الجديد، اقترح فيه عقد مؤتمر مائدة مستديرة لحلِّ مشكلة الجنوب. [38] واقترح أنْ يُعقد المؤتمر في الخارج أو في مدينة جوبا، وأنْ تشارك فيه كلّ الأطراف المتنازعة، إضافة إلى مراقبين مِنَ البلدان العربيَّة والإفريقيَّة. ووافق رئيس الوزراء على الاقتراح مِنْ حيث المبدأ، ووجد ذلك ترحيباً واسعاً واعتبر بداية للحوار المباشر بين الشمال والجنوب لحلِّ المشكلة القائمة. ولكن

قيادة حزب سانو ارتبكت بالخطوة المنفردة، التي أتخذها (وليام دينق). ومع ذلك قرَّرت حضور الجلسة الافتتاحيَّة للمؤتمر في الخرطوم. أمَّا (وليام دينق) فقد قرَّر الذهاب إلى السُّودان والابتعاد عن حزب سانو.[39] ونتيجة لذلك سيطرت المنافسات والمشاكل الماليَّة والاختلافات القبليَّة والجهويَّة على مناقشات السِياسيين الجنوبيين حول المؤتمر. وفي ظلِّ هذه الخلافات كان حزب سانو مهدّداً بانقسامات واسعة. وفي هذا الوضع الحرج، ظهرت إشارات بانقسامه إلى تنظيمات متعدِّدة. وهذه الوضعية لا تساعد في الدخول في مفاوضات جادَّة مع حكومة السُّودان حول حلِّ مشكلة الجنوب. والمفارقة أنَّ المجموعات الجنوبيَّة في الداخل تمكَّنت مِنْ تنظيم نفسها في تنظيم موحد تحت اسم (جبهة الجنوب) وفي الأسابيع القليلة، التي أعقبت سقوط الحكم العسكري، أصبحت تُعبِّر عن وجهة النظر الجنوبيَّة في الأحداث الجارية في البلاد.[40] وبعد تبادل رسائل عديدة بين أعضائها في إديس أبابا ونيروبي وكمبالا، قرَّرت قيادة سانو تجميد خلافاتها وصراعاتها في الوقت الحالي، والمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة، ليس في الخارج أو جوبا، كما اقترحت، وإنَّما في الخرطوم.

وفي داخل السُّودان قرَّرت جبهة الجنوب تنسيق برنامجها التفاوضي مع سانو. وحضر المؤتمر أيضاً (وليام دينق)، باسم جناحه المعروف بـ (سانو وليم دينق) ومِنَ الشمال شاركت في المؤتمر أحزاب الأمة والوطنيّ الاتِّحادي والشَّعب الديمقراطي والشيوعِي وجبهة الميثاق الإسلامي. وذلك إضافة إلى تنظيمات شماليَّة وجنوبيَّة صغيرة أخرى. وترأس المؤتمر مدير جامعة الخرطوم بروفسير (النذير دفع الله) وحضره مراقبون مِنَ الجزائر ومصر وغانا وكينيا ونبيجيريا وتنزانيا ويوغندا.[41]

اُفتتح المؤتمر في 16 مارس 1965م بخطاب افتتاحي مِنْ رئيس الوزراء (سر الختم الخليفة) وكلمات مِنْ رؤساء الأحزاب السِّياسِيَّة. واعترف رئيس الوزراء في خطابه بوجود ما أسماه (اختلافات ثقافيَّة وتاريخيَّة بين الشمال والجنوب)، وأشار إلى أنَّ المشكلة السُّودانيَّة هي مشكلة إفريقيَّة نموذجيَّة وأنَّ حلَّها سيكون مفيداً لكلِّ

دول القارة الإفريقيَّة. أمَّا الأحزاب الشماليَّة، فقد ركَّزت على حلٍّ المشكلة في إطار السُّودان الموحد. وفي الجانب الآخر، أشار حزب سانو وجبهة الجنوب إلى أنَّ أيَّ حلٍّ لا يتضمنَ الاعتراف بحقٍّ تقرير المصير للجنوب سوف لن يستمر، بينما طالب (وليم دينق) بوضعية فيدراليَّة للجنوب.[42] المهم أنَّ المؤتمر واصل مداولاته طوال الفترة 16–29 مارس، ولكنَّه فشل في الوصول إلى أيٍّ تسوية حول القضايا المطروحة. وهنا تدخَّل رئيس الوفد النيجيري وطلب مِنَ الأطراف المعنية الوصول إلى اتفاق معقول. وقال في كلمته (.. إنَّ المهم ليس المشاكل التي تواجه شعباً ما، وإنَّما المهم هو كيف تواجه قياداته السِّياسِيَّة هذه المشاكل ..)[43]، ونتيجة لذلك قرَّر المؤتمر في النهاية (1) تأجيل المؤتمر لثلاثة شهور ومواصلة بعد ذلك بدعوة مِنَ الحكومة في الخرطوم. (2) تكوين لجنة مِنْ 12 عضواً لدراسة التغييرات الدستوريَّة والإداريَّة والماليَّة المطلوبة لتنظيم العلاقة بين الجنوب والحكومة المركزيَّة، وتقديم تقريرها وتوصياتها للحكومة التي ستدعو المؤتمر للانعقاد في جولة ثانية (...) وقرر المؤتمر أيضاً إعداد برنامج إنقاذ انتقالي عاجل للجنوب لتسهيل توطين اللاجئين وجنوبيَّة الإدارة في الإقليم ومساواة الأجور في الجنوب والشمال وتأسيس جامعة في الجنوب.[44]

مع أنَّ المؤتمر فشل في الوصول إلى حلٍّ لمشكلة الجنوب، إلَّا أنَّه وفَّر فرصة للطرفيْن المتحاربيْن للاجتماع معاً والاستماع لوجهة نظر كلٍّ منهما، ولكنَّه لَمْ يواصل أعماله مرة أُخرى، كما كان مُخطَّطاً، ولَمْ تُنفذ قراراته المشار إليها أعلاه[45]، وبحكم اتِّساع الخلافات بين الطرفيْن، لَمْ تكن هناك إمكانية لدعوة المؤتمر لجولة ثانية. وفي الخارج تواصلت منافسات وصراعات السِياسِيين الجنوبيين ووصلت في منتصف 1965م إلى مرحلة خطيرة.[46]

التطوُّرات السِّياسيَّة في الخارج:

بعد نهاية المؤتمر مباشرة انفجرت خلافات وصراعات حركة السِياسِيين الجنوبيين في الخارج ـ نتيجة للمنافسات الشخصيَّة ـ وانقسمت إلى مجموعتيْن متخاصمتيْن، هما (جبهة تحرير أزانيا) ALF بقيادة (جوزيف أدوهو) و(جورج كواني)، و(جبهة تحرير السُّودان الإفريقي) SALF بقيادة (أقري جادين). وبذلت قيادات الكنائس السُّودانيَّة في شرق إفريقيا جهوداً كبيرة لتوحيد المجموعتيْن. وفي ديسمبر 1965م نجحت هذه الجهود في توحيدهما في تنظيم موحد تحت اسم (جبهة تحرير أزانيا) وأصبح (جوزيف أدوهو) رئيساً لها و(أقري جادين) نائباً للرئيس. ولسوء الحظ لَمْ تستمر هذه الوحدة طويلاً. فبعد شهور قليلة، قام (جوزيف أدوهو) بفصل (أقري) مِنْ منصبه. وفي أغسطس 1967م، تمكَّن الأخير مِنْ كسب دعم وتأييد عدد مِنَ السياسِيين البارزين. وفي تلك الفترة قام بعقد مؤتمر في أنقودري Angudri بالقرب مِنَ الحَدود مع الكنغو حضره سياسيون وممثلون لقوات الأنيانيا في كلِّ مناطق الجنوب.[47] وكانت تلك هي المرَّة الأولى، التي يلتقي فيها قادة حزب سانو مع ضُبَّاط الأنيانيا. وفي هذا اللقاء بذل الأخيرون جهوداً كبيرة لإقناع السِياسِيين بوضع حدٍّ لخلافاتهم وصراعاتهم الشخصيَّة، والتركيز على هدف (تحرير الجنوب) واتَّفق المؤتمر على حلِّ جميع المجموعات السِّياسِيَّة وتوحيدها في تنظيم جديد باسم (الحكومة المؤقتة لجنوب السُّودان) SSPG وأنْ تكون بوقو Bugu ـ في منطقة ياي ـ عاصمة للحكومة الجديدة. وهكذا تمَّ تكوين الحكومة المؤقتة مِنْ كلِّ المجموعات القبليَّة في الجنوب، حيث أصبح (أقري جادين) رئيساً، ومُنح منافسة (جوزيف أدوهو) منصب وزارة الاتصالات.[48] ولأجل كسب دعم قوات الأنيانيا وإخضاعها لسيطرة المدنيين، كان على الحكومة المؤقتة تكوين مجلس دفاع مِنْ وزير الدفاع والقائد العام ورئيس هيئة الأركان ومسئول المخابرات. وذلك ليقوم، بالتنسيق مع الضُبَّاط المسئولين في الأقاليم المختلفة، بالإشراف على كلِّ العمليَّات العسكريَّة في

المديريات الجنوبيَّة الثلاث.[49] ومن جهة أُخرى، حاولت الحكومة فرض سيطرتها على إدارة المناطق المحرَّرة. ولذلك قسمت الجنوب إلى 9 مناطق إداريَّة، يدير كُلّاً منها مفوض Commissioner يقوم بتنسيق عمله مع الضابط المسئول عن قوات الأنيانيا في المنطقة، وأكثر مِنْ ذلك تمَّ إنشاء مجالس مناطق ومديريات. وفي الوقت نفسه تمَّ تجميد علاقات قوات الأنيانيا الوطنيَّة المسلَّحة مع جبهة الجنوب في الداخل. وبذلت جهود مقدرة لتنفيذ قرارات مؤتمر أنقودري، ولكن سرعان ما عادت الخلافات والصراعات داخل الحكومة المؤقتة. ونتيجة لذلك هرب (أقري جادين) إلى نيروبي، وتربط بعض الأخبار هذه الصراعات بصراعات أوسع بين الإستوائيين وعُصبة مِنَ الدينكا. وفي غياب (أقري جادين)، قرَّر نائب الرئيس (كاميلو دول Camillo Dhol) ـ مِنَ الدينكا ـ الدعوة لمؤتمر آخر في مارس 1969م في بالقو- بندو Balgo–Bindo في منطقة ياي. وعند انعقاده أعاد تأكيد كلِّ قرارات مؤتمر أنقودري وسُمِّي جنوب السُّودان بـ (دولة النِّيل)، وبذلك أصبحت الحكومة الجديدة (حكومة النِّيل المؤقتة) وأصبح (غوردون مورتات) ـ مِنَ الدينكا ـ رئيساً لها. ومثل حكومة جنوب السُّودان المؤقتة، سارت حكومة النِّيل المؤقتة في طريق الحرب لتحرير الجنوب.[50] ويُشار هنا إلى أنَّ هذه الحكومات جميعها لَمْ تجد أيَّ اعتراف بها مِنَ الدول الأُخرى في إفريقيا وبقيَّة بلدان العالم.

كان تكوين حكومة النِّيل المؤقتة يؤشِّر دخول مرحلة جديدة في صراعات وانقسامات السِياسِين الجنوبيين في الخارج. ونتيجة لذلك ظهرت حركات سِياسِيَّة عديدة، كلٌ منها يدّعي أنَّه الممثل الوحيد لشعب الجنوب. ففي 15 سبتمبر 1969م، مثلاً، أنشأ (أميديو تافنق Emidio Taffeng) القائد العام للحكومة المؤقتة لجنوب السُّودان، بمساعدة تسعة مِنْ ضُبَّاط قوات الأنيانيا وستة مِنَ السِياسِين البازين، حكومة منفصلة باسم حكومة أنييدي الثوريَّة Anyidi. وعند عودته مِنْ نيروبي أصبح (أقري جادين) وزير خارجيتها[51]. وفي نفس الوقت تقريباً، وفي منطقة الحدود

مع الكنغو، تمَّ تكوين حركة زانداويَّة انفصاليَّة، بقيادة الكولونيل (صمويل أبوجون) و(ميخائيل تاويلي Micheal Tawili) باسم (حكومة نهر سو الثوريَّة River Sue Gov) وسُمِّي جنوب السُّودان جمهوريَّة Sue. وفي هذا الوقت كوَّن (أزبوني منديري) حكومة أخرى باسم (حكومة أزانيا السُّودان) في شرق إفريقيا وجعل نيروبي عاصمة لها.[52]

في نهاية عام 1969م، كانت هناك ثلاث حكومات في الجنوب: حكومة النِّيل المؤقتة، وحكومة نهر سو الثوريَّة، وحكومة أنييدي الثوريَّة، إضافة إلى حكومة أزانيا السُّودان وجبهة تحرير أزانيا بزعامة (أدوهو). وهكذا، يمكن القول إنَّ السِياسيسن في الخارج كانوا منقسمين وغير منظمين ولَمْ يستطيعوا توحيد أنفسهم في حركة تحرير موحَّدة.

وفي داخل السُّودان كانت الأحزاب الجنوبيَّة ـ هي الأُخرى ـ غير موحدة تماماً كالحركة الجنوبيَّة في الخارج. والأحزاب الأساسيَّة الناشطة وقتها داخل السُّودان، تمثَّلت في جبهة الجنوب وحزب سانو (وليام دينق). والأخير كان يدعو للفيدراليَّة بينما كان الثاني يدعو للانفصال.[53] وهناك مجموعات سِياسِيَّة صغيرة، مثل حزب الوحدة بقيادة (سانتينو دينق) كما هو واضِح مِنْ اسمه، ولكنَّه كان يقف ضد قيام دولة إسلاميَّة في السُّودان. ومن جهة أُخرى قام (بوث ديو) و(ستانسلاوس بياساما) بإحياء حزب الأحرار القديم، لكنَّه لَمْ يجد تأييداً واسعاً في بداية عام 1970م. ويبدو أنَّ المشلكة الأساسيَّة، التي كانت تواجه الأحزاب الجنوبيَّة في داخل السُّودان، تمثَّلت في انشغالها بمحاربة بعضها أكثر مِنَ العمل معاً كجبهة موحدة في مواجهة الأحزاب الشماليَّة. وعلى أيِّ حال، يبدو أنَّ السِياسيين الجنوبيين في الداخل، كانوا أفضل مِنْ زملائهم في الخارج، مِنْ ناحية تمرسهم في العمل السِياسِي وتمسكهم باستراتيجيَّة معقولة للوصول إلى تسوية مُشرِّفة لمشكلة الجنوب.[54]

ضعف التنظيمات الجنوبيَّة:

مُعظم الحركات السِّياسيَّة الجنوبيَّة في الخارج كانت تتميَّز بفقدان التركيب التنظيمي، الذي كان مِنَ الممكن أنْ يُعالج منافسات وانقسامات قياداتها. فمُعظمها ليس له دستور. وإذا وجد مثل هذا الدستور فإنَّه لا يطبق في أرض الواقع. ويبدو أنَّ الانقسامات الداخليَّة قد تطوَّرت إلى ظاهرة تُولِّد سلسلة حركات سِياسيَّة مِنْ كلِّ حركة، كما أشرنا في السطور السابقة، بحجَّة تمثيل الحركة الانفصاليَّة الجَنوبيَّة. وهنا نضع الملاحظات التاليَّة: أوَّلاً، أنَّ حزب سانو، والأحزاب الأُخرى المنفصلة عنه، لَمْ تكن لها مكاتب حزبيَّة أو أماكن رسميَّة للاجتماعات. والجبهات والمجالس والحكومات المؤقتة والثوريَّة، كلّها لَمْ تكن لها أجهزتها البروقراطيَّة المحدَّدة. والواقع، أن هذه التنظيمات ظلَّت ـ لحدود كبيرة ـ مجرد مجموعات أصدقاء أو حلفاء، ومتأثِّرة، بالطبع، بصعوبات الحياة السِّياسِيَّة في الخارج.[55] ثانياً، كان مُعظم أو كلُّ السياسِيين في الخارج يعيشون صعوبات ماليَّة كبيرة، واللوائح والإجراءات الخاصَّة بالمحاسبة الماليَّة، كانت غير موجودة أو غير فعَّالة. وهذا تؤكِّده حقيقة أنَّ جهوداً تنظيميَّة عديدة ظلَّت تجد مقاومة عنيفة، لأنَّ السياسِيين كانوا مستعدين دائماً للتخلِّي عن العمل السياسِي. ثالثاً، ليس هناك آليات لترتيب السياسات والقرارات أو لحلِّ المشاكل الخاصَّة بالقيادة والمسئولية. ولذلك ـ في غياب الاتفاق على مبادىء ونُظم العمل ـ كانت التنظيمات السِّياسِيَّة الجنوبيَّة في داخل وخارج السُّودان تتميَّز بدرجة عاليَّة مِنَ الفرديَّة. وهذا السلوك والنهج يقود بالضرورة إلى الفصل التعسفي الذي لا يستند إلى تقاليد أو نُظم محدَّدة. رابعاً، إنَّ المساعدات الخارجيَّة وطريقة توزيعها تقود إلى مشاكل كبيرة، نتيجة لغياب القنوات الرسميَّة والأُسس الواضحة في إدارة الموارد الحزبيَّة وطريقة ومجالات إنفاقها.[56] وهذا الخلل أدَّى إلى تفشِّي عدم الثقة بين السياسِيين الجنوبيين، وتسبَّب في اللجؤ للتكتلات عند الشعور بالإبعاد القسري مِنَ المواقع والامتيازات الماليَّة. ومثل هذه الحالة تنتشر وسط الأفراد الذين لا يملكون مصادر مستقلة للدخل (...) المهم، كلُّ أوجه القصور المُشار إليها لها

تأثيرات سلبيَّة كبيرة في العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة. فقد كان مثلاً مِنَ المستحيل أنْ تدخلٍ الحكومة المركزيَّة في مفاوضات سلام مع مجموعات سِياسِيَّة تعيش مثل هذا التفكك والصراع والانقسام.

أمَّا السِياسِيون الجنوبيون داخل السُّودان، فإنَّ حالهم لا يختلف كثيراً عن حال زملائهم في الخارج. وكانت المحسوبية مُتفشِّية في أوساطهم، باعتبارها الطريق الوحيد للحصول على وظيفة. ويُشار إلى أنَّ عدداً مُقدَّراً مِنَ المثقفين الجنوبيين كان يطمع في الحصول على وظيفة هامَّة أو أخرى عن هذا الطريق. وفي هذه الحالة يلعب عامل القبليَّة والأثنيَّة دوراً أساسياً.[57] وكذلك يُشكِّل القرب مِنَ الحزب الشمالي الحاكم مورداً هامَّة، تماماً كأهمِّيَّة القرابة القبليَّة. والمحسوبية في الشمال كانت تعتمد على الطريقة التي ينظر بها كلُّ حزب لمشكلة الجنوب. فأهمِّيَّة النخبة الجنوبيَّة، مثلاً، في السِّياسَة الوطنيَّة كان السياسيون الشماليون ينظرون إليها مِنْ خلال ثلاثة مواقف تجاه الجنوبيين، هي: الأوَّل، أنْ يمنحوا استقلالهم وتركهم لمواجهة مشاكلهم. وهذه النظرة يجسِّدها موقف الأخوان المسلمين أو الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة. الثاني، أنْ يعاملوا كمثيري مشاكل وعملاء مدارس إرساليات لا يمثِّلون الجنوب، ويجب إقصاءهم مِنَ المسرح السياسِي، وإذا دعت الضرورة قمعهم بعنف.[58] وهذه النظرة يجسِّدها موقف حزب الأمة. وبينما يدعو هذا الموقف إلى إبعاد السِياسيين الجنوبيين، فإنَّه لا يطرح بديلاً عنهم. الثالث، أنْ يمنحوا مواقع في السُّلطة، خاصَّة في إقليمهم، وبالتالي يقتنعون بالبقاء كجزء مِنَ السُّودان الموحد.[59] وهذا هو موقف الحزب الشيوعي.

إنَّ مناقشة ضعف الحركة السِّياسِيَّة الجنوبيَّة وتأثيره في السِّياسَة السُّودانيَّة العامَّة، سوف لا يكتمل إذا لَمْ نتابع مناقشتنا لحركة الأنيانيا وجوانب ضعفها الأساسيَّة. ففي بداياتها الأولى كانت هذه الحركة تتميَّز بغياب الانصباط، وضعف الشعور بأهمِّيَّة التركيب التنظيمي، وقلّة الخبرة بأساليب المقاومة، وتخلُّف المعدات

العسكريَّة، وضعف المساعدات الخارجيَّة، ومحدودية العناصر المتعلِّمة، وانعدام الدعم مِنْ دول الجوار الإفريقيِ ... إلخ. وأكثر مِنْ ذلك كانت معرفتها بتكتيك حرب العصابات محدودة، إن لَمْ تكن معدومة. وفي ظروف الجنوب المتخلِّفة، كانت تعاني مِنَ الأمراض المنتشرة هناك، والتي أدَّت إلى وفاة الكثيرين مِنْ جنودها، ولكن المشكلة الأكبر تمثَّلت في الاختلافات القبليَّة والجهويَّة، التي كانت تؤدِّي إلى صراعات عنيفة في أوساطها.[60]

لقد ركَّزنا في هذا الفصل على متابعة وتحليل العلاقات الشماليَّة/الجنوبيَّة في فترة ما بعد تمرُّد توريت 1955م، وأشرنا نشاطات مراحلها المختلفة. وتابعنا محاولات حلِّ مشكلة الجنوب بالحوار السلمي وتحوُّل الطرفين إلى العمل المسلَّح والمواجهة العسكريَّة. وتابعنا أيضاً نشاط التنظيمات السِّياسيَّة الجنوبيَّة في الداخل وجوانب ضعفها والدور الذي لعبته في المسرح السِياسِي. ولكن يبقى السؤال الأساسي: هل يساعد وجود أكثر مِنْ 12 تنظيم سياسي في جنوب السُّودان في ظهور وتنمية الوعي السِياسِي الجنوبي؟ وهل كان هناك وعي سياسي جنوبي حقيقي في ستينات القرن الماضي؟ الواقع أنَّه مِنَ الصعب إرجاع ظهور الوعي السِياسِي في الجنوب إلى تنظيم سياسي محدَّد، خاصَّة السِياسِين الجنوبيين في الخارج. وإذا استثنينا عدداً قليلاً وسط هؤلاء، فإنَّه يمكن القول إنَّ الوعي الجنوبي أو الوعي بالهُويَّة الوطنيَّة يكاد أنْ يكون معدوماً وسط مُعظم السُكَّان. إذْ لَمْ تكن هناك رؤية واضحة حول كيفية تحقيق دولة الجنوب المستقلة. ويبدو أنَّ قاعدة صلبة ملائمة لنمو مثل هذا الوعي قد توفَّرت وسط قوات الأنيانيا. إذْ إنَّها، انطلاقاً مِنَ الدعم الشَّعبي الذي كان يقف خلفها، وجدت نفسها في مواجهة تحدٍّ كبير، تمثَّل في ضرورة توحيد السِياسِين الجنوبيين والحركة المسلَّحة، وكانت هي الحركة الوحيدة المؤهلة للقيام بذلك. إذْ بينما كان السِياسِيون في الخارج يقضون مُعظم أوقاتهم في فنادق شرق إفريقيا، كانت قيادات قوات الأنيانيا تعيش وسط سُكَّان الجنوب في القرى ومعسكرات

اللاجئين.[62] ولأجل توحيد السِياسِيين الجنوبيين في الخارج، بدأ الكولونيل (جوزيف لاقو يانقا) قائد قوات الأنيانيا في شرق الإستوائيَّة ـ في تلك الفترة ـ عملاً صعباً وشاقاً لتوحيد قوات الأنيانيا في البداية، ومن ثمَّ توحيد السِياسِيين تحت قيادته. ولقد اعترف (لاقو) نفسه بالصعوبات التي اعترضته في توحيد قوات المقاومة الجنوبيَّة، حيث يقول: (إنَّ أكبر مشكلة اعترضتني في الأحراش تمثَّلت في كيفية التعامل مع السِياسِيين.. رفضت التعاون معهم.. المقاتلون كانوا يُقدِّرون ما أقوم به. ولذلك ابتعدوا عن السِياسِيين..) [63] .

بعد أنْ وجد دعم وتأييد مُعظم قيادات قوات الأنيانيا في المديريات الثلاث، قام (جوزيف لاقو) في أكتوبر 1969م، بتكوين مجلس القيادة العليا لقوات الأنيانيا، وكان يأمل أنْ يقوم هذا المجلس بإدارة العمليَّات العسكريَّة والإشراف على النشاط العسكري وتوفير الاحتياجات العسكريَّة، إضافة إلى الإشراف على الإدارة المدنيَّة في المناطق المحرَّرة. [64] وكان واعياً بأنَّ السِياسِيين سوف يمثِّلون خصومه المباشرين. ففي فترات سابقة ظلَّوا يحاولون السيطرة على حركة الأنيانيا، لكنَّهم فشلوا في ذلك. وبدأ خطواته بحلِّ الحكومات المختلفة، التي أُعلِنت في أوقات سابقة، بمساعدة ضُبَّاط الحركة نفسها.

وفي أبريل 1970م، استطاع إقناع اللواء (أميديو تافنق) بحلِّ حكومة أنييدي الثوريَّة والعمل معه. وفي وقت لاحق نظَّم انقلاباً داخلياً ضد حكومة النِّيل المؤقتة، عن طريق رئيس هيئة أركانها، الكولونيل (فردريك ماقوت)، وقام بتعيين الأخير قائداً لمنطقة غرب الإستوائيَّة. وانطلاقاً مِنْ نجاحه في كسب دعم وتأييد قطاعات واسعة مِنَ المثقفين والطلاب وجماهير الجنوب، قام (لاقو) بالدعوة لمؤتمر في أغسطس 1970م. وعقد هذا المؤتمر في الذكرى السادسة عشر لتمرُّد توريت في 1955م، في منطقة Owiny Ki-Bul وشاركت فيه القيادات السِّياسِيَّة والعسكريَّة.[65] وتوصَّل المؤتمر إلى قرار بتكوين (حركة تحرير جنوب السُّودان) وتعيين القيادة الوطنيَّة العليا

لقوات الأنيانيا. وأبرز القرارات تمثَّلت في قيام كلّ السِياسيين بحلّ حكوماتهم وتنظيماتهم وتنصيب (جوزيف لاقو) قائداً للحركة. وقام الأخير بترقية نفسه إلى رتبة الميجر جنرال. ورغم محاولات اللواء (لاقو) العديدة لكسب اعتراف إفريقي ودولي بحركته، إلَّا أنَّه لَمْ ينجح. والمهم أنَّه تمَّ تكوين (السُّلطة الحاكمة governing authority كما يسميها (لاقو) نفسه على النحو الآتي:

◊ القيادة العليا:

- الميجر جنرال (جوزيف لاقو يانقا) C–in–C.
- البريقادير (جوزيف أكون) قائد الفرقة الثانية، أعالي النِّيل.
- الكولونيل (فردريك ماقوت) قائد الفرقة الأولى، الإستوائيَّة.
- الكولونيل (إيمانويل أبور) ضابط أعلى، الفرقة الثالثة، بحر الغزال.[66]

◊ السُّلطة المدنيَّة العليا:

- (أليا ليوب) رئيس المفوضين.
- (اليسابانا مولا) مُفوض الأستوئيَّة.
- (انتباس أييي Antipas Ayiei) مُفوض أعالي النِّيل.
- (ديشان أوجوى Dishan Ojwe)مُفوض الشرطة.

ويشار إلى أنَّه لَمْ يُعيِّن مُفوض بحر الغزال حَتَّى توقيع اتفاقية أديس أبابا في فبراير 1972 مع حكومة السُّودان.[67]

◊ المبعوثون:

- (مادينق قرنق) لندن.
- (لورانس ول ول) باريس.

- (أنجيلو فوقو) شرق إفريقيا (كمبالا، يوغندا).
- (جوب أدير) إديس أبابا.[68]

وفي سبتمبر 1971م، كانت قوات الأنيانيا تُقدَّر بحوالي 50،000 و 40،000 جندي، ولكن مصادر الحركة تشير إلى 12،000 مُحترف وعِدَّة آلاف مِنَ المتطوعين والاحتياطي.[69] وبصعود (جوزيف لاقو) لقيادة حركة تحرير جنوب السُّودان، توحَّدت إرادة الجنوب للدخول في مفاوضات السَّلام مع اللواء(جعفر نميري) رئيس جمهوريَّة السُّودان. والواقع أنَّه بحلول ديسمبر 1971م، أصبح واضحاً لكافة أطراف النزاع أنَّ فُرص الوحدة أو الانفصال بالقوَّة العسكريَّة أو التمرُّد المسلَّح لا يمكن أنْ تُشكِّل مدخلاً ملائماً لحلٍّ مشكلة الجنوب. واستناداً إلى هذه الحقيقة البسيطة، قام طرفا النزاع بدعوة مجلس الكنائس العالمي ومؤتمر كنائس عموم إفريقيا ومجلس كنائس إفريقيا للتوسُّط بهدف تحقيق تسوية سلميَّة للنزاع الجاري في إطار سودان موحد.[70] وقد ساعد الوسطاء في عِدَّة جوانب، شملت توفير الدعم المالي لقيادات حركة تحرير جنوب السُّودان لمقابلة مصروفات السفر والسكن والخدمات الإداريَّة عند حضور المؤتمرات، إضافة إلى الاستشارات القانونيَّة والدستوريَّة التي قام بها مستر (دنقل فوت Dingle Foot). وفي الفترة بين توقيع اتِّفاقية أديس أبابا في 27 فبراير 1972م، والموافقة عليها مِنْ قِبل حركة تحرير جنوب السُّودان في 28 مارس 1972م، بذل رئيس أساقفة القدس ورئيس Verona Fathers ـ اللذان كانا في يوغندا في تلك الفترة ـ جهوداً كبيرة في الضغط على القيادات الجنوبيَّة لقبول الاتفاقية، المهم أنَّه تمَّ استبعاد خياري الحكم الفيدرالي والانفصال في اتفاقية أديس أبابا. وبدلاً عن ذلك مُنِح الجنوب حكماً ذاتياً، كان نسخة مُطوَّرة للحكم الإقليمي الذي اقترحته الأحزاب الشماليَّة لمندوبي الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة 1965م. وكان ذلك يُمثِّل مساومة ما كان لها أنْ تتحقَّق لولا اقتناع الشماليين والسِياسيين والعسكريين الجنوبيين بأنَّ الحوار السلمي المفتوح هو الضمانة الوحيدة للوصول

إلى أيِّ سلام مُستدام في السُّودان.[72] وفي النهاية نجحت الاتِّفاقية في إنهاء مواجهة عسكريَّة استمرت لفترة طويلة. وكان الأمل أنْ تكون بداية لمرحلة جديدة تسودها روح التعاون والتضامن والحوار الحُرّ بين الشمال والجنوب. وكان الأمل أنْ تمحو تراث تمرُّد توريت مِنْ أذهان الجنوبيين، وأنْ تُنهي الاعتقاد في الحرب كوسيلة فعَّالة في حلِّ أزمات السِّياسَة السُّودانيَّة.

هوامش الفصل الرابع:

1- Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 67-90.

2- O'balance, The Secret War in the Sudan. Pp. 44-50.

Sam C. Sarkesian, The Southern Sudan: A Reassesment, pp. 1-22.

3- انظر أيضاً محمد أبو القاسم حاج حمد، السُّودان ''المأزق التاريخي وآفاق المستقبل''، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980م، ص 373-413، وإبراهيم أحمد العدوي، يقظة السُّودان، القاهرة، مكتبة الأنجلو أمريكي المصريَّة، 1956م، ص 124-133.

4- انظر جميل إلياس عفارة، مستقبل السُّودان السِياسِي، بيروت، شركة الطباعة والنشر اللبنانيَّة، 1958م، ص 118-125، انظر أيضاً العدوي، يقظة السُّودان، ص 108-143.

5- Blanka Richova Praha, "The Ethnic Conflict as the factor of State Coherency in Africa: The Case of the Sudan," Arechiv Orienralni, 59 (1991). Pp. 259-312; Henderson, Sudan Republic, pp. 171-174; also see Beshir. The Southern Sudan: Background to Conflict, pp. 73-74; Howell, "Political Leadership and Organization in the Southern Sudan" (Reading: University of Reading, PhD dissert, 1978), pp. 121-126.

6- Lilian p. Sanderson and Neville Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan 1899-1964 (London: Ithaca press, 1981), pp. 340-342.

7- تقرير لجنة التحقيق الإداري، ص 96-106.

8- Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, pp. 34-36; Howell, "Political Leadership", pp. 123-126; also see Joseph Oduho and William Deng. The Problem of the Souherm Sudan (London: Oxford University Press, 1963), pp. 26-28.

9- تفاصيل وجهة نظر حزب الأحرار في تمرُّد توريت خاصَّة تورُّطه في التمرُّد نُوقشت في:
Oduho, The Problem of the Southern Sudan, pp. 28-31.

10- O'Ballence, The Secret War in the Sudan, pp. 40-43; also see Howell, "Political Leadership", pp. 133-137.

11- Sanderson, Education, Religion and politics in Southern Sudan, pp. 341-343.

12- The Times (London), 27 October 1955.

13- Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 68-70.

14- Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, pp. XIII-XIV; also see Wai, The African-Arab Confict in the Sudan, pp. 70-77.

15- Abel Alier, Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured (Exter: Ithaca Press. 1990)pp. 22-23;

تفاصيل أكثر حول مناقشات الفيدرالِيَّة موجودة في:

Daly, Imperial Sudan, pp. 391-394.

16- Abdel Wahab El-Affendi, "Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa, "African Affairs. 89 (July 1990), pp. 371-389; also Abel Alier. "The Southern Sudan Quesiton" in the Southern Sudan: The Problem of National Integration, edited by Dusan M. Wai, (London: Frank Cass, Ltd, 1973), pp. 11-27.

17- عضوية حزب الأحرار كانت محصورة في المثقفين وارتباطاتهم المباشرة مثل الطلاب والشرطة

Beshir M. Said, The Sudan Crossroads of Africa, pp. 82-84; also see Francis Madding Deng, «War of Visions for the Nation,» Middle East Journal, 44,4 (1990), pp. 591-609;

وضُبَّاط الجيش، وزعماء القبائل كانوا يُعتبرون حزبين لتأثيرهم في سُكَّان القرى في الانتخابات.

18- Deng Awur Wenyin, Southern Sudan and The Making of a permanent

Constitution in Sudan (Khartoum: University of Juba, 1987), pp. 3-30; also see Howell, «Political Leadership», pp. 177-181.

19- Howell, "Political Leadership", p. 163.

20- نفسه، ص 166-169.

21- Abdullahi Ahmed An Naim, «Constitutional Discourse and the Civil War in the Sudan» in Civil War in tne Sudan, edited by M.W. Daly and Ahmed A. Sikeinga (London: British Academic press, 1993), pp. 97-116; also see Beshir. Southern Sudan: Background to Conflict, pp. 78-79.

22- Thomas Graham, Sudan 1950-1985: Death of A dream, (London: Darf publishers, Ltd., 1990), pp. 81-103; Russell and McCall «Can Secession be Justified? The Case of the Sudan», pp. 99-121.

23- Wai, The African-Arab Conflict in Sudan, pp. 71-77, also Wenyin, Southern Sudan and the Making of a permanent Constitution, p. 14.

24- Elias N. Wakoson, «The Origins and Development of the AnyaNya Movement 1955-1972» in Southern Sudan: Regionalism and Religion, edited by Mohamed O. Bashir (Khartoum: University of Khartoum, 1984), pp. 172-174.

25- حول الهجرة الجماعيَّة للسياسيين الجنوبيين إلى شرق إفريقيا انظر

Oduho, The problem of Southern Sudan, pp. 40-42; Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 89-92; Wakoson, «The Origins and Development of the AnyaNya Movement», pp. 179-180.

26- N. Manfred Shaffer. «The Sudan: Arab-African Confrontation,»Current History (March 1966), pp. 142-146/178; also keith kyle, «The Southern Problem in the Sudan, The World Today 22 (1966), pp. 512-520.

27- Howell, «Political Leadership», p. 191.

28- Wakoson, «The Origin and Development of the AnyaNya Movement», pp.

127-204.

29- Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 110-115; Wakoson. «The Origin and Development of the AnyaNya Movement" pp. 127-155. كلمة أنيانيا التي تعني في لغة المادي والمورو (سمّ الثعبان).Anyanyaهي ترجمة بلغة اللاتوكا لكلمة

30- Eprile, War and peace in the Sudan, p. 96; see Wakoson, «The Origins and Development of the AnyaNya Movement», p. 130.

31- Keith Kyle, «The Sudan Today», African Affairs, 65 (1966), pp. 233-244; O›balance, the Secret War in the Sudan, pp.96-100.

32- Peter Woodward «Nationalism and Opposition in Sudan,» African Affairs, 80 (1981), pp. 379-388; see SANU Youth Organizaiton Monthly Bulletin (Khartoum), No. IV, 1968.

33- Howell, «Political Leadership», pp. 186-197.

لتفاصيل أكثر حول ثورة أكتوبر انظر -43Yusuf Fadl Hasan, «The Sudanese Revolution of October 1964», The Journal of Modern African Studies, 5, 4 (1967), pp. 491-509; Henderson, Sudan Republic. Pp. 203-228; also see David Wm McClintock, «The Southern Sudan Problem: Evolution of an Arab-African Confrontation,» Middle East Journal, 24 (1970), pp. 461-478.

35- Alier, Southern Sudan: Too Many Agreements, p. 25.

36- Robert O. Collins, «The Sudan: Link to the North, «The Transformation of Rast Africa, edited by Stanley Diamond and Fred G. Berke (New York: Basic Books, 1966), pp. 1-2.

37- Hassan, «The Sudanese Revolution of October 1964», pp. 491-509; حاج حمد، السّودان: المأزق التاريخي، ص 375-413.

38- Holt, A. History of the Sudan. Pp. 186-191; also Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, p. 98.

39- John O. Voll and Sarah p. Voll, The Sudan: Unity and Diversity in Multicultural State (Boulder, Colo: West view press, 1958), pp. 75-78; Beshir, Southern Sudan Background to Conflict, pp. 88-97.

40- Kyle. «The Sudan Today», pp. 233-244.

41- Kyle, «The Southern Problem in the Sudan», pp. 512-520; Albino,The Sudan: A Southern Viewpoint,pp.56-60.

42- Beshir, Southern Sudan: Background to Conflict, pp 165-186, Alier, Southern Sudan, pp.29-40; هؤلاء شاركوا في مؤتمر المائدة المستديرة: أبيل ألير كان المتحدث الرسمى باسم سانو وجبهة الجنوب, وبشير كان سكرتير المؤتمر,انظرايضا Raphael K.Badal, «The Rise and fall of Separation in Southern Sudan,» African Affairs, 75 (October 1976), pp.463-474.

43- هذا التعبير أورده البينو, وكان وقتها في المؤتمر, انظر

Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, p. 55.

44- Woodward, Sudan, 1898-1989: The Unstable State, pp. 108-116; Alier, Southern Sudan, pp. 31-32; Beshir, Southern Sudan: Background to Conflict, pp. 183-185.

45- Alier, Southern Sudan, pp. 29-40.

46- Beshir, Southern Sudan: Background to Conflict, pp. 165-186.

47- Howell, "Political Leadership ", pp.25-257.

48- Dustan M. Wai, "Political trends in the Sudan and the Sudan and the Future of the South," in the Frank Cass, Ltd., 1973), pp. 154-171' also see George W. Shepherd Jr., "National Integration and the Southern Sudan," The Journal of Modern African Studies, 4, 2 (1966), pp. 193-212.

*Angudri شفرة لاسم قرية في غرب الإستوائيَّة.

*Azania حضارة قديمة في شرق إفريقيا، قبل 4000 عام، وليس لها أهمِّيَّة كبيرة لجنوب السُّودان.

* المكتب السِياسِي لحركة (أقري جادين) كان كالآتي:

أقري جادين	الإستوائيَّة	الرئيس
كاميلو دول كوات	بحر الغزال	نائب الرئيس
فرانسيس مايير	بحر الغزال	النائب العام
سفرينو قولي	الإستوائيَّة	شئون الرئاسة

المجلس التنفيذي للحكومة المؤقتة لجنوب السُّودان:

الاسم	**الموقع**	**المديرية**	**القبيلة**
- أقري جادين	الرئيس	الإستوائيَّة	بوجولو
- أكوت أتيم	الدفاع	أعالي النِّيل	دينكا
- أليا لوب	الداخليَّة	الإستوائيَّة	كاكوا
- غوردون مورتات	الخارجيَّة	بحر الغزال	دينكا
- أوطوان داك	التعليم	أعالي النِّيل	شلك
- جبرائيل كاو	العدل	بحر الغزال	دينكا
- جورج كواني	الإعلام	أعالي النِّيل	شلك
- لورنس ول ول	الزراعة	بحر الغزال	دينكا
- جوزيف أدوهو	الاتصالات	الإستوائيَّة	لاتوكا
- أليا دوانق	الثروة الحيوانيَّة والموارد الطبيعيَّة	بحر الغزال	دينكا
- ديفيد كواك قوك	الشئون الاجتماعيَّة واللاجئين	أعالي النِّيل	نوير
- تاديو بيدت	الماليَّة والاقتصاد	بحر الغزال	دينكا

49- Wai, African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 109-122.

50- O' Bakkance, The Secret War in the Sudan, pp. 96-102.

*Balgo-Bindo شفرة تشير إلى قرية في غرب الإستوائيَّة.

51- Eprile, War and Peace in the Sudan, p. 95;

*Anyidi محطّة تجاريَّة قديمة في الجنوب

* The Sue هو نهر ينساب جهة الشمال مِنْ قرب يامبيو حَتَّى واو قبل أنْ يلتقي بالنِّيل في منطقة السدود.

52- Howell, «Political Leadership:, p. 254.

.53- Henderson, Sudan Republic, p. 223

53- وليام دينق انفصل عن حزب سانو في فبراير 1965م. وفي الخرطوم أنشأ حزباً سِياسِيًّا في أبريل 1965م، سُجِّل باسم (سانو-الداخل) أو (سانو –وليام) والاسم الأخير استخدم بعد الانقسام. الجناح الآخر عرف بـ Big Six بقيادة الفرد ول.

54- حول نشاطات سانو وجبهة الجنوب انظر

Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, pp. 62-76; see M.I. Shoush, «In Search of an Afro-Arab Identity: The Southern Concept of the Northern Sudan as seen through the novels of Francis Deng.», British Journal of Middle Eastern Studies, 18, I (1991), pp. 67-81.

55- Woodward, Sudan, 1898-1989, pp. 112-123.

56- Howell, «Political Leadership», p. 255.

57- نفسه، ص 236-238.

58- John Howell, «Politics in The Southern Sudan» African Affairs 72 (1973), pp. 163-178.

59- Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint, p. 76.

60- Eprile, War and Peace in the Sudan, p. 77-97.

في يوليو 1964م، بدأت الأنيانيا في الحصول على الأسلحة ومُعظمها أرسلته مصر والجزائر

عن طريق جنوب السُّودان للثوار الكنغولبين (سامبا) بقيادة كرستوفر قاني، بعض هذه الأسلحة وصلت الأنيانيا عن طريق الشراء أو الاستيلاء عليها مِنْ جنود السامبا بعد هزيمتهم في 1965م.

61- Howell, «Political Leadership», p. 256.

62- Alier, Southern Sudan, p. 68.

63- Howell, «Political Leadership», p. 265.

تعزَّزت علاقات الأنيانيا بإسرائيل خلال قيادة (جوزيف لاقو) وبدأت في أغسطس 1967م، بعد الحرب الاسرائيليَّة/العربيَّة في يونيو نفس العام. مُعظم المساعدات الاسرائيليَّة شُحِنت عن طريق أثيوبيا إلى مراكز الأنيانيا في أعالي النِّيل ويوغندا- وأبعِد الإسرائيليون مِنْ يوغندا في عهد عيدي أمين، في 24 مارس 1972م نفس اليوم الذي غادر فيه (جوزيف لاقو) كمبالا إلى أديس أبابا للتوقيع على اتفاقية السَّلام هناك.

64- Eprile, War and Peace in the Sudan, pp. 98-102.

65- Owiny-Ki Bul* هي شفرة تستخدمها حركة تحرير جنوب السُّودان للإشارة إلى رئاستها. وكانت في جبال أماتونج في الإستوائيَّة، ولكن لا يعرف موقعها. تفاصيل

صعود (جوزيف لاقو) موجود في O›balance, The Secret War in the Sudan, pp. 135-141.

66- Eprile, War and Peace in the Sudan, p. 99.

67- نفسه، ص 99.

68- نفسه، ص 99.

69- انقلاب الكولونيل (جعفر نميري) في 25 مايو 1969م، نوقش بتفاصيل في:

.Alier, Southern Sudan, pp. 54-163

أبيل ألير كان نائباً للرئيس عندما قاد وفد الحكومة للتفاوض مع حركة تحرير جنوب السُّودان، وبعدها ترأس المجلس التنفيذي العالي، حكومة الجنوب، نصوص اتفاق أديس أبابا موجودة في:

Dustan M. Wai, ed. The Southern Sudan and the Problem of the National In-

tegration (London: Frank Cass, Ltd., 1973), pp. 221-244. Also see Timothy C. Niblock, «A New political system in the Sudan», African Affairs 73, 9October 1974), pp. 408-418.

70- تفاصيل دور مجلس الكنائس العالمي في محادثات السّلام موجودة في:

Wai, The African-Arab Conflict in the Sudan, pp. 142-166.

71- Gabriel R. Warburg, «National identity in the Sudan: Fact, Fiction and prejudice in ethnic and religious Relations, «Asian and African Studies, 24 (1990). Pp.151-202; also see Nelson kasfir. «Southern Sudanese Politics since the Addis Ababa Agreement» African Affairs 76 (April 1977), pp. 143-166; Sanderson, Education, Religion and Politics in Southern Sudan, pp. 431-435.

72- Peter K. Bechtold, «Military Rule in the Sudan: The First Five Years of Ja›far Numayri, «The Middle East Journal, 29 (1975), pp. 16-32; see also Richard p. Stevens, «The 1972 Addis Ababa Agreement and the Sudan›s Afro-Arab Policy,» The Journal of Modem African Studies, 14, 2 (1976), pp. 247-274; Omer el Haq Musa, «Reconciliation, Rehabilitation and Development Efforts in Southern Sudan, "The Middle East Journal, (Winter 1973), pp. 1-6.

73- Warburg, "National Identity in the Sudan", pp. 151-202.

الفصل الخامس

خلاصة وإستنتاجات

الفصل الخامس
خلاصة واستنتاجات

لقد ظلَّ تمرُّد توريت يُعتبر ـ بشكلٍ واسع ـ كنقطة تحوُّل وبداية لمرحلة جديدة في السِّياسَة الجنوبيَّة. وعلى أيِّ حال، تضافرت عوامل عديدة أدَّت إلى فشله في التحوُّل إلى أنتفاضة شعبيَّة جنوبيَّة. إذْ إنَّ المناطق التي تأثَّرت بأحداثه وإعداد الذين شاركوا فيها، كانت محدودة لدرجة لا تسمح بوصفه كانتفاضة شعبيَّة واسعة. ومع ذلك مِنَ الصعب في نفس الوقت اعتباره مجرد نتيجة لغضب واستياء الطبقة الجنوبيَّة المتعلِّمة المُحبطة مِنَ الأوضاع الجارية في البلاد. فقد قدَّم هذا التمرُّد حالة نضالية إقليميَّة وأثنيَّة جديدة للقبائل الجنوبيَّة في مواجهة الشمال.[1]

لقد ساهمت عِدَّة عوامل وأسباب في فشل التمرُّد وقمعه وإحباطه. إذْ إنَّه كان يتركَّز أساساً في مديرية الإستوائيَّة. والقبائل النيليَّة الأساسيَّة، مثل الشلك والنوير والأنواك والدينكا، لَمْ تشارك فيه بشكلٍ واسع. ونتيجة لذلك، لَمْ يكن فعَّالاً في مديريتي أعالي النِّيل وبحر الغزال، مقارنة بمديرية الإستوائيَّة. ويبدو أنَّ الوعي بأسبابه السِّياسيَّة كان محدوداً في الجنوب ككلّ، على الأقل خلال أسبوعه الأوَّل. وكان هناك أيضاً انعدام المواصلات بين المديريات الثلاث، الأمر الذي لَمْ يساعد الناشطين السياسيين في تبادل المعلومات الخاصَّة بتوقيت التمرُّد وتطوُّراته. وكانت تلك إحدى المشاكل المباشرة التي واجهت المتمرِّدين منذ البداية.[2] وهناك أيضاً انعدام التنظيم والتنسيق بين القيادات السِّياسيَّة الجنوبيَّة وقوات فرقة الإستوائيَّة والجنود والموظفين العموميين في الإقليم. وفي العموم يبدو أنَّ الدعم

والتأييد الشَّعبي للتمرُّد تركَّز بشكل رئيس وسط الكَتبة ومعلمي المدارس والشرطة وحراس السجون. وهذه الفئات كانت تُشكِّل الانتلجنسيا الجنوبيَّة في تلك الفترة، وهي التي قادت عمليات العنف منذ البداية. وفي فترة لاحقة قامت بتكوين النواة الأولى لحركة المقاومة الجنوبيَّة في الستينات، قبل أنْ يلتحق بها السِياسيون. وهناك سبب آخر كان له دور في فشل حركة التمرُّد، هو رفض البريطانيين لاقتراح المصريين بالتدخُّل المشترك في الجنوب.[3] وعلى أيٍّ حال، كان يمكن أنْ يؤدِّي هذا التدخُّل إلى تحريك الوضع، وربّما تحويله إلى ثورة عامَّة، إذا وضعنا في الاعتبار الشائعات المنتشرة في كلِّ أنحاء الإقليم ـ في تلك الفترة ـ حول قيام المصريين بغزو الجنوب بعد رحيل البريطانيين. وأكثر مِنْ ذلك، إنَّ هروب مُعظم المتمرِّدين مِنْ توريت إلى داخل الغابات والأحراش، كان له آثار كارثيَّة على مستقبل التسوية السِّياسيَّة وتحقيق السَّلام في السُّودان. فقد أدَّى تكوين ما ظلَّ يعرف في الفترات اللاحقة بحركة المقاومة المسلَّحة الجنوبيَّة إلى توجُّه الحكومة المركزيَّة إلى تنظيم سلسلة عمليات عسكريَّة ضد المتمرِّدين. وهذه العمليَّات، بكل ما تُحدِث مِنْ خسائر بشريَّة واقتصاديَّة، ظلَّت مستمرة حَتَّى فبراير 1972م. وإضافة لذلك، يبدو أنَّ قوات الإستوائيَّة لَمْ تكن لها أهداف سِياسِيَّة محدَّدة لتحقيقها عن طريق التمرُّد. وذلك كما يبدو لأنَّها لَمْ تتحرَّك مِنْ تلقاء نفسها. وفوق كلِّ هذا وذاك، أحدث التمرُّد حالة واسعة مِنْ خيبة الأمل والإحباط وسط شعب الجنوب، وخاصَّة وسط السِياسيين. وقد أدَّى كلُّ ذلك إلى اهتزاز مصداقيتهم وكشف عدم قدرتهم على توفير قيادة سِياسِيَّة فعَّالة.[4]

بعد شهور قليلة مِنَ التمرُّد كان يمكن متابعة آثاره الملموسة على المسرح السِياسِي الجنوبي بكلِّ سهولة ويسر، خاصَّة في المدارس الثانويَّة في المديريات الثلاث وجامعة الخرطوم. ففي أعقاب قمع الثورة تمَّ تحويل كلّ المدارس الثانويَّة في الجنوب إلى الخرطوم، نتيجة لعدم الاستقرار والأمن في الإقليم. ومن بين

هذه المدارس، أصبحت مدرسة رمبيك الثانويَّة مركزاً أساسياً للنشاط السِياسِي الجنوبي. وأدَّى ذلك إلى وضع النواب الجنوبيين تحت ضغط نضالي مؤثّر. ووجود المدرسة في الخرطوم ساعد أيضاً في تطوير مواقف النواب وتوحيدها. وبالفعل كانت صُحف الحائط في المدرسة، مثل صُحف Candor و Spark، تعكس ما يمكن وصفه بـ (.. وجهة نظر إقليميَّة جنوبيَّة محدَّدة، ووعياً سِياسِيًّا جنوبياً واسعاً بالتمايُز العرقي والثقافي عن الشمال..)[5]، وهذه الصُحف كانت تتناول قضايا عديدة، مثل (المشكلة الشماليَّة) التي ظهرت نتيجة فشل الشمال في مواجهة مشكلة الهُويَّة، حيث تتساءل الصُحف (.. هل السُّودان ينتمي إلى الشرق الأوسط.. أم .. إلى إفريقيا؟ إذا كان ينتمي إلى الشرق الأوسط، فإنَّ ذلك يؤدي إلى استبعاد الجنوب الذي لا يمكنه الانتماء لمثل هذا المجتمع. وإذا كان ينتمي إلى إفريقيا، فإنَّ ذلك يتطلَّب إحداث تكييف سايكلوجي أساسي مِنْ جانب الشمال..)[6]، ولكن الشمال لا يساوم في انتمائه للشرق الأوسط. وذلك لأنَّ (.. السُّودانيين العرب يربطون أنفسهم، بشكلٍ كُلِّي تقريباً بالثقافة العربيَّة والوطن العربي، فيما يتعلق بطموحاتهم السِّياسِيَّة وهويتهم الثقافيَّة. وذلك طبيعي، لأنَّهم في ثقافتهم هم، دون شكٍّ، أقرب إلى العرب مِنَ الأفارقة. وحَتَّى القبائل الإفريقيَّة المسلمة، التي لها علاقات طفيفة بالثقافة العربيَّة، قد تدَّعي النسب العربي..)[7]، وهناك وجهات نظر أكثر راديكاليَّة كانت تُطرح في جامعة الخرطوم، حيث ينشر الطلاب الجنوبيون عدَّة صُحف حائطيَّة، مثل Observer و Negro، وكانت بعكس صُحف الطلاب الشماليين، تتبنى نهجاً انفصالياً ونضالياً متطرِّفاً. كانت تهاجم (السيطرة السِّياسِيَّة الشماليَّة) وتنتقد محاولات (تعريب وأسلمة الجنوب بالقوَّة)، وكان الطلاب يروجون ـ بشكلٍ واسع ـ لجنوب له (هُويَّة مُنفصلة كامنة) ويعتبرون تمرُّد توريت (بداية لتحرير الجنوب) ويشيرون لقوات الأنيانيا باعتبارها (مقاتلين مِنْ أجل حريَّة الجنوب) بينما تشير إليها الصُحف الموالِيَّة للحكومة في الجامعة باعتبارها تجمُّع (متمرِّدين). المهم

أنَّ تأثير وجهات النظر هذه وسط المجتمعات الحضريَّة الجنوبيَّة كان واسعاً وقوياً، إذا وضعنا في الاعتبار أنَّ الذين كانوا يطرحونها ـ في تلك الفترة ـ قد أصبحوا في الفترات اللاحقة قيادات مؤثِّرة في حركة المقاومة الجنوبيَّة.[8] ومع وجود الطلاب الجنوبيين في الجامعة والمدارس الثانويَّة في الخرطوم، أصبح السِياسيون والنواب الجنوبيون يخضعون لمساءلة مباشرة مِنْ جماهيرهم، وذلك بحكم نمو وتطوُّر الرأي العام وسط المجتمعات الحضريَّة الجنوبيَّة في الخرطوم وتزايد حجم هذه المجتمعات مع دخول الطلاب بعد تخرُّجهم للعمل في مجالات الشرطة والتعليم وغيرها.

وهناك جانب آخر لتأثير التمرُّد في السِّياسَة الوطنيَّة، تمثَّل في الكشف عن خوف الشماليين الكبير مِنْ احتمال انفصال الجنوب. فمطالبة الجنوبيين بالفيدراليَّة قبل التمرُّد كانت تُربط بالانفصال، وحَتَّى بعد التمرُّد، ظلَّ الجنوبيون في الخارج يدعون السِياسيين الشماليين لوضع الاعتبار الكافي لمطالب الجنوبيين في المساواة والمشاركة في الحياة السِّياسيَّة في البلاد. وحزب سانو اُضطر للدعوة لاستقلال الجنوب ـ كملجأ أخير ـ بعد أنْ رفضت النُخبة الحاكمة ـ المدنيَّة والعسكريَّة ـ في الشمال مطالب الجنوب باتِّحاد فيدرالي بين الإقليميْن.[9] ومن جهة أُخرى كانت الأحزاب الشماليَّة تُحمِّل الحكم العسكري الأوَّل مسئولية تخريب عملية الحوار الدستوري التي كانت ـ حسب وجهة نظرهم ـ ستنهي مخاوف وشكوك الجنوبيين حول السيطرة الشماليَّة، وبذلك تسببت في ظهور حركة المقاومة الجنوبيَّة. وهم يرون أنَّه إذا بقى السِياسيون الجنوبيون في الداخل، ولَمْ يدفعو للهجرة إلى الخارج بفعل سياسات الحَكم العسكري، لكان مِنَ الصعب، إنْ لَمْ يكن مِنَ المستحيل، قيام المتمرِّدين بإعادة تنظيم أنفسهم في حركة مسلَّحة وفعَّالة دون دعم سياسي. وهكذا، أصبح وجود السِياسيين الجنوبيين في الخارج ـ في فنادق شرق إفريقيا ـ سبباً كافياً لاستمرار ما أصبح يعرف بـ (مشكلة الجنوب).. ومرَّة أُخرى نشير إلى أنَّ وجود هؤلاء السِياسِيين في الخارج لَمْ يكن ـ في مُعظم الأوقات ـ في مصلحة

(مشكلة الجنوب) وذلك لأنَّ مُعظمهم كان يفتقد القاعدة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة الثابتة والقويَّة، نتيجة لانقساماتهم وصراعاتهم الأثنيَّة والجهويَّة. فالأثنيَّة مثلاً كانت ضرورية للفوز في الانتخابات في الجنوب. والمفارقة أنَّ مُعظم السِياسيين يقطعون علاقاتهم مع ناخبيهم بعد الانتخابات. ونتيجة لذلك كان الجنوب ـ طوال سنوات ما بعد التمرُّد ـ يفتقد القيادات السِّياسِيَّة المتماسكة والقاعدة الاجتماعيَّة القويَّة والفعَّالة، الضروريتان لتنمية وتطوير التنظيمات السِّياسِيَّة. وحَتَّى حزب الأحرار الجنوبي فشل في القيام بهذا الدور[10].

وإذا نظرنا للتمرُّد مِنْ منظور مختلف سوف نلاحظ بكلِّ تأكيد، أنَّه أدَّى إلى قفل الباب أمام أيِّ فرصة للتهدئة والمصالحة والتفاوض بين السِياسِيين الجنوبيين والشماليين. وفشل مؤتمر المائدة المستديرة في 1965م، مثلاً، كان حتمياً، إذا وضعنا في الاعتبار موقف ممثلي الجنوب مِنَ السِياسِيين القادمين مِنَ الخارج، الذين طرحوا مقترحات لا تقبل المساومة، ومُعظمها كان يرتبط بشكوك الجنوبيين القديمة حول نوايا الشماليين. وفي النهاية كان مُعظم ممثلي الجنوب في المرتمر هم نفس الأشخاص الذين كانوا نواباً في آخر برلمان قبل صعود الحكم العسكري. وعند بدء المناقشات، كان مِنَ الصعب على الطرفين تغيير أهدافهم المتناقضة. وبذلك لَمْ يكن مِنَ الممكن الوصول إلى حلٍّ ملائم للنزاع القائم.[11] وساعد في ذلك غياب الوسيط الفعَّال، وعدم وجود قيادة موحَّدة ومتماسكة وسط كلٍّ مِنَ الطرفين. ويضاف إلى ذلك أنَّ ضعف الحكومات الائتلافيَّة في فترة ما بعد انتفاضة أكتوبر 1964م، كان يُشكِّل عقبة في طريق الوصول إلى تسوية مُتفاوض عليها. فالأحزاب الشماليَّة الأساسيَّة كانت مشغولة في صِراعاتها حول السُّلطة أكثر مِنْ حلِّ مشكلة الجنوب. والقوات المسلَّحة ـ مِنْ جهة أخرى ـ كانت غارقة حَتَّى أُذنيها في حرب مُنهكة ضد حركة الأنيانيا. وبحكم سقوط الحكم العسكري بانتفاضة أكتوبر 1964م الشَّعبيَّة، وجدت القيادة العسكريَّة نفسها غير قادرة على فعل أيِّ شيء دون موافقة السِياسِيين.

ولكنَّها لَمْ تحصل قط على هذه الموافقة، الأمر الذي أجبرها على استلام السُّلطة بانقلاب أبيض في مايو 1969م، رغم أنَّه لا يمكن تبريره، بقيادة الكولونيل (جعفر نميري).[12] وبعد عام واحد تمكَّن (جوزيف لاقو) مِنْ توحيد حركة تحرير جنوب السُّودان، تحت قيادته. ونتيجة لذلك ـ ربَّما ـ توفَّرت وقتها فرصة جدِّيَّة للدخول في مفاوضات سلام بين حكومة الخرطوم والحركة الجنوبيَّة المسلَّحة. ويبدو أنَّ الطرفين قد وصلا إلى قناعة بذلك؛ نتيجة للصعوبات المرتبطة بالحرب. ويبدو أنَّ القائدَيْن العسكريين،(نميري) و(لاقو) كانا مؤهلَيْن للوصول إلى تسوية ملائمة أكثر مِنَ السِيَاسيين.[13] وتأكيداً لذلك، قام الرئيس(نميري) بإعلان سياسة جديدة تجاه الجنوب في 9 يونيو 1969م، تشير إلى أنَّ (.. حكومة الثورة تملك الثقة والقدرة الكافية لمواجهة الحقائق القائمة وأنْ تعترف بالاختلافات التاريخيَّة والثقافيَّة بين الجنوب والشمال. وتعتقد اعتقاداً راسخاً بأنَّ وحدة بلادنا يجب أنْ تقوم على هذه الحقائق الموضوعيَّة.. وأنَّ شعب الجنوب له الحقّ في تطوير ثقافاته وتقاليده الخاصَّة في إطار سودان موحد..)[14]، ونتيجة لذلك، استجاب (جوزيف لاقو) رسمياً بإعلان سياسته الخاصَّة في أغسطس 1971م، حيث يقول (.. بقدر ما يتعلَّق الأمر بالجنوبيين، فإنَّ مواقفنا التاريخيَّة تؤكِّد توجهنا، بشكل دائم، لإيجاد حلّ سلمي لمشكلة الجنوب .. واتساقاً مع هذه السِّياسَة الثابتة مِنْ أجل تسويةٍ مُتفَاوضٍ عليها ظلَّلنا ننتهجها خلال عهود الحكومات المختلِّفة والمتعاقبة في الخرطّوم، ندعو اللواء(نميري) إلى لقاء مع حركة تحرير جنوب السُّودان لتحديد الشروط الضرورية للوصول إلى نهاية للحرب ومآسيها في جنوب السُّودان..).[15]

رغم وجود أحاديث كثيرة عن الانفصال والاستقلال، مِنَ الصعب وصف حركة تحرير جنوب السُّودان بأنَّها كانت حركة (قوميَّة) في مطالبها وأهدافها، والواقع أنَّ حركة المقاومة الجنوبيَّة كانت أكثر اهتماماً بالاعتراف بالحقوق (الإقليميَّة) فعندما اعترف (جعفر نميري) بشعب جنوب السُّودان ككيان ثقافي متميِّز، كان قائد حركة

الأنيانيا مستعداً للتفاوض والمساومة. صحيح أنَّ الثُّوار الجنوبيين قد خاضوا نضالاً شرساً مِنْ أجل (الفيدراليَّة الدستوريَّة) التي ظلَّ الشماليون يرفضونها منذ يناير 1956م، ولكن الحكم الذاتي الإقليمي، الذي وجده الجنوب في اتفاقية 1972م، لَمْ يكن مجرد حكم إقليمي، بل كان مركزاً هامَّاً في إطار نظام سياسي لَمْ تشهد البلاد مثله مِنْ قبل.[16]

إنَّ السؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: ما هي الأهمِّيَّة الرمزيَّة لتمرُّد توريت بالنسبة للسودانيين الجنوبيين؟؟، لقد أصبح التمرُّد رمزاً لـ(التضامنَ الجنوبي) و(وحدة الجنوب) .. رمزاً لرفض الحكم الأجنبي .. سواء كان بريطانياً أو مصرياً أو سودانياً شمالياً. ويربط التمرُّد أيضاً بذكرى (بدايات مشكلة الجنوب) وبكلِّ أساطير الاضطهاد والتضحيَّة والبطولة. و18 أغسطس 1955م، أصبح يوماً تاريخياً يستعيد فيه الجنوبيون ذكرى (شهداء توريت)، وضح ذلك، بشكلٍ خاص، في أنَّ حركات التحرير الجنوبيَّة ظلَّت ـ لمرات عديدة ـ تعتمد عَلم قوَّات الإستوائيَّة باعتباره (العَلم الوطنيّ للجنوب).[17] ورغم الاختلاف حول أسباب التمرُّد، فإنَّ أهميته السِّياسيَّة والاجتماعيَّة الاقتصاديَّة وسط السُّودانيين الجنوبيين ـ كما يبدو ـ قد حوَّلته إلى أسطورة حيَّة.

هوامش الفصل الخامس:

1- John Howell, “Political leadership and organization in Southern”, pp. 133-156; also see Henderson, Sudan Republic, pp. 181-185.

2- Howell, “Political leadership and organization....”, pp. 136-150.

3- نفسه، ص 164.

4- نفسه، ص 133-156.

5- Keith Kyle. “The Southern Problem in the Sudan”, p. 514.

6- نفسه، ص 514-550.

7- See Olwadare Agenda. “Arabism and Pan-Arabism in Sudanese Politics”, Journal of Modern African Studies 11,2 (1973), pp. 177-200; also see Muddathir abd al Rahim. “Arabism Africanism and Self-identification in the South”. Sudan in Africa. Ed. Yusuf Fadl Hasan, (Khartoum University Press, 1971), pp. 167-171.

8- Howell, “Political Leadership ...”, pp. 137-156.

9- Mansour Khalid. The Government They Deserve: The Role of the in Sudan’s Political Evolution, (London: kegan paul International, 1990), pp. 190-192.

10- Howell, “Political Leadership ...”, p. 164.

11- Elias N. Wakoson “The Origin and Development of the AnyaNya Movement 1955-1972”. Southern Sudan: Regionalism and Religion. Ed. Mohamed Omer Beshir, (Khartoum University press, 1984), pp. 127-204.

12- Khalid. The Government they Deserve. pp. 162-193.

13- Howell, “Political Leadership ...”, pp. 272-273.

14- Alier. Southern Sudan, p. 49.

15- Grass Curtain. Vol. 212 (October 1971). P. 3.

16- Howell, "Political Leadership …", pp. 280-283.

17- نفسه، ص 258-261.